دراسة

المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

مشروع الحوثيين

في إحياء الإمامة وتغيير الهوية

قراءة سياسية في خمس وثائق حوثية

مشروع الحوثيين في إحياء الإمامــة وتغيير الهويـــة

قراءة سياسية في خمس وثائق حوثية

دراسة

أ. عبدالله الأمين*

مايو - أيار / ٢٠٢٤

جميع الحقوق محفوظة

*اسم مستعار لاعتبار يخص الباحث

المحتويات

مقدمة ٧

الإمامة في اليمن ٨

من هم الحوثيون؟ ١٢

الحوثيون ونظرية «الولي الفقيه» ١٥

الأيديولوجيا الحوثية ومرتكزاتها ١٦

ومن أهم مرتكزات تلك الأيديولوجيا ١٦

١. الإمامة «الولاية» ١٦

٢. آل البيت ١٧

٣. الاصطفاء ١٧

٤. الخُمس ١٨

٥. تكفير المخالفين ١٩

٦. الطعن في الصحابة ٢٠

٧. البطش بالمخالفين ٢٠

مفهوم الدولة عند جماعة الحوثي ٢١

أولًا: قراءة في الوثيقة الفكرية والثقافية ٢٨

نظرة عامة ٢٩

الوثيقة الفكرية وتدشين الانقلاب الحوثي ٣٠

الوثيقة وترسيم معالم النظام السياسي الحوثي ٣٢

أ. أنه ديني (إمامي) لا مدني ٣٢

ب. أنه لا يعترف بحق الأمة في الاختيار ٣٣

ج. أن مرجعيته العليا المذهب الجارودي الزيدي ٣٤

د. أنه حصر المعارضة في «آل البيت» ومنعها عن غيرهم ٣٦

ثانيًا: قراءة في وثيقة الشرف القبلية ٣٩

مؤتمر التلاحم الشعبي القبلي ٤٠

أهداف وثيقة الشرف القبلية ٤٢

دور وثيقة الشرف القبلي في إزاحة مناوئي الجماعة ٤٧

دور وثيقة الشرف القبلي في إعادة تشكيل القبيلة ٤٨

١. الانقلاب على القبيلة والتنكيل بزعاماتها ٤٩

٢. صناعة قيادات قبلية بديلة ٤٩

٣. تفكيك القبيلة ٥٠

٤. استخدام القوة المفرطة ٥٠

٥. تعميم فكر الجماعة ٥١

٦. مصادرة الأراضي ٥١

ثالثًا: قراءة في الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة ٥٣

مفهوم عملية بناء الدولة ٥٤

أولًا: قراءة عامة لمضمون الوثيقة ٥٥

١. الاسلام والهوية الإيمانية «الحوثية» ٥٨

الهوية والثقافة.. مزيد من الخداع ٦٢

١. نظام جمهوري بلا ملامح ٦٣

نظام جمهوري لا ينتخب رئيسه يحكمه مرشد أعلى غير منتخب ٦٥

التحايل لأخذ تفويض شعبي ٦٧

إشكالية الشرعية وبناء الدولة ٦٨

سُبل البحث عن المشروعية ٦٩

التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة ٧١

رابعًا: قراءة في مدونة السلوك الوظيفي ٧٣

ماذا تعني «مدونة السلوك»؟ ٧٤

الرؤى الحوثية مكملة لبعضها في مشروع واحد ٧٥

نظرة أولية في محتوى وتوجُه المدونة ٧٦

مدونة السلوك الوظيفي تُلغي الحقوق في رؤية بناء الدولة ٧٨
١. في جانب الحقوق والحريات والإعلام ٧٨
٢. في الهوية والثقافة ٧٨
٣. في المنظومة الرقابية ٧٨
٤. في العدالة الاجتماعية ٧٨
٥. في الخدمة المدنية ٧٩
٦. في الحكم الرشيد ٧٩
الأهداف «المركزية» في مدونة السلوك الوظيفي ٨٠
١. تكريس الهوية الإيمانية (الحوثية) كبديل للهوية الوطنية ٨١
٢. إلغاء المرجعيات الجمهورية وإحلال مرجعيات طائفية مكانها ٨٣
٣. تجريف بنية الدولة اليمنية وبناء دولة الطائفة على أنقاضها ٨٦
٤. إلغاء التعدُد المذهبي والفكري والسياسي لصالح واحدية التوجُه ٨٨

خامسًا: قراءة في وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلُعات» ٩١

مفهوم السياسة التعليمية ٩٣
السياسة التعليمية لوثيقة «التعليم في اليمن» ٩٤
الأبعاد الثلاثة لوثيقة التعليم ٩٦
١. المضامين التعليمية لوثيقة التعليم ٩٦
المضامين العقدية في الأهداف التفصيلية ١٠٣
المضامين العقدية في دواعي التطوير ١٠٣
المضامين العقدية في منطلقات التطوير ١٠٣
المضامين العقدية في المنطلقات الأساسية ١٠٤
جاء في الأسس والمبادئ العامة والأهداف ١٠٦
١. المضامين السياسية ١٠٧
المضامين السياسية في الأهداف التفصيلية للوثيقة ١٠٧
المضامين السياسية في المنطلقات الأساسية للوثيقة ١٠٨

الخاتمة ١١٢

مُقدِّمة

تناقش هذه الورقة البحثية خمس وثائق مختلفة، أصدرتها جماعة الحوثي، قبل وبعد استيلائها على السلطة. أوُلها ما يُعرف بـ«الوثيقة الفكرية والثقافية»، والتي أخرجتها إلى العلن، في ١٣ فبراير ٢٠١٢م، للتقارب مع بعض الأطراف الزيدية التقليدية والسياسية، وذلك قبل انقلابها على الشرعية. أما الوثائق الأربع الأخرى فقد أصدرتها من موقعها في السلطة، عقب انقلابها المسلح على السلطة، في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م؛ وهي وثائق تتصل بالجانب القبلي (وثيقة الشرف القبلية)، والوظيفي (مدونة السلوك الوظيفي)، والتعليمي (التعليم في اليمن الواقع والتطلُّعات)، وبناء الدولة (الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة)

ستقدم الورقة -من خلال تحليل محتوى هذه الوثائق- قراءة سياسية لأبعاد تلك الوثائق، وغايات جماعة الحوثي من وراء إصدارها، واستبانة محاولاتها الدؤوبة لفرضها على المجتمع بما تحمله من مضامين دينية مشوهة، وصبغة طائفية تهدد عقيدة الشعب اليمني ودولته ونظامه الجمهوري ومستقبله السياسي

وقبل الشروع في مناقشة تلك الوثائق وتفكيكها، وكي نستبين أهداف ومرامي مشروع جماعة الحوثي، نرى من الأهمية بمكان التعرُف أولًا على طبيعة فكر جماعة الحوثي، وأيديولوجيتها الناظمة لمشروعها السياسي، ومفهومها للدولة ونظام الحكم الذي تعتزم بنائه على أنقاض النظام الجمهوري الذي انقلبت عليه، ومكان نظرية الإمامة (الولاية والاصطفاء والحق الإلهي في مشروعها الطائفي السلالي (الذي تُسابق الزمن لتمكينه وفرضه بالقوة على اليمنيين)، بالإضافة إلى موقفها من نظرية «الولي الفقيه» الإيرانية

الإمامة[1] في اليمن

دخلت الإمامة اليمن مع يحيى[2] بن الحسين بن القاسم[3] الرسي، الذي قدم إلى مدينة صعدة (شمالي اليمن)، للمرة الثانية، وجرى مبايعته إمامًا في عام ٢٨٤هـ، من قبل بعض قبائل صعدة التي استدعته للإصلاح بينها وحل خلافاتها القبلية

جاء يحيى بن الحسين إلى اليمن -في رحلته الأولى- من جبل الرس[4] بالحجاز، عام ٢٨٠هـ، وكانت رحلة استكشافية، عرض خلالها نفسه على القبائل اليمنية طالبًا منها المساندة في دعوته، والنصرة لإقامة دولته؛ لكنه لم يلق الاستجابة التي كان ينتظرها فعاد إلى مقر إقامته في جبل الرس[5]. وخلال الفترة (٢٨٠هـ - ٢٨٤هـ) ظل يحيى بن الحسين في جبل الرس، وربما تنقل في أماكن أخرى. وفي كل الأحوال، كان يحيى بن الحسين يُعدُ العدة لإقامة دولته، من خلال تأسيس قاعدة لنشر مذهبه، وإقامة دعوته، والقضاء على الدولة العباسية[6].

---

١. الإمامة -أو الولاية كما يُسميها الحوثيون- هي نظير الخلافة عند جمهور أهل السنة الذين يُطلقون تسمية خليفة (أمير المؤمنين) على الحاكم أو رئيس الدولة، فيما يُسميه الشيعة، ومنهم الزيدية، إمامًا. ويصحُ اختيار الخليفة عند السنة من عامة المسلمين، ويشترط بعضهم النسب القرشي، وهو شرط غير متفق عليه، ويخضع للظروف السياسية، أما الإمام عند الشيعة فيكون من ذرية الحسن والحسين، ابني علي ابن أبي طالب، ولا يصحُ في غير نسلهما مهما توافرت فيه شروط الرئاسة. والإمامة عند الشيعة أصلٌ من أصول الدين لا يكتمل إيمان المسلم إلا به، فيما هي عند السنة من مسائل الفروع، وليست من مسائل أصول الدين. (الباحث)

٢. ويطلق عليه الزيدية «الإمام الهادي»، ولد في المدينة المنورة عام ٢٤٥ه. وإليه يُنسب المذهب الهادوي الزيدي، الذي لا يحمل من الزيدية سوى اسمها فقط. ويُعتبر «الهادي» مؤسس الدولة الزيدية في اليمن، والتي ظلت تراوح في الحكم بين مد وجزر، طيلة ١١٠٠ عام، حتى سقطت على إثر ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م. توفي «الهادي» عام ٢٩٨هـ. لمزيد فائدة حول سيرة الهادي وفكره انظر: معتزلة اليمن.. دولة الهادي وفكره، علي محمد زيد، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء- اليمن، ودار العودة، بيروت- لبنان، ط١/١٩٨١م

٣. القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل (١٦٩ه- ٢٤٧ه)، هو جدُ يحيى بن الحسين، ينتسب إلى الحسن بن علي ابن أبي طالب. وهو من أهم الشخصيات في المذهب الزيدي. توفي القاسم في آخر خلافة المتوكل العباسي. لم يجعل القاسم الإمامة من أصول الدين كما فعلت الزيدية فيما بعد، لكنه تحدث عنها في رسالتين منفصلتين، الأولى بعنوان (الإمامة)، والثانية بعنوان (الردُ على الروافض)، عد الإمامة فيهما فرض الفرائض وأوكدها، لأن جميع الفرائض لا تقوم إلا بها حسب رأيه. ورفض مبدأ الشورى في اختيار الإمام، كما رفض الوراثة كطريق إلى الإمامة. انظر: معتزلة اليمن.. دولة الهادي وفكره، علي محمد زيد، مرجع سابق: ص٣٧.

٤. يقع جبل الرس جنوب غربي المدينة المنورة، ويبعُد عنها ٦٠كم. وُلد فيه القاسم الرسي، وله فيه مسجد ومنزل. وهي قرية تعرف اليوم بالدور، ولا زالت آثارها قائمة حتى الآن. انظر: شبكة «معرفة» على الرابط التالي
https://rb.gy/j8vx7z

٥. انظر: خيوط الظلام.. عصر الإمامة الزيدية في اليمن (٢٨٤ه- ١٣٨٢هـ)، عبدالفتاح محمد البتول، مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر، صنعاء- اليمن، ط١/٢٠٠٧م: ص٥١.

٦. المرجع السابق: ص٥١.

ويـعدُ يحيـى بن الحسين أول من أدخل نظريـة (الإمامـة) إلـى المذهب الزيدي[٧]، جـاعلًا منهـا أصلًا من أصول الدين الخمسـة فـي المذهب؛ وهـي أصول ترجـع فـي جذورهـا إلـى فرقـة المعتزلـة [٨]. فـقد كان الرجل معتزليًـا فـي الاعتقـاد، يـقول بـالأصول الخمسـة للمعتزلـة، كمـا هـي (الـعدل- التوحيد- المنزلـة بين المنزلتين- الوعد والوعيد- الأمر بالمـعروف والنهـي عن المنكر)، وذلك قبل أن يؤسس دولتـه، ويصير حاكمًـا (إمامًـا). غير أنـه بـعد تـأسيس دولتـه أدخل تـعديلًا علـى تـلك الأصول، فحذف منهـا أصل المنزلـة بين المنزلتين، وأحل محلـه أصلًا جديدًا، هو (الإمامـة) بمفهومـه الخـاص، لشرعنـة حكمـه وحشد الأنصـار من حولـه لبنـاء دولتـه الجديدة[٩].

وتـعدُ (الإمامـة) وفـق المذهب «الهـادوي»[١٠] استحقاقًـا لعلـي بن أبـي طـالب بـعد رسول الله -صلـى الله عليـه وسلم، ثم هـي من بـعده حصرًا فـي أبنائـه من ذريـة الحسن والحسين، أو مـا بـات يطلـق عليـه (البطنين)[١١]. وهكذا «برزت معـالم الـقول بحصر الإمامـة، فكان الهـادي أول من صرح من أئمـة الزيديـة بذلك، فذكر فـي كتـاب (الأحكام) أنـه يجب علـى الـمُكلف أن يعتـقد أن الإمامـة فـي ذريـة الحسن والحسين دون غيرهمـا، وأن الإمامـة من بعدهمـا من ذريتهمـا من سـار بسيرتهمـا، وكان مثلهمـا، واحتذى بحذوهمـا»[١٢]. وقد أعـاد يحيـى بن الحسين «الهـادي» بنـاء المذهب الزيدي علـى أسس جديدة، طبقًـا لرؤاه وأفكاره المحدثـة، حيث أخذ من الزيديـة اسمهـا، فيمـا خلا المذهب من مضمونهـا، إذ شكلت «الهادويـة امتدادًا تحريفيًـا للزيديـة، حيث تجاوزتهـا فـي أهم أصول الحكم»[١٣].

٧. الزيديـة: فرقـة تنسب إلـى الإمـام زيد بن علـي بن الحسين بن علـي ابن أبـي طـلب. وهـي كمـا وصفهـا ابن النديم، فـي (الفـهرست، ص٢٢٦)، بقولـه: «الزيديـة الذين قـالوا بإمامـة زيد بن علـي، ثم قـالوا بـعده بالإمامـة لولد فاطمـة كائنًـا من كان، بـعد أن يكون عنده شروط الإمامـة». انظر: الزيديـة.. نشـأتها.. معتقداتهـا، إسمـاعيل بن علـي الأكوع، الجيل الجديد نـاشرون، صنعـاء- اليمن، ط٢٠١٢/٤م: ص١٣- ١٦.

٨. المعتزلـة: فرقـة كلاميـة، ظـهرت فـي بدايـة الـقرن الثانـي الـهجري، واعتمدت علـى العـقل فـي تـأسيس عقائدهـا؛ تـقول بـأن العـقل والـفطرة السـليمة قـادران علـى تمييز الحلال من الحرام بشكل تلقائي. ويرجـع سبب تسميتهـا بالمعتزلـة نسبـة إلـى واصل بن عطـاء نتيجـة اعتزالـه عن حلقـة شيخـه حسن البصري

٩. انظر: معتزلة اليمن.. دولة الهادي وفكره، علي محمد زيد، مرجه سابق: ص١٥٨- ١٥٩.

١٠. نسبة إلى فقه يحيى بن الحسين الذي لقب بالإمام «الهادي».

١١. البطنين: يُـقصد بهمـا الحسن والحسين، ابنـي علـي ابن أبـي طـالب. وكلُ فرق الشيعـة مجمعـة علـى أن الإمامـة لا يصـحُ خروجهـا عن ذريتهمـا. وفـي حين حصرت الشيعـة الإماميـة عدد الأئمـة فـي إثنـا عشر إمامًـا، فـإن الزيديـة فتحوا البـاب علـى مصراعيـه لكل من يخرج فـي طـلب الإمامـة من البطنين. (البـاحث)

١٢. الهادويـة بين النظريـة السياسيـة والعـقيدة الإلهيـة، ثـابت الأحمدي، وزارة الثقافـة اليمنيـة ومؤسسـة أروقـة للدراسـات والترجمـة والنشر، صنعـاء- اليمن، ط٢٠١٨/١م: ص١٠٨.

١٣. المرجع السابق: ص٧٢؛ نقلًا عن: اليمن الجمهوري، عبدالله البردوني: ص٤٦٤.

فـغدى مذهب «الهـادي»، بـإقراره (الإمامـة) أصلًا من أصول الدين، مذهبًـا سياسيًـا بامتياز، وُلد فـي حضن الدولـة وصـار حاكمًـا عليهـا، ولا يُتصور وجوده خارجها، فالمذهب والسلطة باتـا متلازمين بـعد ذلك في الـفكر الزيدي

استطـاع يحيـى بن الحسين عبر نظريتـه فـي (الإمامـة)، أن يُرسـخ مـا سُمـى بـ«الحـق الإلهـي» فـي الحكم لـ(البطنين)، ليلتقـي فـي ذلك مـع أتبـاع المذهب الجـارودي[١٤]. وبـهذا بـات مذهب الإمـام زيد الذي بدأ فكرة ثوريـة ضد السلطة الظالمـة الجـائرة استحـال علـى يد يحيـى بن الحسين مذهبًـا سياسيًـا «ثيوقراطيًـا». ولم يـلبث الأمر حتـى أصبحت «الهادويـة» وجهًـا من وجوه «الجارودية»؛ حتـى أن «مـعظم الذين تمكنوا من الوصول إلـى الزعامـة، بـعد الهـادي، والحكم من الزيديـة، كانوا جارودية فـي فكر الإمامـة، واختزلوا الـفكر الزيدي فـي التيـار الجـارودي، فـاعتبروا الزيدي من كان جاروديً̈ـا فـقط، حتـى قـال الإمـام عبدالله بن حمزة (ت: ٦١٤هـ): الزيديـة علـى الحقيقـة هم الجارودية، ولا نعلم من الأئمـة -من بـعد زيد بن علـي- من ليس بجـارودي، وأتباعـهم كذلك»[١٥]. هكذا تحول أتبـاع «الهـادي» إلـى «جارودية»[١٦]؛ وهو مـا ذهب إليـه نشوان بن سـعيد الحميري[١٧]، بقولـه: «إنـه ليس بـاليمن من فرق الزيديـة غير الجارودية، وهم بصنعـاء وصـعدة ومـا يليهمـا»[١٨]. وقد وصفـهم الإمـام يحيـى بن حمزة (ت: ٧٤٩هـ) بقولـه: «وهم مختصُون -أي الجارودية- من بين سـائر الزيديـة بالتخطئـة للصحابـة وتفسيقـهم»[١٩].

١٤. الجارودية: فرقة من فرق الزيدية الأشد غلوًا، وتنسب إلى أبي الجارود زياد بن أبي المنذر الكوفي الهمذاني. تُوفي عام ١٥٠هـ، وقيل ١٦٠هـ. وترى «الجارودية» أن رسول الله أوصى بخلافة المسلمين من بعده إلى علي بن أبي طالب، بالوصف والإشارة، دون التسمية، فهو الإمام بعده، والناس قصروا حيث لم يتعرفوا الوصف ولم يطلبوا الموصوف، وإنما نصبوا أبا بكر باختيارهم، فكفروا بذلك. وهم أول من أدخل نظرية (الوصية) إلى الزيدية. لمزيد فائدة انظر: الزيدية.. نشأتها.. معتقداتها، إسماعيل بن علي الأكوع

١٥. الهادوية بين النظرية السياسية والعقيدة الإلهية، ثابت الأحمدي، مرجع سابق: ص١٠٨.

١٦. الزيدية.. نشأتها.. معتقداتها، إسماعيل بن علي الأكوع، مرجه سابق: ص١٠٩.

١٧. نشوان بن سعيد الحميري: قاض وسياسي ومؤرخ ولغوي وأديب يمني. اقترب في فكره من فكر المعتزلة، وكتب في تاريخ ملوك حمير والدين واللغة. وكان له طموح سياسي، وحكم في بعض سني عمره. اشتهر بفخره بيمنيته، وإنكاره حصر الإمامة في البطنين، أو في قريش، والرد على هذه الآراء، وله في ذلك الكثير من النقاشات مع الأئمة الزيدية في عهده. توفي عام ٥٧٣هـ. انظر: الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)، على الرابط التالي
https://rb.gy/07690u

١٨. الزيدية.. نشأتها.. معتقداتها، إسماعيل بن علي الأكوع، مرجع سابق: ص٨٨.

١٩. المرجع السابق نفسه: ص٢٥.

و«الجارودية»، بعقيدتها الأشدُ غلوًا بين فرق الزيدية، هي الأكثر تناغمًا وقربًا من الشيعة الاثنا عشرية[٢٠]. وينتمي الحوثيُون إلى هذه الفرقة التي ساعد غلوُها في تقاربهم مع المذهب الاثنا عشري الإيراني، بنسخته الخمينية المطورة وفق نظرية (الولي الفقيه)[٢١].

وقد امتد بقاء الدولة «الهادوية» في اليمن لأكثر من ألف عام، ظلت خلالها تتراوح بين ظهور واختفاء، وتمدُد وانكماش، بحسب المتغيرات والظروف، حتى قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م. ويرجع سرُ ذلك البقاء بشكل أساسي إلى عدة عوامل، أهمُها على المستوى الذاتي[٢٢] طبيعة أيديولوجية المذهب الجارودي الزيدي الذي قامت على أساسه الدولة. كما ساعدت مبادئ وشروط قيام (الإمامة) عند الزيدية على استمرارية هذه الدولة، حيث كانت شخصية «الإمام» محور الدولة ومرتكزها الأساس، فالدولة هي الإمام والإمام هو الدولة، مع اشتراط النسب العلوي فيه، ما أتاح للعصبية السلالية أن تبقى محافظة على هذا الامتياز والاستحقاق، تسعى إليه، وتدافع عنه، وتستقوي به

٢٠. الشيعة الاثنا عشرية، أو الجعفرية: فرقة من فرق الشيعة الذين زعموا أن عليًا هو الأحقُ في وراثة الخلافة دون الشيخين وعثمان، وقد أُطلق عليهم «الإمامية» لأنهم جعلوا من الإمامة قضية أساسية تشغلهم، وسُمُوا بـ«الاثنا عشرية» لأنهم قالوا بوجود اثنا عشر إمامًا بعد رسول الله، دخل آخرهم السرداب بسامراء -على حد زعمهم. وسُمُوا أيضًا «جعفرية» نسبة إلى إمامهم السادس جعفر (الصادق). والاثنا عشرية هم القسم المقابل لعموم الأمة من أهل السنة والجماعة في فكرهم وعقيدتهم. انظر: صيد الفوائد، على الرابط التالي
http://www.saaid.net/feraq/mthahb/1.htm

٢١. «الولي الفقيه» أو «المرشد الأعلى» لفظان مترادفان مرتبطان بالنظرية السياسية الدينية التي أتى بها آية الله الخميني. نشأت النظرية على يد الشيخ أحمد النراقي، مؤلف كتاب «عوائد الأيام»، في أصول الفقه، والمتوفى عام ١٨٢٩م، وأعاد إحياءها وطبقها فعليًا الخميني بعد قيادته الثورة في إيران عام ١٩٧٩م لأول مرة. وبموجب نظرية «الولي الفقيه» صارت المرجعية الدينية مصدر الإفتاء والأحكام، وتطورت من مهمة الإرشاد الروحي إلى شكلها المعاصر المتمثل في المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الذي يهيمن بسلطاته على مؤسسات الدولة الإيرانية كلها. انظر: الجزيرة نت، على الرابط التالي
https://rb.gy/mutwl2

٢٢. للتوسُع أكثر انظر: موجز تاريخ اليمن في العصر الإسلامي، محمد أحمد الكامل، الجيل الجديد ناشرون، صنعاء- اليمن، ط٢/٢٠١٧م: ص١٢٦- ١٢٨.

من هم الحوثيون؟

الحوثيون هم تنظيم عقـائدي طائفـي مسـلح، يسـعى لإحيـاء دولـة الإمامـة الزيديـة مجددًا فـي اليمن. وهم يدعون بأنـهم حركـة إحيائيـة مذهبيـة. خرج الحوثيون من عبـاءة المذهب الجـارودي الزيدي، الذي يـقول بالوصيـة لعلـي بن أبـي طـالب، وحصر الإمامـة فـي ذريتـه من (البطنين)، بدعوى الاصطفـاء الإلهـي، وبالولايـة لـ(آل البيت)[٢٣]. ويُنسب الحوثيون إلـى زعيم التمرُد الأول، حسين[٢٤] بدر الدين الحوثـي، الذي أشـعل فتيل الصراع بين جماعتـه والـقوات الحكوميـة اليمنيـة عـام ٢٠٠٤م، فيمـا عرفت بـالحرب الأولـى، والتـي انتـهت بمقتلـه، لتندلـع علـى إثرهـا خمس حروب أخرى بين الحوثيين والسـلطات الحكوميـة، انتـهت فـي فبراير ٢٠١٠م. وترجـع جذور جماعـة الحوثـي إلـى ثمانينيـات الـقرن الماضـي، عندمـا بدأ أول تحرُك تنظيمـي عـام ١٩٨٢م، علـى يد العلامـة الزيدي، صلاح أحمد فليتـه[٢٥]، والذي أسس فيمـا بـعد «اتحـاد الشبـاب المؤمن» عـام ١٩٨٦م، كتجمُـع يـهدف إلـى تدريس المذهب الزيدي. توسـع نشـاط هذا «الاتحـاد» بـعد عودة بـعض رموز الملكيـة، التـي نزحت إلـى السـعودية عـقب قيـام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م ضد الحكم الإمامـي؛ وكان من أبرز العـائدين بدر الدين[٢٦] الحوثـي، والذي يُـعدُ الزعيم المؤسس والأب الروحـي والمرشد الأعلـى لجماعـة الحوثـي

---

٢٣. آل البيت: مصطلـح يطلـق علـى المنتسبين لبـعض البيوتـات الهاشميـة التـي ورد ذكرهـا فـي أحـاديث حرمـان الصدقـة باعتبـار قرابتهـا من رسول الله -صلـى الله عليـه وسلـم. والمصطلـح مصطلـح محدث، لم يرد فـي الـقرآن الكريم ولا السنـة النبويـة، وهو لا يصـحُ لغـة، فلغـة لا يُقـال: آل البيت، وإنمـا أهل البيت، وبين معنـى المصطـلحين فوارق عدة. وأهل بيت النبـي هم زوجاتـه وأبنـاؤه فـقط. لمزيد فـائدة انظر: أهل البيت فـي المنظور القرآنـي، عبدالله القيسـي، مركز النهضـة اليعربيـة، ط٢٠٢٠م

٢٤. حسين بدر الدين الحوثـي (١٩٥٩م- ٢٠٠٤م): هو أحد أتبـاع المذهب الجـارودي الزيدي، انتسب إلـى «تنظيم الشبـاب المؤمن»، وانشـق عنـه بـعدد من أعضـائـه ليكون مؤسسًا للجماعـة المنسوبـة إليـه. ولد فـي مدينـة الرويس بنـي بحر، فـي محافظـة صـعدة، ورحل مـع والده بدر الدين إلـى إيران ولبنـان. فـي ٢٠٠٤م أعلن تمرُده علـى الدولـة، وخـاض ضدهـا مواجهـات مسلحة انتـهت بمقتلـه، فـي شـهر سبتمبر من العـام نفسـه

٢٥. صلاح بن أحمد فليتـه (١٩٣٥م- ٢٠٠٨م): هو مرجـع زيدي؛ ولد فـي مديريـة رازح بمحافظـة صـعدة، وعمل فـي التدريس والإفتـاء، وأسس مدرسـة دينيـة فـي صـعدة. توفـي بمدينـة نجران. كان من مؤسسـي «اتحـاد الشبـاب المؤمن» الذي مثل النواة الأولـى لجماعـة الحوثـي. وهو والد الناطـق الرسمـي لجماعـة الحوثـي، الذي يتخذ لنفسـه اسمًـا حركيًـا، هو محمد عبدالسلام، والذي يـعدُ أحد أبرز قيـادات الجماعـة. انظر/ الموسوعـة الحرة، علـى الرابط التالـي
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D%8B%5D%84%9D%8A%7D%8AD_%D%8A%3D%8AD%D%9%85D%8AF_%D%81%9D%84%9D8%9A%D%8AA%D87%9

٢٦. بدر الدين بن أمير الدين الحوثـي (١٩٢٦م- ٢٠١٠م): مرجـع زيدي؛ ولد فـي مدينـة ضحيـان بمحافظـة صـعدة. كان أحد الأعضـاء المؤسسين لـ«حزب الحـق»، وعُد زعيمًـا روحيًـا للجماعـة المنسوبـة لابنـه، المعروفـة بجماعـة الحوثـي. أعلن الحوثيون وفاتـه بمرض الربو عن عمر نـاهز ٨٦ عامًـا. انظر: الموسوعـة الحرة علـى الرابط التالـي:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D%8A%8D%8AF%D%8B1_%D%8A%7D%84%9D%8AF%D%98A%D86%9_%D%8A%7D%84%9D%8AD%D%88%9D%8AB%D8%9A

توسل الحوثيون فكرة إحيـاء المذهب الزيدي لـلتمدُد فـي الوسط الاجتماعـي للزيديـة وكسب الأنصــار. وأبدى حسين بدر الدين الحوثــي اهتمامًــا كبيرًا بـ«اتحــاد الشبــاب المؤمن»، ثم غير تسميتـه إلـى «منتدى الشبـاب المؤمن» عـام ١٩٩١م، ليضم أتبـاع المذهب الزيدي فـي صــعدة، وذلك بــعد انشـقاقه عن «حزب الحـق» الذي كان والده من مؤسسيــه. وفــي عــام ١٩٩٧م تـفرغ حسين الحوثـي لشئون «المنتدى» بـعد أن أعـاد تسميتـه مجددًا إلـى «تنظيم الشبــاب المؤمن»[٢٧]. وتلقــى الحوثيون بــادئ الأمر دعمًــا حكوميًــا من الرئيس الســابق، علـي عبدالله صالـح، فـي سـعيه لمواجهـة النـفوذ الدينـي والسياسـي لحزب «التجمُـع اليمنـي للإصلاح». خلال الـفترة الممتدة من ٢٠١١م وحتـى نهايـة ٢٠١٣م، رسخت جماعـة الحوثي وجودهـا السياسـي والـفكري والتنظيمـي فـي مـعظم مناطـق اليمن، وقـامت بنسـج علاقـات تفـاهم وتحـالف مـع مـعظم الأطراف السياسيـة، وتحديدًا تـلك التـي لديهـا خلافـات سياسيـة وأيديولوجيـة مـع «التجمُـع اليمنـي للإصلاح» وحلفائـه الـعسكريين والقبـليين[٢٨].

تحـالف الحوثيُون مـع الدولـة العميقـة لنظـام الرئيس السـابق، علـي عبدالله صالـح، وتيـار الهاشميـة السياسيــة[٢٩]، ليـقودوا ثورة مضــادة لثورة ١١ فبراير الشبابيـة السـلمية، وأفشـلوا حكومـة الوفـاق الوطنـي التـي تشكلت برئاسـة محمد سـالم بـاسندوة[٣٠]، عـقب انتخـاب عبدربه منصور هـادي رئيسًـا توافقيًـا للجمهوريـة اليمنيـة، فـي ٢١ فبراير ٢٠١٢م، علـى خلفيـة

٢٧. لمزيد فـائدة حول الشبــاب المؤمن ونشــأة جماعــة الحوثــي انظر: الزهر والحجر، عــادل الأحمدي، مركز نشوان الحميري للدراســات والإعلام، صنعــاء- اليمن، ط٢٠٢١/٣م، علــى الرابط التالــي
https://nafsam.org/ar/secontna/uploads/2021/book/alzahr-wa-alhajar-adel-alahmadi3.pdf

٢٨. المعضلـة الحوثيـة.. صعوبـة الحكم والتعـايش والاحتواء، عبدالنـاصر المودع، مجلـة أراء حول الخليـج، مركز الخليـج للأبحـاث، العـدد (١٢٢)، أغسطس ٢٠١٧م: ص٥٤، علـى الرابط التالـي
https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=-35-18-29-08-4188:201734&catid=3140&Itemid=172

٢٩. الهاشميـة السياسيـة: مصطلـح سياسـي يُطلـق علـى تيـار مـعين من الزيديـة السياسيـة، من الهـاشميين الذين سـعوا لاستعـادة الحكم والإمامـة فـي اليمن عبر النشـاط السياسـي، وأسسوا لـهذا الـغرض تنظيمًـا سريًـا بـاسم (مجـلس حكمـاء آل البيت)، عـقب مصالحتـهم مـع الجمـهوريين عـام ١٩٧٠م، وإشراكـهم فـي السـلطة. وعـقب الوحدة، شكلوا أحزابًـا سياسيـة، وانخرطوا فـي الـعمل السياسـي فـي أوسـاط الأحزاب اليمنيـة الأخرى، وبـالأخص حزب المؤتمر الشـعبي العـام (الحـاكم)، وتمكنوا من اختراق كافـة أجـهزة الدولـة المدنيـة والعسكريـة، وتحالـفوا مـع جماعـة الحوثـي فـي الانـقلاب علـى الدولـة. (البـاحث)

٣٠. محمد سـالم بـاسندوه: سياسـي يمنـي، ولد فـي عدن عـام ١٩٣٥م. كان عضوًا فـي قيـادة «حزب الشـعب الاشتراكـي» منذ تأسيسـه فـي ١٩٦٢م. وعمل عضوًا فـي قيـادة «جبهـة تحرير الجنوب اليمنـي المحتل»، منذ إنشـائها فـي ١٩٦٦م. نزح إلـى الشطر الشمالـي فـي ١٩٦٥م، وتولـى هنـاك الـعديد من المنـاصب الحكوميـة. شـغل منصب وزير خارجيـة اليمن بين عامـي ١٩٩٣م و١٩٩٤م. ثم رئيس وزراء حكومـة الوفـاق الوطنـي فـي ٢٠١٢م. قدم استقالتـه بـعد انـقلاب جماعـة الحوثـي فـي ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، وسيطرتـهم علـى صنعـاء. انظر: موقـع رئاسـة الجمهوريـة- المركز الوطنـي للمعلومـات، علـى الرابط التالـي
https://yemen-nic.info/government/government/present_gov/main.php

توقيـع «المبـادرة الخليجيـة»[٣١]، فـي نوفمبر ٢٠١١م

فـقد استـغل الحوثيون شـغف «صالـح» بالسـلطة، وتتوُقـه للـعودة إليهـا، ورغبتـه الجامحـة فـي الانتقـام من خصومـه السيـاسيين، وعـقدوا معـه تحالفًـا غير مُعـلن، وتمكنوا من خلالـه من إحكام قبضتـهم علـى أجـهزة الدولـة العسكريـة، مـا سـهل انقلابـهم علـى السـلطة الشرعية فـي ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، ليسـقط من ثم النظـام الجمـهوري برمتـه، ويـهرب قـادة الدولـة والأحزاب إلـى الخـارج، ويستدعوا «التحـالف العربـي»، بقيـادة المملكـة العربيـة السـعودية، لـلتدخُل الـعسكري، بقيـام عمليـة «عاصفـة الحزم» فـي ٢٦ مـارس ٢٠١٥م، تحت لافتـة استعـادة الدولـة والشرعيـة ودحر الانـقلاب

لكن، وبـعد ثمـان سنوات من الحرب، لا تزال جماعـة الحوثـي تشكل سـلطة أمر واقـع، ولا تزال العاصمـة صنعـاء وعدد من المحافظـات الشماليـة بأيديـهم، فيمـا ظـلت السـلطة الشرعيـة حبيسـة «التحـالف العربـي» خـارج البلاد، ومنزوعـة السيـادة، وفـاقدة للإرادة السياسيـة، ليتم -فـي النهايـة الأمر- إزاحتهـا عبر انـقلاب نـاعم، قـاده تحـالف دعم الشرعيـة نفسـه، وإحلال مجـلس قيـادة رئاسـي[٣٢] ذي توجُهـات متباينـة محلهـا

٣١. المبـادرة الخليجيـة: اتفاقيـة سياسيـة أعلنتهـا دول مجـلس التعـاون الخليجـي، بقيـادة السـعودية، فـي ٣ أبريل ٢٠١١م، لتهدئـة ثورة الشبـاب اليمنيـة، عن طريـق ترتيب نـقل السـلطة فـي اليمن، بمـا فـي ذلك انتخابـات رئيس جديد لـلبلاد كمـا جرى فـي ٢١ فبراير ٢٠١٢م. انظر: الموسوعـة الحرة علـى الرابط

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8A%8D%8A%7D%8AF%D%8B%1D%8A9_%D%8A%7D%84%9D%8AE%D%84%9D8%9A%D%8AC%D8%9A%D%8A9

٣٢. مجـلس القيـادة الرئاسـي، تشكل بـقرار رئاسـي من قبل الرئيس عبدربـه منصور هـادي، صدر بتاريـخ ٧ أبريل ٢٠٢٢م، ليكون جزءًا من الحل السياسـي الشـامل لـلحرب فـي اليمن، حيث تنـازل الرئيس بموجب الـقرار عن كامل صلاحياتـه الرئاسية وصلاحيات نائبـه لصالـح مجـلس مشكل من عدة شخصيـات تمثل قوى سـلطة الأمر الواقـع علـى الجغرافيـا اليمنيـة. ويرأس المجـلس د. رشـاد العليمـي، بعضويـة سبعـة أعضـاء بدرجـة نـائب رئيس. انظر النص الكامل للإعلان الرئاسـي بنـقل السـلطة وتشكيل مجـلس القيـادة الرئاسـي فـي موقـع وكالـة الأنبـاء اليمنيـة (سبأ)، علـى الرابط التالـي

https://www.sabanew.net/story/ar/85336

الحوثيون ونظرية «الولي الفقيه»

أحد الأهداف البعيدة لجماعة الحوثي في اليمن إحياء القيادة الزيدية كموازن للإيديولوجيات السنية المزاحمة لها[٣٣]. ولأن الجماعة جارودية المعتقد فإنها تلتقي مع الاثنا عشرية في كثير من العقائد. وهي تُظهر تأييدها السياسي للمرشد الأعلى (الولي الفقيه) في إيران، معتبرة «ولاية خامنئي.. امتدادًا لولاية رسول الله وعلي بن أبي طالب»[٣٤]. وبالرغم من أن تيارًا عريضًا من الجارودية الزيدية في اليمن قد التحق بالاثنا عشرية عقب ثورة الخميني في إيران عام ١٩٧٩م، انتقامًا من النظام الجمهوري، وفقًا للمؤرخ اليمني المعروف، القاضي إسماعيل بن علي الأكوع[٣٥]، إلا أن جماعة الحوثي في سياستها المتبعة للحكم وتأسيس الدولة خالفت النظرية السياسية لإيران، فيما يتعلق بمبدأ «الولي الفقيه»، وتمسكت بنظرية الإمامة «الولاية» الهادوية، كونها تمنحها المشروعية الدينية في الاستقلال بالحكم عن مرجعية «الولي الفقيه» المطلقة، وتفسح الطريق لقادة الجماعة ليكونوا حكامًا بالأصالة عن أنفسهم، لا بالنيابة عن «الولي الفقيه» في طهران، إذ أن التزامهم بنظرية «الولي الفقيه» يحرمهم تلقائيًا، من الناحية السياسية، من حقهم الطبيعي -وفق مذهبهم- في الحكم كمستقلين وفي إطار من سلالتهم الزيدية في اليمن. فضلًا عن أن نظرية الإمامة «الولاية» في الحكم عند الزيدية سبقت نظرية «الولي الفقيه» بمراحل؛ وتوسُل الحوثيين بنظرية سياسية من خارج المذهب الزيدي سيُغلق في وجوههم باب السلطة، ويجعلهم مجرد أتباع، وسيطعن بالتالي في نظرية الإمامة «الولاية» الهادوية، ويُسقطها، ويُسقط معها مشروعيتهم المذهبية في الحكم، وهو ما يتحاشون الوقوع فيه

---

٣٣. الهويات المتعددة لصعود الحوثيين، أحمد ناجي، مركز مالكوم كير- كارنيجي للشرق الأوسط، في: ٢٠١٩/٤/٢م، على الرابط التالي

https://carnegie-mec.org/02/04/2019/ar-pub78744-

٣٤. وفد حوثي مخاطبًا خامنئي: ولايتك امتداد لولاية النبي، العربية نت، في: ٢٠١٩/٨/١٣م، على الرابط التالي:

https://shorturl.at/iPW58

٣٥. يقول القاضي إسماعيل بن علي الأكوع: «أما اليوم فإن أكثر العلويين المنتسبين مذهبيًا إلى زيد بن علي، ونسبًا إلى علي بن أبي طالب، ومن اعتزى إليهم نسبًا من أهل اليمن، وما أكثرهم، قد تحول بعد قيام الثورة الإيرانية -سنة ١٩٧٩م- إلى شيعة اثنا عشرية، تحت غطاء مذهب الإمام زيد بن علي»؛ مضيفًا بأنهم: «يسعون بنشاط إلى التبشير بهذا المذهب، بالدعاية له، وتوزيع كتبه مجانًا، وذلك للانتقام من النظام الجمهوري.. مع أنهم يعلمون أن الإمام الهادي يحيى بن الحسين قد هاجم المذهب الجعفري في كتبه، وذكر أن أتباعه على غير حق فيما ذهبوا إليه من عصمة الأئمة الاثنا عشر، والقول بالتقية، وتكفير من سواهم من أصحاب المذاهب الأخرى» أ. هـ. انظر: الزيدية.. نشأتها.. معتقداتها، إسماعيل بن علي الأكوع، مرجع سابق، هامش رقم (١): ص٩٨.

الأيديولوجيا الحوثية ومرتكزاتها

بنـاءً علـى مـا سبـق، يمكن الـقول بـأن منبـع الأيديولوجيـا الحوثيـة ومنبتهـا هو المذهب الجـارودي، المنتسب للزيديـة، وجوهرهـا الراسـخ فـي فكر الجماعـة هو الاستئثـار بالسـلطة كحـق حصري، شرعـه المذهب وأصلـه لـهم. فـقد أكد المذهب فـي الجـارودي الزيدي علـى الوصيـة لعلـي، وعلـى أن الإمامـة لـه ولذريتـه من بـعده، محتكرًا الحـق فـي الحكم علـى تـلك الذريـة بوصفـهم «آل البيت»

وبـاتت هذه عـقيدة متجذرة لدى الأتبـاع تحت لافتـة «الولايـة»، وهو المصطلـح الذي أضفـي عليـه بـعُدٌ دينـيٌ مُـقدّس، مانحـة السـلطة السياسيـة لـهم منذ مؤسس الدولـة الزيديـة الأول بـاليمن، يحيـى بن الحسين الرسـي، إلـى يحيـى بن حميد الدين مؤسس المملكـة المتوكليـة. ومهمـا يكن، فـإن هذه الأيديولوجيـا الغاليـة لدى جماعـة الحوثـي، والمـعتمدة علـى نصوص هـي أقرب إلـى الميثولوجيـا (أسـاطير/ خرافـات)، سوغت مقولـة البـعض: إن «الحوثـي يمثل أيديولوجيـا أكاذيب»[٣٦].

ومن أهم مرتكزات تلك الأيديولوجيا

١. الإمامة «الولاية»

وتعنـي أن الحكم حـقٌ حصريٌ لـهم، باعتبـارهم امتدادًا للإمـام علـي الذي أوصـى لـه النبـيُ بالخلافـة، وفـق عقيدتـهم. وتـعدُ نظريـة «الولايـة» أهم مرتكزات الأيديولوجيـا الحوثيـة التـي علـى أساسـها يبنون مشروعيتـهم السياسيـة والدينيـة[٣٧]. وهـي اعتقـاد جميـع الجارودية قديمًـا وحديثًـا. يـقول بدر الدين الحوثـي: «الولايـة بـعد رسول الله لعلـي -عليـه السلام، ومن بـعده لأخيـار أهل البيت، الحسن والحسين وذريتهمـا الأخيـار، والولايـة لمـن حكم الله بهـا فـي كتابـه وسنـة رسولـه، رضـي النـاس بذلك أم لم يرضوا، الأمر إلـى الله وحده، ولا دخل لـلشورى»[٣٨]. ويمكن اختصـار مشروع «الولايـة» الحوثـي فـي الـفكرة التاليـة: أن جميـع مشـاكل المسـلمين السياسيـة والاقتصاديـة والفكريـة، وفشـلهم وهزائمـهم أمـام أعدائـهم

٣٦. أيديولوجيا مبتكرة وأدلجة الآخر في اليمن، د. باسم المذحجي، ساسة بوست، في: ٢٠١٨/٣/٢١م، على الرابط التالي:
https://www.sasapost.com/opinion/ideology-innovative-in-yemen/
٣٧. لمزيد فائدة انظر: خرافة السلالة والولاية، أحمد الحميري، مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر، ط١/٢٠٢٠م.
٣٨. انظر: إرشاد الطالب، بدر الدين الحوثي، دار الحكمة اليمانية، صنعاء- اليمن، ط١/١٩٩٤م: ص١٦.

التـاريخيين والأبديين (اليـهود والنصـارى)، ترجـع إلـى عدم تنـفيذ وصيـة النبـي -صلـى الله عليـه وسلم- بحصر الولايـة فـي ذريتـه علـي بن أبـي طـالب من البطنين، والذي يـعتبر انحرافًا عن العقيدة. وتصويب هذا الانحراف يتمُ بـعودة الولايـة/ الإمامـة لذريـة النبـي، وهو الأمر الكـفيل بحل كل مشـاكل المسـلمين[٣٩].

٢. آل البيت

يزعم الحوثيون - والهـاشميُون عمومًـا- أنـهم «آل البيت» المـعنيُون بقولـه تعالى: ((إنما يُريدُ اللهُ ليُذهب عنكُمُ الرجس أهل البيت ويُطـهركُم تطـهيراً))[٤٠]، وأنـهم ذريـة النبـي من فاطمـة؛ وهـي دعوى سـاقطة لا تستـقيم عـقلًا ولا شرعًـا[٤١]، فالنبـيُ لا ذريـة لـه، والـقرآن يحسم القضيـة بوضوح: ((مـا كان مُحمدٌ أبـا أحد من رجـالكُم ولٰكن رسُول الله وخـاتم النبيينَّ))[٤٢]، كمـا أن لفظـة «آل البيت» لا تُنـاظر، ولا تُقـابل، لفظـة «أهل البيت»، فهي -أي «آل البيت»- لفظـة مُختلقـة، وغير صحيحـة من حيث اللُغـة، ولا وجود لهـا أصلًا فـي نصوص الشرع

ويرمـي الحوثيُون من وراء انتسـابهم المزعوم للنبـي إثبـات أفضليتـهم، وتفوُقـهم الـعنصري السلالـي، وإكسـاب ذواتـهم طابـع القداسـة، علاوة علـى تكريس حـقوق مزعومـة سياسيـة واقتصاديـة واجتماعيـة، تصبُ جميعهـا فـي تمييزهم ورفعـهم فوق المجتمـع، وترسيـخ وشرعنـة استيلائـهم علـى السـلطة، واحتكارهـا كحـق حصري لـهم دون منـازع

٣. الاصطفاء

«يعتـقد الحوثـي أنـه وسلالتـه قرنـاء الـقرآن، والثـقل الأصـغر، وسـفينة نوح، ونجوم أهل الأرض، وورثـة الكتـاب المطـهرين من الرجس، والمصطـفين بين الأمم»[٤٣]؛ كمـا «يعتـقد أنـه من سلالـة مقدسـة، فضلـه الله من عليـاء سمائـه علـى كل الخليقـة، وبموجب مزعوم هذا التـفضيل فـإن علـى كل النـاس طاعتـه، والخضوع لـه، والتسليم بكل مـا يُملـى عليـهم، ومن ذلك حقـه فـي الحكم والتسلُط علـى النـاس»[٤٤].

٣٩. المعضلة الحوثية.. صعوبة الحكم والتعايش والاحتواء، عبدالناصر المودع، مرجع سابق: ص٥٣.

٤٠. الأحزاب: ٣٣.

٤١. لمزيد فـائدة انظر: براءة الاسلام من بدعـة آل البيت، محمد حسين الدهمـي الهمدانـي، دار الأقيـال للنشر والتوزيـع، عدن- اليمن، ط١/٢٠٢١م

٤٢. الأحزاب: ٤٠.

٤٣. الإرهـاب الحوثـي سيرة ومسيرة، ثـابت الأحمدي، مركز نشوان الحميري للدراسـات والإعلام، صنعـاء- اليمن، ط١/٢٠٢١م: ص٣٧.

٤٤. المرجع السابق: ص٣٥.

ويُقدم الحوثيون أنفسهم بوصفهم «أعلام الهدى» الذين يتعين على الأمة كلها طاعتهم والانصياع لحكمهم. إنهم في الواقع «كيان ذو نزعة استعلائية، قائمة على الوهم والتمجد، وادعاء ما ليس لهم، ليكسبوا ما ليس من حقهم أن يكسبوه من امتيازات مادية ومعنوية»[٤٥].

٤. الخُمس

تعدُ مسألة الخُمس عند الحوثيين أهم ركيزة بعد الإمامة «الولاية»، إذ جرى توظيفها خارج الفقه الإسلامي بدعاوى لا تمتُ إلى الشريعة بصلة. وقد عملت الجماعة على نهب مقدرات اليمن عمومًا تحت لافتة مختلفة، لصالح تدعيم مشروعها، ثم جيرت مسألة «الخُمس» لأبعاد سلالية عنصرية، فهو أحد وسائلها التي تقوم عليها بنيتها الاقتصادية؛ فصناعة اقتصاد مواز تُحتكرُ من خلاله الثروة يخلقُ طبقة غنية فاحشة الثراء، متحكمة بعصب الاقتصاد؛ وهو ما يُسهل لها شراء الولاءات من جهة، وتجييش العوام وحشدهم خلف مشروعها من جهة ثانية.

وقد أدخل الحوثيون مؤخَّرًا -عام ٢٠٢٠م- تعديلات خطيرة على قانون الزكاة (رقم: ٢ لعام ١٩٩٩م)، وأحدثوا فيه تعديلات عنصرية تحت مسمى «اللائحة التنفيذية لقانون الزكاة»[٤٦]، إذ جرى تخصيص امتيازات حصرية لمن وصفوهم بـ«بني هاشم» في إيرادات الدولة، دون بقية اليمنيين، وأجازت الجماعة -بموجب هذا التعديل العنصري- الاستيلاء على ٢٠٪ من ثروات اليمن، لصالح السلالة؛ حيث نص التعديل الجديد على إخراج الخُمس من النفط والمعادن والذهب والأسماك والمنتجات الحيوانية والعسل، ومن المحاصيل الزراعية والأرباح التجارية والثروة الحيوانية، وغيرها من الإيرادات الخاصة بالمواطنين والشركات، وتخصيصها لصالح السلالة، ما يضمن توريد نسبة من تلك الأموال لصالح قيادة الجماعة ورموزها تحت لافتة «الخُمس»

٤٥. سيكيولوجيا النظرية الهادوية في اليمن.. قراءة في البنية النفسية للنظرية، ثابت الأحمدي، مركز نشوان الحميري للدراسات والإعلام، صنعاء- اليمن، ط١/٢٠٢١م: ص٦٧.

٤٦. انظر نص التعديلات على القانون (الفصل الثامن: ما يجب في الركاز والمعادن)، المواد (٤٧، و٤٨). منظمة مواطنة لحقوق الانسان، على الرابط التالي
https://mwatana.org/discriminatory-khumus-regulations/

وتسـعى جماعـة الحوثـي -من خلال هذه التـعديلات- إلـى إضفـاء شرعيـة دينيـة وقانونيـة علـى «الجبايـات» التـي تفرضهـا علـى اليمنيين لتوفير موارد ماليـة لتمويل الحرب التـي تخوضهـا الميليشيـا ضد مخالفيهـا لتثبيت الانـقلاب[٤٧].

٥. تكفير المخالفين

تكـفير المخالـفين هو جزء أسـاس من أيديولوجيـا الجارودية الزيديـة، قديمًـا وحديثًـا. فـقد كـفر مؤسس الدولـة الزيديـة والمذهب الهـادوي فـي اليمن، يحيـى بن الحسين، المخالـفين لمذهبـه فـي الإمامـة، إذ يـقول -فـي مقدمـة كتابـه (الأحكام: ٣٦/١- ٣٨): «إن ولايـة أمير المؤمنين وإمـام المتـقين علـي بن أبـي طـالب واجبـة علـى جميـع المسـلمين، فرض من الله رب العـالمين، ولا ينجو أحد من عذاب الرحمن، ولا يتمُ لـه اسم الإيمـان حتـى يعتـقد بذلك بأيـقن الإيقـان، فمن أنكر أن يكون علـيٌ أولـى النـاس بمقـام رسول الله -صلـى الله عليـه وسـلم- فلا بد أن يكون من كذب بـهذين المـعنيين فـي دين الله فـاجرًا وعند جميـع المسـلمين كافرًا»[٤٨]. وفـي كتـاب (القيـاس)، يصفُ «الهـادي» أمـة الإسلام بـالضلال، ومـا هو أسوأ، لأنهـا لم تتبـع «آل الرسول» فـي معرفـة الحلال والحرام[٤٩]، كمـا يدعـي

وعلـى خُطـى أسلافـهم مضـى الحوثيُون، فـقد كـفروا الرئيس «هـادي»، وحكومتـه[٥٠]، كمـا كـفر بعضـهم أهل مـأرب[٥١]. وصرح حسين الحوثـي بتكـفير كل من اعترف بخلافـة أبـي بكر وعمر وعُثمـان، لأنـه -فـي ظنـه- مُنكرٌ لحـق علـي فـي الخلافـة، حيث يـقول: «يرفضون ولايـة الإمـام علـي، يرفضون مـا تبلغـهم بـه، ليسوا مستـعدين أن يقبـلوه، هذا هو الكـفر، لأن الكـفر بكلـه إنمـا هو الرفض»[٥٢].

٤٧. الحوثيون يقرُون قانونًا يجيز الاستيلاء على ٢٠٪ من ثروات اليمن، العربية نت، في: ٢٠٢٠/٦/٩م، على الرابط التالي:
https://shorturl.at/fsV78

٤٨. تكفير الحوثيين لأهل مـارب.. صفحـة من تاريـخ التكفير الإمامـي لليمنيين، توفيق السـامعي، الإصلاح نت، فـي: ٢٠٢١/٢/٢٧م، علـى الرابط التالي
https://alislah-ye.net/news_details.php?lng=arabic&sid=7718

٤٩. أوقـح تكـفير لأهل اليمن والجنوبيين فـي عـقيدة الحوثيين، نـاصر يحيـى، المصدر أونلاين، فـي: ٢٠١٤/٤/١٤م، علـى الرابط التالـي
https://almasdaronline.com/articles/112125

٥٠. تكفير الحوثيين لأهل مأرب.. صفحة من تاريخ التكفير الإمامي لليمنيين، توفيق السامعي، مرجع سابق.

٥١. المرجع السابق نفسه.

٥٢. لا عذر للجميع أمام الله، حسين الحوثي، ملزمة مصورة، صعدة، في: ١٤٢٣/٢/٢١ه: ص٩. أعدها ضيف الله أبو غيدنة.

٦. الطعن في الصحابة

أكد حسين الحوثـي عدم مجاملتـه فـي موقفـه السـلبي تجـاه كبـار الصحابـة، إذ يـقول: «قُدم الإسلام علـى أيدي بنـي أميـة، وعلـى أيدي أبـي بكر وعمر ومن بـعدهم، قُدم علـى هذا النحو الذي ضرب الأمـة كلهـا. هل أجـامل؟! هل أجـامل من كان وراء ضرب الأمـة كلهـا»[٥٣]. وصور «الحوثـي» فترة حكم الخلفـاء الراشدين كغيرهـا من فترات الملك العـاض، وعـهود الانحطـاط الثقافـي والحضـاري؛ ويرى أن مجرد تولـي المرء لأبـي بكر وعمر كاف لأن يكون ضد الـقرآن، فيـقول: «تحدثنـا أكثر من مرة أن مجرد توليهمـا، مجرد توليهمـا، يجعلك تـقف ضد الـقرآن»[٥٤]. ومما قـال عن الصحابـة -رضـي الله عنـهم: «كذبوا بالـقرآن، ونبذوا الـقرآن وراء ظـهورهم، وحولوا الـقرآن إلـى كتـاب يخلـق عقـائد ليس فـقط تنسب البخل إلـى الله بل تجـعل الله مصدر كل قبيـح»[٥٥].

٧. البطش بالمخالفين

ترتكز أيديولوجيـا «أنصـار الله» الحوثيين علـى موروث عنفـي مشبـع بالسـادية، ولدتـه أحداث تاريخيـة تتداخل فيهـا الثورة والتمرُد والرفض والانتقـام والشـعور بالمظلوميـة[٥٦]. فـقد استمر الـعنف طريقًـا لـلوصول إلـى السلطة، وأداة لتكريسـها، وللهيمنـة علـى المجتمـع؛ وهو منحـى اتخذ حديثًـا طريـقين، الأول مـا يُطلـقون عليـه «الجهـاد»، والثانـي يتوسل شـعار الموت لأمريكا ولإسرائيل. فأتبـاع جماعـة الحوثـي يُطلـقون علـى مقاتليـهم وصف «مجـاهدين»، ليمنحوهم شـعورًا بقدسيـة مـا يرتكبونـه من جرائم بحـق المخالـفين؛ أمـا الشـعار فيصنـع لـهم عدوًا خارجيًـا وهميًـا يُقنـعون أتباعـهم بأنـه يواجهونـه، وهو مـا يُبرر إطلاق صفـة «الجهـاد» و«المجـاهدين» علـى الأتبـاع، والذي يستحيل فـي نهايـة المطـاف إلـى عنف مـفرط، ومشرعن -بالنسبـة لـهم- ضد اليمنيين، كونـهم مجـاهدين يُقـاومون الهيمنـة

٥٣. الأسس الفكرية والعقدية لجماعة الحوثيين، أحمد محمد الدغشي، عربي٢١، في: ٢٠٢٢/١٠/٣١م، على الرابط التالي:
https://shorturl.at/kmpwR

٥٤. موقف الحوثيـة من كبـار الصحابـة.. قراءة تربويـة فـي المنهـج والدلالـة (٣- ٧)، أحمد محمد الدغشـي، مـأرب برس، فـي: ٢٠١٢/١٠/١٢م، (نـقلًا عن ملزمـة الوحدة الإيمانيـة لحسين الحوثـي: ص٦)، علـى الرابط التالـي
https://marebpress.net/articles.php?id=17665

٥٥. الحوثيون هم التكـفيريون، عبدالـقوي الحسنـي، مـأرب برس، فـي: ٢٠١٧/١٠/٣١م، (نـقلًا عن ملزمـة يوم الـقدس العالمـي: ص٥٩- ٦٠)، علـى الرابط التالـي
https://marebpress.net/articles.php?id=43239

٥٦. الـعنف بوصفـه ركيزة أسـاسية فـي أيديولوجيـة الحوثيين، علـي محمد الذهب، مجلـة البيـان، فـي: ٢٠١٥/١٢/١م، علـى الرابط التالـي
https://www.albayan.co.uk/article2.aspx?id=4766

الأمريكية[٥٧].

ومنذ انـقلاب الحوثيين وإمسـاكهم بسـلطة الأمر الواقـع مـارسوا عنف السـلطة منذ الوهلـة الأولـى لسيطرتـهم علـى أجـهزة الدولـة ومؤسسـاتها، وذلك عبر الاعتقـالات والمطـاردات والاعتداءات والإخفـاءات القسريـة التـي طـالت المئـات من المدنيين والـعسكريين، وكلُ من يتبنـى موقفًـا مخالفًـا لـهم من مثقـفين ومـفكرين وكتـاب وإعلاميين. بل جرى اعتقـال بـعض الأشخـاص فـي مـعسكرات لـلجيش بـقصد تعريضـهم لهجمـات طـائرات «التحـالف العربـي»، وقُتل جراء ذلك عدد منـهم. كمـا تـعرض البـعض للتـعذيب داخل السجون؛ ولقـي معـارضون حتفـهم بالاغتيـالات، وأُجبر آخرون -أزاء هذا التنكيل- لمغـادرة البلاد[٥٨].

ومـا يجـعل جماعـة الحوثـي تمارس السـلطة عبر القمـع والتنكيل والاستبداد ضـعفُ شرعيتها السياسيـة، وفقدهـا لمشروع دولـة القـانون والحـقوق والحريـات والتنميـة والنهضـة، إذ أن مشروعهـا مشروع سـلطوي طائفـي سلالـي لا يحظـى بدعم شريحـة واسـعة من السكان. فمشروعهـا -عمليًـا- لا يخدم إلا فئـة الهـاشميين الزيديين، وهـي فئـة لا يتجـاوز تعددهـا ٣٪ من سكان اليمن[٥٩].

مفهوم الدولة عند جماعة الحوثي

من نافلـة الـقول أن أيديولوجيـا جماعـة الحوثـي، المتكئـة علـى نظريـة الإمامـة «الولايـة» فـي المذهب الهـادوي الزيدي، هـي مـا يشكل المنطلقـات السياسيـة للجماعـة، فالفكر السياسـي للجماعـة محكوم بأيديولوجيـا دينيـة تـفيض غـلوًا، ومفرطـة فـي الإقصـاء، وتكرس مبدأ التـفويض والحـق الإلهـي للسلالـة، وترفض تداول السـلطة، وترى أن مزاحمـة المنـاوئين لهـا فـي الحكم ينزع عنـهم وصف الإيمـان ويدمغـهم بالكـفر.

٥٧. المرجع السابق نفسه.

٥٨. المرجع السابق نفسه.

٥٩. الحوثيون والتعدُديـة.. صعوبـة الحكم والتعـايش والاحتواء، عبدالنـاصر المودع، مركز المسبـار، دراسـة نشرت فـي كتـاب المسبـار الشـهري (١١٨) تحت عنوان «عاصفـة الحزم: التحالفـات والأبعـاد السياسيـة»، فـي أكتوبر ٢٠١٦م، علـى الرابط التالـي https://shorturl.at/cm267

وقد قدم الحوثيُون رؤى سياسيـة إلـى مؤتمر الحوار الوطنـي الشـامل، والذي انعـقد خلال الـفترة (١٨ مـارس ٢٠١٣م- ٢٥ ينـاير ٢٠١٤م)، حول هويـة الدولـة[٦٠]، اعترضوا فيهـا علـى المـادة الثانيـة من الدستور، والتـي تنصُ علـى أن الإسلام دين الدولـة، وقـالوا: إن الدولـة شخص مـعنوي، والشخص المـعنوي ليس لـه دين. ورؤيتـهم الثانيـة كانت حول الحكم الرشيد[٦١]، وتنـاولت جملـة من القضايـا، مثل مبدأ الملازمـة بين السـلطة والمسئوليـة، وتفـعيل أنظمـة المسـاءلة والمحاسبـة، وتحقيـق الـعدل والمسـاواة، وإنصـاف المظـلومين، وتوفير ضمانـات المشـاركة الشـعبية، وضمـان عدم مصـادرة الإرادة الشـعبية، وطـالبت بآليـة موضوعيـة لإدارة الاختلافـات وتحييد أجـهزة الدولـة

أمـا رؤيتـهم الثالثـة فكانت حول شكل الدولـة[٦٢]، وأرادوهـا دولـة مدنيـة اتحاديـة، الإسلام دين الشـعب بمذاهبـه المتـعددة، والشـعب مـالك السـلطة ومصدرهـا، ونظـام الحكم برلمانـي، ويـقوم النظـام السياسـي للدولـة علـى أسـاس التعدُديـة السياسيـة والحزبيـة بـهدف التداول السـلمي للسـلطة

كلُ تـلك الرؤى المدنيـة قدمهـا الحوثيُون قبيل استيلائـهم علـى السـلطة؛ وقد انقـلبوا عليهـا وأسـقطوها من قاموسـهم بـعد انقلابـهم المسـلح وتـفرُدهم بـالحكم. ولم نـعد نجد فـي أدبيـات وتصريحـات قـادة الجماعـة مـا يشير إلـى أي أفكار سياسيـة مدنيـة بشـأن مفهومـهم للدولـة، عدا مـا يردده زعيم الجماعـة، عبدالمـلك الحوثـي، فـي خطاباتـه ولقاءاتـه الصحفيـة، من أن لديـهم مشروعًـا ذو صبغـة ثقافيـة قرآنيـة تنويريـة لإصلاح واقـع الأمـة، يتحركون من خلالـه ويـقومون بنشره[٦٣]؛ إضافـة إلـى بـعض الأفكار المبثوثـة فـي ملازم مؤسس الجماعـة، حسين الحوثـي، وهـي أفكار لا تـقدم رؤيـة سياسيـة ناضجـة إزاء مفـهوم الدولـة بـقدر مـا تـعكس موقفـه المنـاوئ والمتبرم من المفـاهيم العصريـة للدولـة الحديثـة، فـهو علـى سبيل

٦٠. انظر: رؤيـة الحوثيين (أنصـار الله) لهويـة الدولـة، مؤتمر الحوار الوطنـي (مدونـة خاصـة بـالحوار الوطنـي الشـامل فـي اليمن)، علـى الرابط التالـي
http://yemenndc.blogspot.com/05/2013/blog-post_20.html

٦١. انظر: رؤية الحوثيين (أنصار الله) حول الحكم الرشيد، مؤتمر الحوار الوطني، على الرابط التالي:
http://yemenndc.blogspot.com/05/2013/blog-post_22.html

٦٢. انظر: نشوان نيوز ينشر مصفوفـة رؤى جميـع الـقوى السياسيـة لفريـق بنـاء الدولـة والفيدراليـة والثوابت، نشوان نيوز، فـي: ٢٠١٣/٦/١٠م، علـى الرابط التالـي
https://nashwannews.com/146493

٦٣. انظر: مستـقبل الحركـة الحوثيـة وسبل التعـايش، أحمد محمد الدغشـي، مكتبـة خـالد ابن الوليد ودار الكتب اليمنيـة، صنعـاء- اليمن، ط٢٠١٢/١م: ص١٤٢. (نـقلًا عن حوار عبدالمـلك الحوثـي مـع صحيفـة الديار، فـي: ٢٠٠٨/١١/٢٦م)

المثـال يشنُ حملـة علـى الديمقراطيـة شكلًا وموضوعًـا، فيصور الديمقراطيـة علـى النـقيض من الإسلام، وأنهـا تخـالف منهـج النبـي -صلـى الله عليـه وسلم، فيـقول: «فكيف نأتـي بـعد غيـاب رسول الله ونفتـح لكل واحد يجتـهد وليس هنـاك صمـام أمـام؟ هل نحن كالديمـقراطيين علــى أقل تــقدير؟»، ويضيف: «نحن فــي مرحلــة يجب أن نبنــي أنفسنــا أمــة واحدة، لا مجـال فيهـا لمتـعددي ومتأرجحـي الأقوال والآراء والأفكار، والمضطربين يجب أن يجتمـعوا لوحدهم فـي بيئـة واحدة، يفصـلوا أنفسـهم عن النـاس»[٦٤]. وبشـأن الحريـات والأحزاب، يرى حسين الحوثـي أن المزيد من تـعدُد الأحزاب وحريـة الكلمـة والرأي الآخر تـقود إلـى التـفرُق والتجزُؤ، وأن ثقافـة الإسلام هـي اتبـاع كتب الله وورثـة أنبيائـه أعلام دينـه[٦٥]؛ ويعنـي بـأعلام دينـه هنـا من يُطلـق عليـهم (أعلام الـهدى) من رموز الجماعـة وهو فـي مقدمتـهم بالطبـع. ويرى حسين الحوثـي أنـه لا تجتمـع الحريـة (حريـة الرأي والتـفكير- والـعمل السياسـي- والصحافـة والإعلام... الـخ) ووحدة الأمـة، وظل يردد بـأن الاعتصـام بحبل الله يتنافـى وهذه الأنواع من الحريـة، ويتسـاءل مستنكرًا «إلـى أي شـيء نحن محتـاجون؟ إلـى: ((واعتصمُوا بحبل الله)) أو إلـى العنـاوين الأخرى؛ حريـة الاجتهـاد وحريـة الرأي وحريـة التحزُب؟!»[٦٦].

علـى أن ثمـة مقاربـة بسيطـة لمفـهوم الدولـة لدى الحوثيين نجدهـا عند أحد مـفكري الزيديـة السياسيـة، المحسوبين علـى جماعـة الحوثـي، وهو الدكتور -الراحل- أحمد شرف الدين[٦٧]، والذي مثل الحوثيين فـي مؤتمر الحوار الوطنـي الشـامل؛ فـقد أوضـح وجهـة نظره فـي طبيعـة شكل الدولـة المنشودة، إذ يرى أنهـا «دولـة مدنيـة، يـغيب عنهـا الخطـاب الدينـي، بمعنـى أن الدولـة لا تتبنـى الخطـاب الدينـي. وهـي دولـة اتحاديـة مكونـة من عدة أقـاليم، تسـلب مراكز الـقوى نفوذهـا وقدراتهـا التـي كانت تـعتمد عليهـا. ولهـا جيش يحمل فكرًا وطنيًـا لا فكرًا دينيًـا موجهًـا»[٦٨].

٦٤. المرجع السابق: ص١٥٥- ١٥٦. (نقلًا عن ملزمة الإسلام وثقافة الاتباع: ص١٩).

٦٥. المرجع السابق: ص١٧٩. (نقلًا عن ملزمة الإسلام وثقافة الاتباع: ص٨).

٦٦. المرجع السابق: ص ١٢٦. (نقلًا عن ملزمة الإسلام وثقافة الاتباع: ص١٠).

٦٧. أحمد عبدالرحمن شرف الدين: كان سياسيًـا، وعضوا فـي حزب الحـق، وممثلًا عن جماعـة «أنصـار الله» الحوثيـة فـي مؤتمر الحوار الوطنـي. تخرج من جامعـة صنعـاء عـام ١٩٧٨م، وحصل علـى المـاجستير من جامعـة عين شمس عـام ١٩٨٠م، وعلـى الدكتوراة من نـفس الجامعـة عـام ١٩٨٣م. عمل أستـاذًا مسـاعدًا فـي جامعـة صنعـاء عـام ١٩٨٤م. وجرى اغتيالـه فـي ٢١ ينـاير ٢٠١٤م، من قبل مسـلحين مجـهولين أثنـاء توجُهـه لحضور الجلسـة العامـة الختاميـة لمؤتمر الحوار الوطنـي الشـامل. انظر: الموسوعـة الحرة، علـى الرابط التالـي

https://shorturl.at/vRX18

٦٨. انظر: نبضات مهاجر، على الرابط التالي:

https://shorturl.at/deqvV

وقد استخدم الحوثيون «شرف الدين» كواجهة ليبرالية لتحسين صورتهم خارجيًا، ثم تخلصوا منه في اللحظات الأخيرة قُبيل التوقيع على وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل، بحسب ما كشفه السفير الأمريكي السابق لدى اليمن، «ماثيو تولر»، لقناة اليمن الفضائية الرسمية، في ٢٠١٧م، مؤكدًا «أن الجناح المتطرف داخل الحركة الحوثية سعى منذ الانقلاب على الدولة إلى التخلُّص من الرموز المعتدلة داخل الحركة، وأن شرف الدين كان يحمل مشروعًا لعودة الدولة، لكن الجماعة رأت فيه ما يشكل إعاقة حقيقية لتمرير أجندتها فقامت بالتخلُّص منه»[٦٩]. وكان المجلس السياسي لجماعة الحوثي اتهم المخابرات الأمريكية بضلوعها في الحادث، من خلال أدواتها المحلية، التي لم يُسمها[٧٠].

في المحصلة، فإن الدولة في منظور الحوثي اليوم ليست أكثر من غنيمة حرب، وأجهزة يجري التحكُّم بها لتحقيق أغراض الجماعة ومصالحها، وأوُلها مصالح أسرة الحوثي نفسها، «ولا علاقة لهذه الدولة بالمفهوم الحديث للدولة، فهي تقوم على الواجبات فقط، واجبات اليمنيين المفترضة تجاه (أحفاد الرسول) و(أعلام الهدى)، أما الحقوق فمحصورة بالحوثيين وحدهم، بما مُنح لهم من اختيار إلهي بحسب عقيدة الدولة (الولاية) التي يروجون لها»[٧١]. وعلى هذا الأساس فإنه يوجد في منظور الحوثيين للدولة طرفان، الأول هو (أعلام الهدى)، والثاني هُم اليمنيُون عمومًا؛ ودور (أعلام الهدى) السلطة والحكم والاجتهاد الديني حصريًا، ودور اليمنيين القتال والتضحية والاستشهاد من أجل نصرتهم.

٦٩. السفير الأمريكي: جماعة الحوثي تحمل مشروعًا خارجيًا مدمرًا لمقومات الدولة، صحيفة الأيام، في: ٢٠١٧/١٢/١٧م، على الرابط التالي

https://www.alayyam.info/news/78DJ3CR2-6QPFOD

نتيجة لحذف التصريح المتعلق بمقتل شرف الدين من فيديو مقابلة السفير الأمريكي السابق لليمن، ماثيو تولر، مع الفضائية اليمنية، فقد لجأنا لأخذ مضمون المقابلة من المواقع الإلكترونية، واكتفينا بموقع صحيفة الأيام أعلاه

٧٠. الحوثيون يتهمون المخابرات الأمريكية بالضلوع في حادثة اغتيال شرف الدين، نيوز يمن، في: ٢٠١٤/١/٢١م، على الرابط التالي

https://www.newsyemen.net/new/4479

٧١. ميليشيا الحوثي.. دولة «آل البيت» في مواجهة اليمنيين، حسين الوادعي، موقع داراج، في: ٢٠٢١/١٢/٢٣م، على الرابط التالي

https://daraj.media/84590/

وفـي هذه الدولـة يفقد اليمنـي حقـه فـي اختيـار الحـاكم، لأنهـا مسـألة محسومـة بتـعيين إلهـي، ويفـقد حقـه فـي التحكُم بمالـه لأنـه تحت رحمـة الجبايـات المتتاليـة من حراس الدين وورثـة النبوة، وفوق ذلك فقد اليمنـي حقـه فـي الحفـاظ علـى حياتـه لأن دوره محصور فـي النصرة والتضحية[٧٢].

إنهـا دولـة خـارج مفـهوم الدولـة، وأقليـة ترفـع نفسـها فوق المجتمـع، وتُبقـي نفسـها خارجـه، ولا تتعـامل معـه وفـق مفـهوم المواطنـة، إنما بمفهوم التبعيـة والنصرة والتضحيـة والموت[٧٣].

والأهمُ من ذلك، هو أن جماعـة الحوثـي تنظر إلـى نفسـها لا كحركـة وجماعـة بل كأمـه[٧٤]، أو ممثـلين عن الأمـة، وعلـى هذا الأسـاس ترى نفسـها فوق الدولـة، وأكبر من أن تحتويهـا الدولـة، لذا فهـي تتحاشـى الاندمـاج فـي مؤسسـات الدولـة، وتُبقـي أجهزتهـا الخاصـة مستقلـة ومهيمنـة علـى أجـهزة الدولـة. ولا يزال الـغموض يكتنف بنيـة الجماعـة الداخليـة، وتسلسل هرمهـا القيـادي، وتشـعُب أجهزتهـا. ومـا يتسرب بين الحين والآخر من معلومـات ضئيلـة حول بنيتهـا الداخليـة، وهيكلهـا التنظيمـي[٧٥] لا يكشف سوى عن جزء يسير من بُنيـة وشكل النظـام الغـامض لـهذه الجماعـة التـي تديرهـا خبرات إيرانيـة ولبنانيـة متمرسـة، عبر مـا يُسمـى (مجـلس الجهـاد الحوثـي)[٧٦]، والذي يتلقـى توجيهاتـه من نظـام (الولـي الفقيـه) فـي طـهران. إن دولـة الإمامـة الزيديـة التـي بدأت هادويـة، مـع مؤسسـها الأول «الهـادي» يحيـى بن الحسين، وانتـهت جارودية صرفـة مـع زعيم جماعـة الحوثـي، عبدالملك الحوثي، عـادت من جديد لتكرس نمط الحكم السلالـي المستبد، ببـعده الدينـي المـقدس، وصبغتـه العائليـة الموغلـة فـي الطائفيـة المقيتـة، لتتشكل علـى إثر ذلك، وبشكل تدريجـي، دولـة مذهبيـة ثيوقراطيـة، لا مكان فيهـا لحـقوق المواطنـة المتسـاوية، ولا للتعدُديـة السياسيـة

٧٢. المرجع السابق نفسه.

٧٣. المرجع السابق نفسه.

٧٤. يـقول يحيـى قـاسم أبو عواضـة، فـي كتابـه: أنصـار الله القيـادة والمشروع، الصـادر عن مؤسسـة الشـهيد زيد علـي مصلـح (صـعدة- اليمن، ط١/٢٠١٤م): وللتوضيـح فـإن تسميـة هذه الأمـة المجـاهدة بـ(أنصـار الله) هو توصيف للأمـة فـي إطـار موقفها المتميز لنصرة الحق. مضيفًا: وسنتحدث عن الأمـة التـي تبنت هذا المشروع، نتحدث عن أبنـاء المسيرة القرآنيـة، نتحدث عن (أنصـار الله) الذين يمثـلون الأمـة التـي تتحرك بـهذا المشروع القرآنـي النـهضوي. انظر: ص١٣.

٧٥. انظر: الحوثيون من الداخل (تحقيق صحفي)، المصدر أونلاين، في: ٢٠٢٢/٣/١٤م، على الرابط التالي:
https://almasdaronline.com/articles/248146

٧٦. انظر: مجلس الجهاد الحوثي: القيادة والسيطرة في حزب الله الآخر، مـايكل نـايتس وعدنـان الجبرنـي وكيسـي كومبس، مركز مكافحـة الإرهـاب، أكتوبر ٢٠٢٢م، المجلد (١٥)، العدد (١٠)، علـى الرابط التالـي
https://ctc.westpoint.edu/the-houthi-jihad-council-command-and-control-in-the-other-hezbollah/

والحزبية، ولا للتداول السلمي للسلطة، «فنظرية الدولة لدى الحوثيين تمزج بين الزيدية التقليدية ونمط الحكم العائلي. فجماعة الحوثي -من حيث المبدأ- هي مؤسسة عائلية، وتُعدُ العائلات التي ترتبط معها بعلاقة نسب مهمة لها في تعيين مشرفي الجماعة، الذين يظهرون كنظام مواز لمؤسسات الدولة الرسمية»[٧٧].

وإلى جانب المشرفين الحوثيين الذين يديرون مؤسسات الدولة بصفة غير رسمية وصلاحيات لا محدودة أنشأ الحوثيُون مؤسسات بديلة موازية لمؤسسات الدولة، لتهميش دورها، وسحب اختصاصاتها الدستورية، وتركيزها بيد عناصر الجماعة؛ ومن ذلك على سبيل المثال، ما يُسمى «المنظومة العدلية» التي حلت محل وزارة العدل، و«الهيئة العامة للزكاة» التي حلت محل الإدارة العامة للواجبات الزكوية، و«الهيئة العامة للأوقاف» التي حلت محل وزارة الأوقاف والإرشاد. كما أنشؤوا «المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشئون الإنسانية والتعاون الدولي» لإدارة المنظمات غير الحكومية والمساعدات الإنسانية عوضًا عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وبهذا الشكل يعمد الحوثيُون إلى افراغ مؤسسات الدولة من وظائفها الدستورية، وإحلال مؤسسات الجماعة مكانها، في مخطط مدروس لتفكيك الدولة، وإعادة تركيبها وفق نظرتهم الخاصة ومفهومهم الخاص لشكل الدولة وطبيعة المهام المنوطة بها

فالدولة التي يسعون إليها لا تمتلك خصائص ومقومات الدولة المتعارف عليها، كما أنها ليست دولة الشعب التي روجوا لها قبل انقلابهم عليها، بل هي دول الجماعة المسخرة لخدمة أهدافهم المتمثلة في إحياء دولة الإمامة بطابعها المذهبي (الجارودي)، والطائفي (السلالي)، وهذا بالتحديد هو مفهومهم المنغلق للدولة التي يجهدون لتأسيسها

إن جماعة الحوثي لا تبحث عن مشروعية سياسية من خارج منظومتها الفكرية، ولا من داخل الدولة ونظامها السياسي الذي انقلبت عليه بما يحمله من مرجعية سياسية ودستورية، قائمة على التعدُدية السياسية والتداول السلمي للسلطة عبر عملية ديمقراطية انتخابية، فهذا نظام ولى زمانه من وجهة نظرها، والشرعية الجديدة التي تروم تأسيسها والبناء عليها هي شرعية القوة وسلطة الأمر الواقع، المستمدة من فكرة الخروج (الثورة) في المذهب الزيدي كشرط لتحصيل السلطة (الإمامة)، وهو ما قامت به الجماعة حرفيًا،

٧٧. ميساء شجاع الدين- سلطة متجذرة: نظام الحُكم الحوثي. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية- ١٦ يوليو ٢٠٢٢، ص٣، ٤، على الرابط:
https://sanaacenter.org/files/Entrenched_Power_The_Houthi_System_of_Governance_ar.pdf

فاستحـقت -بنـاءً علـى قواعد المذهب- شرعيـة الحكم

وعطفًـا عليـه، فالحركـة منحت نفسـها حـق إعـادة تشكيل النظـام السياسـي اليمنـي ليتطابـق مـع صورتـه الذهنيـة فـي مخيلتهـا، صورة دولـة دينيـة ثيوقراطيـة، عائليـة سلاليـة، وفـق نظريـة الإمامـة، التـي تُمثل بحـق مركزيـة المذهب الزيدي الجـارودي، الذي يفـقد مكانتـه وأهميتـه بدونهـا

إنــه المشروع السياســي الذي يحــاول الحوثيُون التعميـة عليـه بـاسم (المشروع القرآنــي) و(المسيرة القرآنيـة) المزعومـة التـي يقودونهـا بوصفـهم (أعلام الـهدى) و(قرنـاء الـقرآن)، وهـي خلاصـة (الهويـة الإيمانيـة) التـي يتسترون وراءهـا ويُخـفُون بهـا حقيقـة مشروعـهم الطائفـي المدمر الذي لا يـعترف للآخرين بحـق إلا أن يكونوا أتباعًـا وخُدامًـا لمشروعـهم السلالـي، لا شركاء فيـه؛ نـاهيك أن يكونوا منـافسين لـه

والآن، وبـعد أن فرغنـا من مناقشـة جوهر أيديولوجيـا جماعـة الحوثـي، ننتـقل لمناقشـة وثائـق الحوثيين الخمس، لتحـليل مضامينهـا وتـفكيك أبعادهـا ومراميهـا

أولًا:
قراءة فـي الوثيقـة الفكريـة والثقافيـة

نظرة عامة

في ١٣ فبراير ٢٠١٢م، أطلق الحوثيون وحلفاؤهم من الزيدية ما أسموه بـ«الوثيقة الفكرية والثقافية»[٧٨]، والتي تضمنت مجمل عقيدتهم الدينية والسياسية. وجاءت الوثيقة لتضع حدًا للخلافات بين الحوثيين وفريق من الزيدية التقليدية الذين كانوا قد أصدروا -في وقت سابق- بيانًا استنكروا فيه أفكار حسين الحوثي، محذرين أتباع المذهب الزيدي من ضلالاته[٧٩].

وبإلقاء نظرة عامة على الوثيقة، يمكننا الخروج ببعض الملاحظات الأولية.

أولها، أن الوثيقة أطلقت صفة (المجاهدين) على تيار الحوثي، وفي المقدمة منهم عبدالملك الحوثي، وهو ما يمكن عدُه بمثابة اعتذار رسمي للجماعة ومؤسسها (حسين الحوثي)، عما بدر بحقه من علماء الزيدية التقليدية، وتأكيدهم -في بيان أصدروه من قبل- أن «أقواله وأفعاله لا تمتُ إلى أهل البيت، ولا إلى المذهب الزيدي بصلة، وأنه لا يجوز الإصغاء إلى تلك البدع والضلالات، ولا التأييد لها، ولا الرضا بها»[٨٠].

ثانيها، أن الوثيقة أعادت جماعة الحوثي مجددًا إلى حضن الزيدية الهادوية، باعتراف العلماء أنفسهم الذين أخرجوهم عام ٢٠٠٤م وما بعدها من الزيدية[٨١].

ثالثها، أن علماء الزيدية التقليدية، من منافسي الحوثي، «وجدوا أنفسهم أمام حقيقة لم يعُد بإمكانهم إنكارها، فعبدالملك الحوثي وإن لم يصل إلى مستواهم علمًا إلا أنه أصبح قائدًا لجماعة تسيطر على مناطق واسعة من الأرض. لقد أعطى لهم الأمل بإمكانية عودة الإمامة، وإن بمسمى (أنصار الله)، أو حتى الدولة المدنية إن اضطروا لتسميتها كذلك. لهذا لم يجدوا بُدًا من حل خلافاتهم السابقة، وخصوصًا ما ورد في ملازم حسين وفتوى العلماء ضدها»[٨٢].

---

٧٨. انظر نص الوثيقة الفكرية والثقافية على الرابط التالي:
https://shorturl.at/dEL47

٧٩. انظر نص بيان علماء الزيدية في: خيوط الظلام.. عصر الإمامة الزيدية في اليمن، عبدالفتاح البتول، ط١/٢٠٠٧م: ص٣٧٧-٣٨٠.

٨٠. جزء مما جاء في بيان علماء الزيدية، المرجع السابق: ص٣٧٩.

٨١. قراءة نقدية لوثيقة الحوثيين الفكرية، زايد جابر، وهي دراسة نقدية نشرت في سلسلة مقالات على صفحات صحيفة «الأهالي»، ثم جُمعت في كتاب (ص٩)، على الرابط التالي
https://shorturl.at/msxyN

٨٢. المرجع السابق: ص٧.

وبتوقيـع العلامـة محمد محمد المنصور والعلامـة حمود عبـاس المؤيد يكون عبدالمـلك الحوثـي قد نجـح فـي جمـع غالبيـة الزيديـة تحت قيادتـه، وأصبـح من حقـه عليـهم المبايعـة والسمـع والطاعـة للإمـام الشرعـي[٨٣]. إن «المعنـى العميـق لتلك الوثيقـة هو تطييف الزيديـة، وتنصيب أمير طائفـة يحتكر تمثيلهـا، هو عبدالمـلك الحوثـي»[٨٤].

علـى أن (الوثيقـة الفكريـة والثقافيـة) هدفت فـي نهايـة المطـاف -من وجهـة نظر البـاحث- إلـى تحقيـق هدفين أسـاسيين حملتهمـا وسط الأفكار المبثوثـة فيهـا، همـا

١. تدشين الانقلاب الحوثي على النظام الجمهوري.

٢. تحديد شكل النظام السياسي (الحوثي) الجديد.

الوثيقة الفكرية وتدشين الانقلاب الحوثي

جـاءت الوثيقـة فـي ذروة النشـاط السياسـي لثورة ١١ فبراير الشـعبية، وعـقب خروج الرئيس السـابق، علـي عبدالله صالـح، من السـلطة، وقُبيل انتخـاب عبدربـه منصور هـادي رئيسًـا توافقيًـا بـأسبوع واحد فـقط. حينهـا كان «صالـح» يبحث عن حلفـاء لتـقويض مشروع ثورة فبراير، والانتقـام من خصومـه السيـاسيين، فيمـا كانت اليمن علـى موعد مـع رئيس جنوبـي منتخب من خـارج المركز الزيدي فـي الشمـال، وهو مـا لم يحدث منذ ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، مـا عزز مخـاوف الزيديين من خروجـهم من دائرة السلطة وصنـع الـقرار نهائيًـا، وإن كانت تـلك السـلطة (الجمهوريـة) تحكم من خـارج نظريتـهم فـي الإمامـة والولايـة؛ وهو سبب آخر مُلـحٌ جـعل من الحوثيين وحلفائـهم أكثر تحـفُزًا واندفاعًـا لتصحيـح مـا يرونـه وضعًـا مختلًا، لا يتطابـق وعقيدتـهم السياسيـة فـي الحكم. ومن هنـا يمكننـا الـقول إن (الوثيقـة الفكريـة والثقافيـة) كانت بمثابـة تدشين التيـار الإمامـي الزيدي لمشروع استعـادة الإمامـة، وحكم «آل البيت» -فـي نظرهم. فهـي من جهـة، أصـلت لدعوى الحـق المـقدس من منظور عقـائدي مذهبـي، وعمدتهـا، ومن جـانب آخر منحت جماعـة الحوثـي المسـلحة، من خلال التسـليم بقيادتهـا كأمر واقـع، مـا يُشبـه التـفويض لـلبدء فـي عمليـة انتزاع الحـق الإلهـي من مغتصبيـه، وإعادتـه لأهلـه

٨٣. الوثيقة الفكرية للحوثيين والزيدية، عبدالفتاح البتول، مأرب برس، في: ٢٠١٢/٣/١١م، على الرابط التالي:
https://marebpress.net/articles.php?id=14447

٨٤. بحسب سامي غالب، رئيس تحرير صحيفة النداء، انظر: مدونة سامي غالب، في: ٢٠١٥/٩/٢٣م، على الرابط التالي:
http://samighalib.blogspot.com/09/2015/blog-post_18.html

لـقد نجحت جماعـة الحوثـي فـي جـعل تنظيمـهم المسلح مـا يشبـه الذراع الـعسكري لتحـالف مذهبـي طائفـي أوسـع، رعتـه (الوثيقـة الفكريـة والثقافيـة)، وبـات الحوثيون مكونـه الأساسـي وطرفـه الأقوى، فـي حين أن أطرافـه الأخرى تيـار الزيديـة التقليديـة (العلمائيـة)، وتيـار الهاشميـة السياسيـة. وقد ضـاعف هذا التحـالف من قوة جماعـة الحوثـي، ودفـع بهـا إلـى صدارة مشروع الزيديـة السياسيـة لاستعـادة الإمامـة وحكم «آل البيت»، بحيث فرضوا أنفسـهم فـي نهايـة المطـاف كممثـلين حصريين لـه، أو هكذا أرادوا وخططوا لـه منذ البدايـة، مستخدمين الأطراف الزيديـة المتحالفـة معـهم لخدمـة مشروعـهم السياسـي الذي بلـغوه فـي أقل من ثلاث سنوات علـى توقيعـهم تـلك الوثيقـة

وفـي ظل أوضـاع سياسيـة حرجـة، أطـلت (الوثيقـة الفكريـة والثقافيـة) لجماعـة الحوثـي لتُعلن عدم مشروعيـة النظـام الجمـهوري القـائم، لمخالفتـه نظريـة الإمامـة كأصل من أصول الدين عندهم؛ مـا يعنـي بالنتيجـة خروجـه عن الدين، وضرورة إسـقاطه. ومن جـانب آخر، كان خروج الوثيقـة -فـي ذلك التوقيت- بـهدف قطـع الطريـق علـى الثورة الشبابيـة والـقوى الوطنيـة المسـاندة لهـا فـي إعـادة بنـاء جمهوريـة جديدة، والحيلولـة دون استكمـال مشروعـهم السياسـي بمـعزل عن الـفكر الزيدي، ومن ثم تـأكيد عدم أحقيتـهم فيمـا يطمحون إليـه، وافتقـارهم -بحسب الوثيقـة- للأسـاس الشرعـي الذي يمنـح الطائفـة وحدهـا المشروعيـة السياسيـة

وللأسف الشديد، لم تـفطن السـلطات القائمـة -آنذاك، ولا المعارضـة، إلـى خطورة تـلك الوثيقـة ومراميهـا وأبعادهـا السياسيـة، واستخـفت بهـا، ولم تعطهـا حقهـا من الاهتمـام؛ وهو مـا عكس فشل منظومـة الحكم حينهـا فـي التعاطـي مـع الواقـع ومحاولـة استيعابـه. وإخفـاق النخبـة الحاكمـة -فـي ذلك الحين- فـي تـقدير خطورة تـلك الوثيقـة لا يـعود إلـى خلافـات وتناقضـات أطراف النظـام وحسب، بل وإلـى افتقـار تـلك النخب إلـى الخيـال السياسـي والرؤيـة والمشروع، وعدم إدراكهـا لتطلُّـع منظومـة التيـار الزيدي الإمامـي نحو السـلطة، ومخططاتهـا فـي هذا السيـاق. وقد برهنت الوقائـع عدم امتلاك تـلك النخب لـلمشروع الوطنـي نتيجـة عجز وعـقم قياداتهـا التـي شـاخت وهرمت وتخشبت فـي مناصبهـا القياديـة؛ فـي حين كان الحوثيُون -كمـا بدا جليًـا- هم من يمتـلك الرؤيـة والمشروع، بالإضافـة إلـى كونـهم قيـادات شـابة متوثبـة، أخذت حظهـا من التدريب، واستـفرغت كل الوسـائل المتاحـة لتحقيـق مشروعهـا، مستـفيدة من تقاطـع مصالـح كثير من الأطراف المحليـة والإقليميـة والدوليـة مـع مصالـح الجماعـة ومشروعهـا السياسـي

الوثيقة وترسيم معالم النظام السياسي الحوثي

من الخطأ الاعتقاد أن (الوثيقة الفكرية والثقافية) للحوثيين إنما جاءت لتفصل فقط في المسائل العقدية العالقة بين الجماعة بصبغتها الجارودية والأطراف الزيدية الهادوية الأخرى، وإن كان ذلك صحيحًا في المجمل، بيد أنه يتضح من خلال الفحص المتأني، وتحليل مضامين الوثيقة، أن الهدف الثاني الرئيس للوثيقة (بعد هدف التهيئة للانقلاب وإسقاط النظام) يتجاوز قضية حل الخلافات والإشكالات بين أطراف المنظومة الزيدية إلى تحديد وتأطير شكل النظام السياسي الجديد المزمع بناؤه. وهذا النظام الجديد وفقًا للوثيقة يأخذ شكله ومضمونه في النمط التالي

أ. أنه ديني (إمامي) لا مدني

أكدت (الوثيقة الفكرية والثقافية) على مسألة الإمامة كقضية جوهرية ليست من أصول الدين وحسب، بل من أصول الحكم أيضًا، وأهمُها على الإطلاق، فحددت أن «الإمام بعد رسول الله هو أخوه ووصيُه، علي بن أبي طالب، ثم الحسن ثم الحسين، ثم الأئمة من أولادهما.. ومن نهج نهجهم من الأئمة الهادين»[٨٥]. وهذا النصُ بمدلوله الصريح الواضح يُعيد تفعيل نظرية الإمامة الزيدية، ويدفع بها مجددًا إلى الواجهة، ويقصر المشروعية السياسية في الحكم عليها، ويركز السلطة بيد تيار سلالي بعينه، ليؤسس من خلاله نظام حكم ديني ثيوقراطي، أكثر قداسة، لا يستجيب لأي شكل من أشكال الحكم المدني، ولا يعترف به

وتفصح الوثيقة عن السبب المحفز للتمسُك بالإمامة، فتذكر أن «نهج الهداية والنجاة والأمان من الضلال هو التمسُك بالثقلين، كتاب الله وعترة رسول الله، وهداة الأمة وقرناء الكتاب إلى يوم التناد، فهم حجج الله في أرضه»[٨٦].

وبالتالي، فلا نجاة للأمة من الضلال إلا بحكم الأئمة الذين يُعدُون فوق مستوى البشر، كونهم قرناء القرآن، وحجج الله في أرضه. وتلك النصوص إلى جانب كونها تنسف شرعية النظام الجمهوري القائم، وتعدُه مغتصبًا للحكم، فهي من جهة أخرى تخالف نظرية الحكم عند الاثنا عشرية، والتي قصرت الإمامة على اثني عشر إمامًا فقط، ما يؤكد أن جماعة الحوثي جارودية، رغم تقاربها مع الاثنا عشرية، وأنها تفترق عنهم

٨٥. الوثيقة الفكرية والثقافية، مرجع سابق: ص٤.
٨٦. الوثيقة الفكرية والثقافية، مرجع سابق: ص٤- ٥.

فـي نظريـة الحكم، إذ تتمسك بنظريـة الإمامـة الهادويـة الزيديـة التـي فتحت البـاب علـى مصراعيـه لطالبـي الإمامـة فـي كل عصر، وتحـاشت نظريـة الإمامـة الاثنـا عشريـة التـي أوصدت البـاب علـى اثنـي عشر إمامًـا، ثم قصرت الشرعيـة السياسيـة لاحقًـا علـى «الولـي الفقيـه»، باعتبـاره نائبًـا عن الإمـام الغـائب (صـاحب الشرعيـة الوحيدة فـي الحكم)

علاوة علـى ذلك، فالوثيقـة حينمـا حصرت الإمامـة فـي علـي وذريتـه من البطنين أسـقطت بذلك مـا جـاء فـي بيـان علمـاء الزيديـة عـام ١٩٩٠م، من القـول بـأن «الأمـة هـي المـفوض إليهـا أمرهـا تضعـه حيث شـاءت باختيارهـا»[٨٧]. كمـا أنـهم عندمـا يثبتون أحقيـة أئمتـهم فـي الحكم إنمـا يثبتون بالنتيجـة أحقيتـهم فيـه باعتبـارهم امتدادًا لـهم، وورثتـهم الشرعيين؛ فقيـادة الأمـة حـقٌ حصريٌ لـهم، وهـي أحد أهم ركائزهم الثلاثـة فـي الحكم (القيـادة- الأمـة- المنهـج)، وفـق نظريتـهم السياسيـة التـي يروجون لهـا

ب. أنه لا يعترف بحق الأمة في الاختيار

بـعد أن رسمت (الوثيقـة الفكريـة والثقافيـة) شكل النظـام السياسـي، وحددتـه فـي الإمامـة، وحصرت الإمامـة وقصرتهـا علـى الإمـام علـي وذريتـه من البطنين، باعتبـار ذلك أصلًا من أصول الدين فـي المذهب الهـادوي الزيدي يتـعين الإيمـان بـه وجوبًـا، عـادت مرة أخرى لتؤكد أن اختيـار تـلك السلالـة حكامًـا للأمـة إنمـا جـاء بتدخُل إلهـي مبـاشر، عبر نظريـة الاصطفـاء التـي تجد سندهـا فـي الـقرآن الكريم من قولـه تعالـى: ((إن الله اصطفـى آدم ونُوحًـا وآل إبراهيم وآل عمران علـى العـالمين))[٨٨]، وعلـى الرغم من أنـه لم يُذكر فـي الآيـة «آل محمد» أو «آل البيت» إلا أنـهم اقحموا ذلك عنوة فـي معنـى الآيـة، لغايـة لم يردهـا النصُ الشرعـي فـي التـفضيل والتمييز الـعنصري

تـقول الوثيقـة: «ونعتـقد أن الله سبحانـه اصطفـى أهل بيت رسولـه -صلـى الله عليـه وآلـه وسلم، فجعلـهم هداة للأمـة، وورثـة للكتـاب من بـعد رسول الله إلـى أن تـقوم السـاعة، وأنـه يُهيـئ فـي كل عصر من يكون منـارًا لعبـاده، وقـادرًا علـى القيـام بـأمر الأمـة والنـهوض بهـا فـي كل مجالاتهـا»[٨٩]. والنصُ يـقرر عـقيدة الاصطفـاء والاختيـار والتـفضيل لـ«آل البيت»، ويجعلـهم هداة للأمـة، وورثـة للكتـاب (الـقرآن) إلـى قيـام السـاعة، والأقدر علـى

٨٧. انظر بيـان الإمامـة فـي كتـاب: خيوط الظلام.. عصر الإمامـة الزيديـة فـي اليمن، عبدالفتـاح البتول، مرجـع سـابق: ص٣٥٧– ٣٦٠. (نـقلًا عن صحيفـة الوحدة، الـعدد (٢٦)، فـي ١٨ نوفمبر ١٩٩٠م)

٨٨. آل عمران: ٣٣.

٨٩. الوثيقة الفكرية والثقافية، مرجع سابق: ص٧.

النـهوض بالأمـة؛ وهذا الاصطفـاء والاجتبـاء وسمـات التميُز والتـفوُق التـي يُضفيهـا النصُ علـى هذه السلالـة إنمـا هو منحـة ربانيـة استحقُوهـا لا لشـيء وإنمـا لكونـهم -بزعمـهم- من سلالـة النبـي وأهل بيتـه؛ وذلك مؤهلـهم الوحيد لاستحقـاق السلطة والحكم. وبعبـارة أخرى، فـقد تم اختيـارهم مبـاشرة من الله ليكونوا القـادة إلـى أن تـقوم السـاعة، ولم يـعد ثمـة مجـال لـغيرهم أن يختـار قـائدًا وطريقـة لـلحكم تخرج عنـهم، لا بانتخابـات ديمقراطيـة، ولا بتعدُديـة سياسيـة، ولا بتداول سـلمي للسـلطة. ومن ثم يتوجب علـى اليمنيين الإذعـان والتسـليم للأمر السمـاوي لأصحـاب الحـق الإلهـي المصطـفين من الله. فالإمامـة (الولايـة) «لمن حكم الله بهـا، فـي كتابـه وسنـة رسولـه، رضـي النـاس بذلك أم لم يرضوا، الأمر إلـى لله وحده، ولا دخل لـلشورى» كمـا قـال بدر الدين الحوثـي[٩٠].

ج. أن مرجعيته العليا المذهب الجارودي الزيدي

تنوعت نصوص الوثيقـة وتـعددت فـي جـانب التـأكيد المتكرر علـى أهميـة حضور مرجعيـة من يُسمُونـهم حجـج الله، وأعلام الـهدى، من آل محمد، فـي تفـاصيل الحيـاة العامـة بمختـلف تنوُعاتهـا، وكلُ مـا يتعلـق بالشـأن العـام؛ أمـا يتعلـق بسنـة النبـي -صلـى الله عليـه وسلم- تـقول الوثيقـة: «موقفنـا من السنـة هو موقف الإمـام الهـادي -عليـه السلام، الذي ذكره فـي مجموعـه فـي كتـاب السنـة، وأنهـا مرتبطـة بالـهداة من آل محمد كأمنـاء عليهـا فـي اعتمـاد الصحيـح من غيره»[٩١]. ومـا يتصل بـأصول الفقـه تـقول الوثيقـة: «أمـا أصول الفقـه، فمـا كان منـه مخالفًـا للـقرآن الكريم، أو بدلًا عن آل محمد فـهو مرفوض ومنتـقد من الجميـع، ومـا كان منـه موافقًـا للـقرآن (....) فـي إطـار آل محمد فـهو مـقبول مـعتمد، لا اعتراض عليـه ولا إشكال»[٩٢]. وبخصوص الاجتهـاد والتشريـع تؤكد الوثيقـة علـى أنـه «مـا كان منـه يؤدي إلـى التـفرُق فـي الدين، والاختلاف فـي معرفـة الله، وغيره من أصول الشريعـة أو إلـى مخالفـة نـهج الآل الأكرمين، أو مخالفـة من أمر الله بطاعتـهم وجعلـهم ولاة للأمـة، فـهو اجتهـاد مرفوض لا نـقرُه ولا نرضـاه، بل هو مـفسدة فـي الدين»[٩٣]. وأكدت الوثيقـة علـى أن «مـا كان منـه استفراغًـا للوسـع والطاقـة فـي البحث عن أحكام الدين وشريعـة رب العـالمين (.....)، وعلـى طريـق ونـهج أهل البيت الأكرمين (....)، ولا مخالفـة لمـن أمر الله بطاعتهم وجعلـهم ولاة للأمـة، محكومًـا بـالضوابط التـي وضعهـا ومشـى عليهـا أئمـة الآل -عليـهم

٩٠. في كلامه الذي تقدم سابقًا.
٩١. الوثيقة الفكرية والثقافية، مرجع سابق: ص٦.
٩٢. الوثيقة الفكرية والثقافية، مرجع سابق: ص٧.
٩٣. الوثيقة الفكرية والثقافية، مرجع سابق: ص٨.

السلام، فـهو مـقبول ومطـلوب ومحتـاج إليـه فـي معرفـة الدين، وخصوصـًا فيمـا يستجدُ من المسـائل»[٩٤].

وبالجملـة، تؤكد نصوص الوثيقـة -بكل وضوح- علـى أن مرجعيـة النـاس فـي الدين والشريعـة هم أئمـة من يُسمُونـهم «آل البيت»، وبـالأخص منـهم دون شك أتبـاع المذهب الزيدي الهـادوي، ومن يمثل امتدادًا لـهم. وهذا يعنـي أن يتحول المذهب الجـارودي الزيدي إلـى مذهب رسمـي ومرجعيـة عليـا للمجتمـع، ينبغـي علـى السـلطة الأخذ بـه وإنفـاذه، كمـا هو الحـال مـع مرجعيـة المذهب الاثنـا عشري كمذهب رسمـي لحكومـة إيران، حسب الدستور الإيرانـي. وبذلك تكون جماعـة الحوثـي قد حددت الإطـار القانونـي والتشريعـي للنظـام السياسـي الذي تـلتزم بـه فـي الحكم، مـا يجـعل المذاهب السنيـة الأخرى لـليمنيين مستثنـاة ومستبـعدة تمامًـا، علـى صـعيد الدولـة والشـأن العـام ومـا يتعلـق بحيـاة المواطنين ومعاملاتـهم وشئون حياتـهم، إذ أن كل اجتهـاد أو تشريـع أو سنـة نبويـة أو أصل من أصول الفقـه يخـالف نهـج «آل البيت»، فـي صيغتـهم الجارودية الزيديـة، مرفوض وغير مـقبول، بل يُـعدُ مـفسدة فـي الدين

وهذا يُـفسر ضيـق جماعـة الحوثـي بمخالفيـهم من التيـارات والجماعـات الأخرى، كالسـلفيين والإصـلاحيين والتبليـغيين وغيرهم، واستـهداف مسـاجدهم ومعـاهدهم ومراكزهم التعليميـة بـالتدمير والإغلاق، وتشريد طلابـهم ومدرسيـهم، ومنعـهم من إقامـة حلقـات العـلم أو بنـاء أي معـاهد أو مراكز تعليميـة جديدة، ومنعـهم من الخطابـة، ومصـادرة مكتباتـهم وإحراقهـا، وغلـق قنواتـهم ومقراتـهم وصحفـهم وكل وسـائلهم الإعلاميـة، وفرض سياسـة الصوت الواحد والرأي الواحد والمذهب الواحد

هذه التركيبـة السياسيـة بصيغتهـا المذهبيـة المنغلقـة والمتطرفـة لا تسمـح ولا تـقبل بـأي مشـاركة سياسيـة، ولا تسـاعد علـى التعايش والقبول بـالآخر، واحترام عقيدتـه وخصوصيته، وحقـه فـي الاختيـار، بل تؤسس لدولـة ثيوقراطيـة ديكتاتوريـة متسـلطة، وطبقـة حاكمـة مستبدة تحتكر كل شـيء، بمـا فـي ذلك تـفسير النص الدينـي. وفـي الواقـع هذا هو شكل النظـام السياسـي لجماعـة الحوثـي الذي بشرت بـه وثيقتـهم، وتـلك هـي مرجعيتـهم القانونيـة والدستوريـة العليـا، كمـا أقرتهـا وثيقتـهم بوضوح لا لبس فيـه. وهذا ما يعمل عليـه الحوثيُون، من قبل اغتصابـهم للسـلطة بـقوة السلاح؛ لكن وتيرة عملـهم لذلك تسـارعت وتضاعـفت عقب

٩٤. الوثيقة الفكرية والثقافية، مرجع سابق: ص٨.

انقلابـهم، وتكريسـهم جماعتـهم سـلطة حاكمـة بأمرهـا

د. أنه حصر المعارضة في «آل البيت» ومنعها عن غيرهم

أغفـلت (الوثيقـة الفكريـة والثقافيـة) -عن قصد- التطرُق لحـقوق المحكومين فـي دولـة الإمامـة، فهـي لا ترى سوى حـق الأئمـة فـي الحكم ووجوب الطاعـة والاتبـاع لـهم، ولا ترى أي حـقوق مـعتبرة لـلمحكومين. وعندمـا أشـارت إلـى قضيتـي الجهـاد والأمر بالمـعروف والنهـي عن المنكر لم تكن تـقصد فتـح نوافذ التـغيير والإصلاح والمعارضـة فـي دولـة الإمامـة، بل كانت تؤسس لمـا يمكن اعتبـاره معارضـة تحت السيطرة، محكومـة بـالمذهب الهـادوي الزيدي، وتـعمل ضمن مرجعيـة «أعلام الـهدى»!

وفـي مسـألة الأمر بالمـعروف والنهـي عن المنكر تنصُ الوثيقـة علـى: «أن الأمر بالمـعروف والنهـي عن المنكر، وجهـاد الظـالمين، والوقوف فـي وجـه المستكبرين، هو من أعظم الواجبـات الدينيـة المفروضـة علـى النـاس أجمـعين، وأن الموالاة لأوليـاء الله والمعـاداة لأعداء الله -حسب مـا شرعـه الله، وعلـى رأسـهم أئمـة الكـفر المتمثـلين فـي زماننـا هذا فـي أمريكا وإسرائيل ومن أعانـهم ووالاهم ووقف فـي صفـهم فـي عداوتـهم للإسلام والمسـلمين، واجب دينـي فرضـه الله علـى العبـاد»[٩٥]. فـالنصُ يشير هنـا إلـى واجب الموالاة لأوليـاء الله (وهم هنـا الحوثيُون بالطبـع)، والمعـاداة لأعداء الله (وهم هنـا المنـاوئين لـلحوثيين)، ومجـاهدة الظـالمين والوقوف فـي وجـه المستكبرين (وهم هنـا معارضـي إمامـة وولايـة آل البيت)، وهو مـا تترجمـه أفعـال الجماعـة وخطاباتهـا وبياناتهـا ونعوتهـا للمخالـفين لهـا بأوصـاف «الظـلم» و«الاستكبـار» و«الـعداء لله»

إن مفـهوم الأمر بالمـعروف والنهـي عن المنكر -كمـا ورد فـي الوثيقـة- مختزل -واقعيًـا وفعليًـا- علـى المخالـفين لمشروع جماعـة الحوثـي السلالـي الطائفـي. وبمعنـى آخر فـإن مسـار معارضـة جماعـة الحوثـي، شـعبية كانت أو سياسـة، وفـق نظرة الجماعـة وسـلوكها، هـي من ينبغـي أن يوجـه لهـا الإنكار والجهـاد والبراء والـعداء، باعتبارهـا معارضـة للاصطفـاء والاجتبـاء الإلهـي، ولوصيـة الرسول -صلـى الله عليـه وسـلم- وعـهده. لـهذا نـال أبو بكر وعمر -رضـي الله عنهمـا- من التـهم والطـعن والتكـفير من حسين الحوثـي الشـيء الكثير، فـي خطاباتـه وملازمـه، لكونـهم لم يسـلموا بإمامـة علـي وولايتـه، وخـانوا وصيـة الرسول لـهم -حسب زعمـه

٩٥. الوثيقة الفكرية والثقافية، مرجع سابق: ص٥.

وبالتالـي يصبـح الأمر بالمـعروف والنهـي عن المنكر -الوارد فـي الوثيقـة- عمليًـا أداة بيد جماعـة الحوثـي لقمـع كل من ينـقد نظـام الإمامـة، ويكشف عوار نظريـة الحـق الإلهـي فـي السـلطة ودعوى الاصطفـاء الإلهـي، ويطـالب الأئمـة بـالإصلاح الذي ينزع منـهم قداستـهم ويـفرض عليـهم إعطـاء الأمـة حـق الشورى والانتخـاب والاختيـار

وفـي مسـألة الجهـاد تنصُ الوثيقـة علـى: «أن الجهـاد فـي سبيل الله، لإعلاء كلمـة الله، واجب علـى الجميـع. وقد أوجبـه كتـاب الله -عز وجل، وسنـة رسول الله -صلـى الله عليـه وآلـه وسلم، وقـام بـه أئمـة أهل البيت -عليـهم السلام، ولا ينكره إلا جـاهل مخـالف لأهل البيت»[٩٦]. والجهـاد فـي وعـي أتبـاع المذهب الهـادوي الزيدي لا ينصرف -كمـا يتوهم البـعض- إلـى جهـاد أعداء الإسلام من أهل الكـفر، ورد عدوانـهم، بل يُـقصد بـه أمرين اثنين. أولهمـا الخروج المسـلح لطـلب الإمامـة (السـلطة)، فنظريـة الإمامـة عند «الهـادي» تـقوم علـى ركنين أسـاسيين: حصر الإمامـة فـي البطنين، والخروج المسـلح فـي طلبهـا. وهذا مـا فعلـه الحوثيُون طيلـة ست حروب متواليـة، منذ عـام ٢٠٠٤م، وصولًا إلـى الانـقلاب علـى السـلطة عـام ٢٠١٤م؛ ولـهذا يُنـعتون أتباعـهم بـ»المجـاهدين»، لا لأنـهم قاتـلوا أمريكا وإسرائيل ونشروا الإسلام فـي الأرض، بل لأنـهم قاتـلوا معـهم ضد من يخالفـهم، ومكنوا لـهم حتـى وصـلوا إلـى السـلطة بـالسلاح. الأمر الثانـي هو أن الجهـاد فـي مفهومـهم لا يكون إلا مـع الأئمـة من «آل البيت»، كمـا أفتـى «الهـادي» نفسـه بذلك، إذ حرم الجهـاد مـع غيرهم، خوفًـا من خروج الأمر من أيديـهم، ممـا قد يـهدد بتحوُل الجهـاد إلـى ثورة ضدهم، لا إلـى وسيلـة فـي أيديـهم، فيـقول: «ثم إن الله حظر الجهـاد مـع جميـع من خلـق من العبـاد إلا من اصطفـى وائتمن علـى وحيـه من عترة رسول الله»[٩٧].

والتـأويلات المتعسـفة التـي وضعتهـا جماعـة الحوثـي فـي مسـألتي الأمر بالمـعروف والجهاد وُضـعت بـهدف قطـع الطريـق علـى أي معـارض أو مصلـح أو ثـائر من غير السلالـة، قد يـفكر فـي الخروج عليهـا، أو يطمـح فـي إزاحتهـا والحـلول مكانهـا. فالتـغيير أو حركـة المعارضـة -إن وجدت- غير مسموح بهـا لمـن هم خـارج «آل البيت»، هذا من جهـة؛ ومن جهـة ثانيـة فـإن حركـة التـغيير فـي حـال وقوعهـا ينبغـي أن تُفضـي إلـى إمـام جديد من السلالـة ذاتهـا، لا من غيرهـا، وإلا بـاتت خروجًـا عن الدين ومـفسدة لـه، ولا تمتُ للجهـاد والأمر بالمـعروف والنهـي عن المنكر بصلـة

٩٦. الوثيقة الفكرية والثقافية، مرجع سابق: ص٥.

٩٧. معتزلة اليمن.. دولة الهادي وفكره، علي محمد زيد، مرجع سابق: ص١٩٠.

هكذا نجد أن هذا الفكر السلالي الطائفي ينزع حق المعارضة وتغيير الحكم من يد الشعب وقواه السياسية والاجتماعية، ويضعه في يد الطامحين من أبناء السلالة فقط، ويعتبر الخروج (الثورة/ المعارضة) معهم جهادًا، فيما الخروج مع غيرهم إفسادًا في الأرض

والدور الشعبي -وفقًا نظرية الإمامة الهادوية الزيدية- منوط بأحد أمرين: إما بطاعة الإمام القائم ومؤازرته، وإما بالخروج عليه مع إمام طامح ومناصرته؛ وهكذا تظلُ السلطة والمعارضة معًا تدور في فلك «آل البيت»، وتنتقل من إمام حاكم إلى إمام معارض يطمح بالحكم، حتى أن المذهب «الهادوي» أجاز وجود إمامين في وقت واحد طالما كانا من «آل البيت»، فالحكم ومعارضته حقٌ أصيل للسلالة فقط، دون غيرها

وفي هذا السياق يذهب حسين الحوثي إلى أن التغيير الحقيقي -عبر المعارضة- لن يكون من خلال الديمقراطية والانتخابات وحركة الشارع، بل عبر «آل البيت» وحدهم، فيقول: «فالقرآن صريح في البلاغ بأن الأمة الإسلامية لا تنتصر، ولن تنتصر، ولن يصلح لها حال، إلا بالشيعة، وتحت قيادة أبناء علي. لن تنتصر الأمة، ولن تتحسن أحوالها بالديمقراطية والانتخاب، وبأناس يأتون من الشارع ويتولون القيادة»[٩٨].

٩٨. قراءة نقدية لوثيقة الحوثيين الفكرية، جابر زايد، مرجع سابق: ص٥٦. (نقلًا عن دروس من هدي القرآن الكريم، محاضرة ألقاها حسين الحوثي، في ٢٠٠٢/٢/١٠م)

ثانيًا:
قراءة في وثيقة
الشرف القبلية

ثمـة حدثـان مهمَّـان لعبـا دورًا محوريـا فـي ظـهور «وثيقـة الشرف القبليـة»[٩٩]، والتـي أعـلنت عنهـا جماعـة الحوثـي عـام ٢٠١٥م. الأول هو انعقـاد مـا سُمـي بـ«مؤتمر التلاحم الشـعبي القبلـي»، بمحافظـة صـعدة، قبل أكثر من عـامين ونصف من إعلان «وثيقـة الشرف القبليـة». والثانـي هو انطلاق عمليـة «عاصفـة الحزم» العسكريـة، بقيـادة المملكـة العربيـة السـعودية، لاستعـادة الدولـة والشرعيـة، فـي آواخر مـارس من العـام نفسـه الذي ظـهرت فيـه الوثيقـة. وإذا اعتبرنـا «عاصفـة الحزم» سببًـا مفهومًـا لـلتحشيد القبلـي ضدهـا بـاسم الوثيقـة، فلمـاذا استبـق الحوثيون إشـهار مؤتمرهم القبلـي ذاك؟

مؤتمر التلاحم الشعبي القبلي

فـي ٢٨ ديسمبر ٢٠١٢م أشـهر الحوثيُون بمدينـة صـعدة مـا أطلـقوا عليـه «مؤتمر التلاحم الشـعبي القبلـي»، دون أن يحضره زعيم الجماعـة، عبدالمـلك الحوثـي، صـاحب الدعوة لانعقـاد المؤتمر، أو يشـارك فـي إلقـاء كلمـة فيـه. حينهـا قـال المكتب الإعلامـي التابـع لـه: إن أهداف المؤتمر تتمثل فـي «الـعمل من أجل تفـعيل دور القبيلـة اليمنيـة فـي الحفـاظ علـى أمن واستـقرار اليمن، والدفـاع عن السيـادة اليمنيـة، ومنـع الفوضـى الأمنيـة الحاصلـة فـي عدد من المحافظـات»[١٠٠]. وأضـاف: «يـهدف المؤتمر إلـى رفض السياسـة القائمـة علـى أسـاس الاستـقواء بالخـارج لـفرض مسـارات معينـة تجـاوز خيـارات الشـعب، بمـا فيـه القبيلـة»، مؤكدًا علـى أنـهم فـي هذا المجـلس سيبذلون كل جـهودهم فـي «التعـاون مـع مختـلف الـقوى الوطنيـة التـي تشـارك فـي هذه الرؤيـة من أجل تحقيـق الأهداف النبيلـة»[١٠١].

وقد حضر المؤتمر جمـع غـفير من القبـائل، لم يتكـفل الحوثيُون فحسب بدعوتـهم بل سـاهم وحشد ومول المؤتمر شخصيـات حزبيـة وسياسيـة، وفـي مقدمتـهم قيـادات مؤتمريـة، حشدت وحضرت بتوجيهـات من الرئيس السـابق، علـي عبدالله صالـح، الذي حث مـعظم مشـايخ المؤتمر علـى المشـاركة[١٠٢].

---

٩٩. انظر نص وثيقـة الشرف القبليـة لترسيـخ المبـادئ والثوابت الوطنيـة علـى موقـع وكالـة الأنبـاء اليمنيـة (سبـأ) التابعـة لجماعـة الحوثـي، فـي: ٢٠١٥/١٠/١٠م، علـى الرابط التالـي

https://www.saba.ye/ar/news406174.htm

١٠٠. اختتام مؤتمر التلاحم الشعبي القبلي، صعدة برس، في: ٢٠١٢/١٢/٢٩م، على الرابط التالي:

https://saadahpress.net/news/news9396-.htm

١٠١. المرجع السابق نفسه.

١٠٢. عن مؤتمر التلاحم القبلـي الذي اقتحم الحوثيون من أجلـه مبانـي كليـة صـعدة، صحيفـة أخبـار اليوم، فـي: ٢٠١٢/١٢/٢٨م، علـى الرابط التالـي

https://akhbaralyom.net/nprint.php?lng=arabic&sid=62993

وفسر البعض قيام «صالح» بذلك الدور تجاه تلك الفعالية للحوثيين بأنه يأتي في إطار خطة تسليمه حزب «المؤتمر الشعبي العام» لجماعة الحوثي[١٠٣]. وكانت الجماعة وجهت الدعوة لأكثر من (٢٠٠) شيخ قبلي بارز، وأكثر من (١٥٠) ضابطًا من قيادات الصف الثالث والرابع في الجيش والأمن، وعدد من حملة الرتب الكبيرة ممن فقدوا مناصبهم بالتقاعد أو البقاء دون عمل[١٠٤].

ولكي نفهم دوافع إشهار ذلك المؤتمر من قبل جماعة الحوثي، ينبغي ربطه بما سبق ذكره آنفًا عند مناقشة (الوثيقة الفكرية والثقافية)، حيث أنها حملت في مضامينها وأهدافها الخفية توجُهًا انقلابيًا لإسقاط النظام الجمهوري، من خلال تأصيلها العقدي للإمامة كنظام شرعي وحيد للحكم، ما يعني بالنتيجة بطلان الحكم الجمهوري وتسويغ إسقاطه

لقد سارع الحوثيُون لاتخاذ خطوات عملية على طريق التهيئة والإعداد لإسقاط الدولة عبر التحشيد القبلي والإمساك بزمام القبيلة وتطويعها، فما بين إعلان (الوثيقة الفكرية والثقافية) في ١٣ فبراير ٢٠١٢م، وإشهار (مؤتمر التلاحم الشعبي القبلي» في ٢٨ ديسمبر ٢٠١٢م، حوالي عام واحد فقط. وكانت الخطوة التالية على طريق التهيئة والإعداد للانقلاب عقد مؤتمر قبلي آخر للموالين لهم فقط، في ٣١ أكتوبر ٢٠١٤م، تحت شعار «مؤتمر عقلاء وحكماء اليمن»، وترأسه أحد الشيوخ القبليين الموالين للجماعة، وهو ضيف الله رسام، وقد عُد ترأُسه للمؤتمر بمثابة تنصيب له كشيخ لمشايخ اليمن[١٠٥].

هذه الخطوات تعكس سرعة تحضيرات جماعة الحوثي لانقلابهم، مستخدمين بكفاءة الذراع القبلية، في ظل غياب كامل لمنظومة الحكم الجمهوري

وفيما أرست (الوثيقة الفكرية والثقافية) الأساس النظري للانقلاب مثل (مؤتمر التلاحم الشعبي القبلي، و(مؤتمر عقلاء اليمن) أهم الأسس التنفيذية على أرض الواقع. فقد مثل مؤتمر «التلاحم» اختراقًا حوثيًا كبيرًا للقبيلة، ولعب دوره المنوط به في خلق بيئة قبلية مطاوعة ومتحكم بها من قبلهم، ما سهل عليهم إصدار المراسيم والتشريعات القبلية، وقسر القبائل عليها، فقد جعل الحوثيُون من مؤتمر «التلاحم» أشبه ما يكون بمؤسسة

١٠٣. المرجع السابق نفسه.

١٠٤. المرجع السابق نفسه.

١٠٥. الحوثيون بين السياسة والقبيلة والمذهب، أحمد الطرس العرامي، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، في: ٢٠١٩/٩/٢م: ص١١، على الرابط التالي
https://sanaacenter.org/files/Houthis_between_politics_and_tribe_and_sect_ar.pdf

تشريعيـة قبليـة لتمرير رغباتـهم تحت لافتـة الأعراف القبليـة التـي سخروهـا لأجنداتـهم ومطامعـهم السياسيـة. ونجـح الحوثيُون عبر «وثيقـة الشرف القبليـة» و«مؤتمر التلاحم القبلـي» و«مؤتمر حكمـاء اليمن» من إخضـاع القبـائل لقيـادة الجماعـة الأيديولوجيـة، وسحب البسـاط من تحت أقدام شيوخ القبـائل الذين لطالمـا سيطروا علـى المشـهد السياسـي الجمـهوري اليمنـي منذ ثورة ١٩٦٢م

فـي الوقت نفسـه، وبالإضافـة إلـى دوره فـي نجـاح انـقلاب الحوثيين، دفـع الرئيس السـابق «صالـح» بمكونـات حزبـه القبليـة العريضـة لمسـاندتهم نكايـة بخصومـه، فتذلـلت لـهم العقبـات أمـام تطويـع القبيلـة لإرادتـهم

أهداف وثيقة الشرف القبلية

فـي فبراير ٢٠١٩م، دشن مـهدي المشـاط، رئيس مـا يُسمـى «المجـلس السياسـي الأعلـى» فـي سـلطة جماعـة الحوثـي، غير المـعترف بهـا دوليًـا، الإجراءات التنفيذيـة[١٠٦] لـ«وثيقـة الشرف القبليـة». وجـاء تفـعيل الوثيقـة عـقب انتفاضـة قبـائل حجور فـي حجـة ضد جماعـة الحوثـي[١٠٧]. ويذهب زعيم جماعـة الحوثـي، عبدالمـلك الحوثـي، إلى أن وثيقـة الشرف تهدف لتحصين الجبهـة الداخليـة، وإعطـاء القبيلـة اليمنيـة دورهـا فـي مواجهـة التحديـات وفـي المقدمـة منهـا الـعدوان علـى اليمن[١٠٨]. وتذهب الوثيقـة نفسـها إلـى التـأكيد بـأن غايتهـا الـعمل علـى تفـعيل الدور الإيجابـي للقبيلـة فـي مجـال الدفـاع والأمن، وتنظيم شئونهـا لتهيئتهـا للمشـاركة الفاعلـة فـي الرأي وصنـع الـقرار، للحفـاظ علـى ثوابت المجتمـع، وتحسين أداء

١٠٦. المشـاط يدشن الإجراءات التنفيذيـة لوثيقـة الشرف القبليـة، وكالـة الأنبـاء اليمنيـة (سبـأ) التابعـة لجماعـة الحوثـي، فـي: ٢٠١٩/٢/٢٠م، علـى الرابط التالـي

https://www.saba.ye/ar/news527148.htm

١٠٧. «الشرف القبلي».. وثيقة حوثية رجعية، صحيفة الرياض، في: ٢٠١٩/٣/١١م، على الرابط التالي:

https://www.alriyadh.com/1742913

١٠٨. عبدالمـلك الحوثـي: وثيقـة الشرف القبليـة تـهدف إلـى تحصين الجبهـة الداخليـة، موقـع أنصـار الله، فـي: ٢٠١٩/٣/٣م، علـى الرابط التالـي

المنظومـة الاجتماعيـة فـي مواجهـة التحديـات والمؤامرات التـي تستـهدف الوطن والأمـة[١٠٩]. والواقـع أن تـلك الأهداف المعلنـة، وبخاصـة مـا يتصل منهـا بجـانب تطوير القبيلـة وتنظيم شئونهـا وإشراكهـا فـي الـقرار لم تـفض إلـى إشراكهـا فـي الـقرار بـقدر مـا نزعت عنهـا الـقرار وألحقتهـا قسرًا بـقرار جماعـة الحوثـي

ومن خلال التحـليل الإجمالـي لمضـامين بنود «وثيقـة الشرف القبليـة» يتبين أنهـا جزء من توجُـه عـام يستـهدف القبيلـة باعتبارهـا نواة المجتمـع اليمنـي الصلبـة، بـقصد تفكيكهـا وإضعافهـا. ويمكن أن نستشرف هدفين أسـاسيين للوثيقـة، تنطوي تحتهمـا أهداف فرعيـة أخرى متنوعـة. وهمـا

الـهدف الأول: تطويـع القبيلـة واستلاب قرارهـا، واستخدامهـا كوقود حرب لترسيـخ دعـائم حكم جماعـة الحوثـي ودولتـهم، وتحويلهـا إلـى مؤسسـة اجتماعيـة حوثيـة بـعد إكسـابها أيديولوجيـا الجماعـة

الـهدف الثانـي: إضعـاف القبيلـة وتحجيمهـا علـى المدى المنظور، وصولًا لإنهـاء دورهـا السياسـي علـى المدى البـعيد، واستنزافهـا بشريًـا فـي محرقـة الحرب الدائرة، وعدم إعطائهـا فرصـة التقـاط أنفاسـها أو تصحيـح وضعهـا واستعـادة قرارهـا. وهذا مـا يـفسر -إلـى حد مـا- إصرار جماعـة الحوثـي علـى إبقـاء الحرب مشتعلـة، ورفضهـا الهدنـة، وتوحُشـها تجـاه أبناء القبـائل، وإصرارهـا علـى الزج بـهم فـي محـارق الموت بـاسم الـغرم القبلـي؛ حيث يـقول رئيس مـا أطلـق عليهـا مسمـى «مجـلس التلاحم القبلـي»، ضيف الله رسـام، إنـهم سيجندون أبنـاء القبـائل «غصبًـا» بـاسم الـغرم القبلـي، وأنـه «سيتمُ انتزاع أبنـاء القبـائل التـي لم تنـفذ غرمهـا القبلـي فـي سـاحات الحرب المشتعلـة، وأخذهم إلـى الجبهـات بالـقوة، ومن لم يقـاتل أو يرفض سيتمُ استخدامـهم دروعًـا بشريـة حتـى يتمُ هلاكـهم»[١١٠]. وهذا مـا يمنـح الجماعـة المزيد من المقاتـلين المجندين لأجل تحقيـق أهدافهـا مهمـا بلـغت خسـارتها، ففـي عام ٢٠١٧م وحده سـقط نحو (٥٠) ألف قتيل وجريـح من أتبـاع الجماعـة[١١١]؛ فيمـا سـقط (٣٥) ألف قتيل

---

١٠٩. انظر نص «وثيقة الشرف القبلي» على وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) التابعة لجماعة الحوثي، مرجع سابق.

١١٠. قيادي حوثي يتوعد من يرفض التجنيد: سنجعلهم دروعًا بشرية، العربية نت، في: ٢٠٢٠/٣/١٦م، على الرابط التالي:
https://shorturl.at/mp234

١١١. بأرقـام مخيفـة وصادمـة.. المليشيـات الانقلابيـة فـي صنعـاء تـهدر المليـارات، مـأرب برس، فـي: ٢٠٢٢/١٢/١١م، علـى الرابط التالـي
https://marebpress.net/news_details.php?sid=189127

من عناصرها في المعارك التي شهدتها محافظة مأرب فقط[١١٢]، واعترف أحد مشرفي الحوثيين بمحافظة ذمار بأن خسائرهم من المقاتلين في تلك المحافظة وحدها فاق ٩ آلاف عنصر[١١٣].

وفي حين تسعى الجماعة لتحقيق الهدف الأول على المدى القريب، تسعى لتحقيق الهدف الثاني على المدى البعيد

وفي السياق نفسه، تجهد جماعة الحوثي لإعادة تشكيل زعامات قبلية جديدة، وصوغ بنية القبيلة الداخلية طبقًا لأيديولوجيا جماعة الحوثي كمعيار للولاءات، ليحل الولاء العقدي للجماعة محل الولاء القبلي. كلُ ذلك يأتي في سياق ترسيخ مشروع دولة الإمامة الحوثي، والذي يرى في قوة القبيلة وسلاحها وأعرافها تهديدًا ماثلًا وتحديًا يستوجب التعامل المبكر معه

وتفصيل ذلك فيما يلي:

١. وثيقة الشرف وتطويع القبيلة اليمنية

لعبت القبيلة اليمنية أدوارًا تاريخية مهمة في التمكين لدولة الإمامة الزيدية في اليمن، بدءً من دولة يحيى بن الحسين الرسي آواخر القرن الثالث الهجري، إلى دولة يحيى حميد الدين في القرن الرابع عشر الهجري. ويعي الحوثيُون أهمية الدور المحوري للقبيلة في نجاح أو فشل مشروع السلطة في اليمن، كما يدركون جيدًا أن مشروعهم السلالي لا يُمكنه التحليق بجناح الهاشمية الزيدية بمفرده، إذ لا بد من الجناح القبلي الآخر كي يستطيع التحليق. هذا الجناح قدم -ولا يزال- خدمات جليلة لجماعة الحوثي منذ تأسيسها وحتى اليوم، ولعب دورًا مهمًا في التمكين للمشروع الحوثي الذي عاد متسلطًا عليه. وقد حرص الحوثيُون على الإمساك بناصية القبيلة وتطويعها لخدمة مشروعهم، فعمدوا أولًا إلى تأسيس ما عُرف بـ«مؤتمر التلاحم الشعبي القبلي» لتأطير العمل في أوساط القبائل، وإدارته والتحكُم به، ومن ثم تمرير قراراتهم وفرضها عبر غطاء قبلي يتخذ صورة مواثيق شرف قبلية ملزمة

١١٢. ٣٥ ألف قتيل وراء هروب إيرلو، صحيفة مكة، في: ٢٠٢١/١٢/٢٠م، على الرابط التالي:
https://shorturl.at/eMNRT

١١٣. الحوثيون يعترفون بمقتل ٩ آلاف عنصر من ذمار في جبهات القتال منذ ٢٠١٥م، الموقع بوست، في: ٢٠٢١/١٢/١٩م، على الرابط التالي
https://almawqeapost.net/news/66980

وفـي هذا السيـاق جـاءت «وثيقـة الشرف القبلـي» التـي ظاهرهـا مقاومـة الـعدوان وباطنهـا التحكُم بالقبيلـة وتطويعهـا قسرًا وتسخيرهـا لـلمشروع الحوثـي. وعند تحـليل بـعض بنود الوثيقـة نكتشف كيف أن جماعـة الحوثـي عمدت لتكبيل القبيلـة بتـلك النصوص، وألزمتهـا بمهـام ليست من اختصاصهـا، وحملتهـا فوق أعبائهـا أعبـاء إضافيـة، وسـاقتها راغمـه إلـى سـاحة معركـة ليست معركتهـا، لتدفـع من جيوبهـا ثمن قيـام دولـة لا ناقـة لهـا فيهـا ولا جمل

ومن تـلك النصوص، البند الخـامس، والذي ينصُ علـى أن: «كل قبيلـة مسئولـة عن حـفظ أمن واستـقرار سـاحتها، وحدود الوطن كلـه كسـاحة عامـة لكل قبـائل اليمن»[١١٤]، إذ يـفرض الحوثيُون علـى القبيلـة عدا عن حمايـة مناطقهـا حمايـة كل التراب اليمنـي، مـا يعنـي ضرورة انخراطهـا فـي كل جبهـات قتـال الحوثيين لتدافـع بزعمـهم عن الوطن، مـا يحقـق تمكين دولـة الإمامـة الطائفيـة. فـليس للقبيلـة «سـاحات خائفـة، ولا مشـاكل دفاعيـة وأمنيـة، وإنمـا يريد الحوثيُون أن يحولوهـا إلـى شرطـي لحراسـة مشروعـهم، وسـاحة معركـة ضد خصومـهم، بـاسم الجهـاد ومقاومـة الـعدوان»[١١٥].

كمـا ينصُ البند السـادس علـى أن: «يـلتزم الجميـع بإحيـاء مبدأ الـغرم القبلـي والشـعبي، بالمـال والرجـال، وكل مـا تحتـاج إليـه قوات الدفـاع، لردع الـغزاة والمـعتدين، واستئصـال مناشـئ الشر والخطر الذي يُـهدد الوطن والأمـة»[١١٦]، وكأن القبيلـة فرقـة من فرق الجيش، التـي لا خيـار أمامهـا إلا تنـفيذ التوجيهـات العسكريـة الصارمـة بلا اعتراض، بل وأن تتحمل غرم هذه المسئوليـات والأدوار دون مقـابل

إن جماعـة الحوثـي تتعـامل هنـا مـع القبيلـة باعتبارهـا مخزنًـا احتياطيًـا لهـا، يـغرفون منـه مـا يحتاجونـه من المـال والرجـال، دون أي مسـائلة؛ وحتـى دون أخذ رأي القبيلـة أو التشـاور معهـا فـي مدى قدرتهـا أو عدم قدرتهـا علـى العطـاء والمشـاركة، فلا رأي للقبيلـة فـي دولـة الحوثـي ولا دور لهـا إلا أن تنـفذ آوامره، ولا حـق لهـا فـي الاعتراض، وعليهـا يقـع غرم المشـاركة فـي بنـاء دولـة لا تشركهـا فـي الحكم، ولا تمنحهـا الحـقوق وتـقتسم معهـا الثروات، بـقدر مـا تستبدُ بـه عليهـا وتمتصُ خيراتهـا ومقدراتهـا

١١٤. انظر نص «وثيقة الشرف القبلي» في وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) التابعة لجماعة الحوثي، مرجع سابق.

١١٥. قراءة فـي أهداف الحوثـي التسـلطية من وثيقـة الشرف القبليـة، محمد عزان، نيوز يمن، فـي: ٢٠١٩/٣/١٦م، علـى الرابط التالـي

https://newsyemen.net/new/39212

١١٦. انظر نص وثيقة الشرف القبلية، مرجع سابق.

ونص البند التاسع على أن الوثيقة تعدُ بعد التوقيع «ميثاق شرف في السلم والحرب، وسارية في كل ظرف وزمان، تجسيدًا للمبادئ والقيم والثوابت القبيلة»[١١٧]. فالقبيلة بتوقيعها على هذه الوثيقة تكون قد التزمت بوضع نفسها تحت تصرُف جماعة الحوثي، في أي وقت، وتحت أي ظرف كان، ولن يكون بمقدورها التملُص من تلك الالتزامات التي صارت سيفًا مصلتًا على رقبتها في السلم والحرب. هكذا يستغلُ الحوثيُون حالة الحرب والسلم معًا لإحكام قبضتهم على القبيلة، ويفرضون عليها قيودهم وسطوتهم بصورة لم يُسبق لها مثيل، مستغلين حربهم مع الحكومة الشرعية و«التحالف العربي»

وقد استغلت جماعة الحوثي تشابك الصراعات القبلية والسياسية، وتهافت بعض شيوخ القبائل على المال السياسي، وضعف ولائهم الوطني، وميولها للتمرُد وتحدي الدولة، ليضعوا القبيلة تحت تصرُف الحوثي طمعًا في منحه عليهم، مبرهنين على قابليتهم للرضوخ والإذعان طالما أنه يستجيب لمطامعهم الشخصية

٢. إضعاف القبيلة وإنهاء دورها السياسي

ذكرنا أن الهدف الثاني ضمن خطة جماعة الحوثي، ومشروعها طويل الأمد في احتواء القبيلة، هو إضعاف دورها وتحجيمه -بعد استنزافها- وصولًا إلى إنهاء دورها السياسي على الساحة اليمنية، والاستعاضة عنها بكيانات قبلية رخوة موالية لها ومن صنعها. لقد مثّلت القبيلة كابوسًا مؤرقًا للمشروع الإمامي، خاصة تلك القبيلة التي تمتلك نوعًا من التنوير والمعرفة، مهما قل أو كثر، لهذا تستخدم الإمامة معها كل وسائل المكر والخديعة والتشويه، وصولًا إلى تدميرها واجتثاث قوتها حتى لا يعلو صوت فوق صوت الإمامة[١١٨]. ومن خلال النظر إلى بنود «وثيقة الشرف القبلي» نفسها، وتقصي بعض الإجراءات الميدانية المتبعة من قبل جماعة الحوثي في هذا الإطار، فإن الجماعة تسعى إلى أمرين: مواجهة رجال القبيلة المناوئين وإزاحتهم، واستيعاب واحتواء القبيلة ذاتها؛ وكلا الأمرين يصبان في خدمة الهدف النهائي المتمثل في إحداث تصدُعات قبلية تؤدي تاليًا إلى تشظي بنيتها الداخلية، وتفكُكها، وصولًا إلى التحكُم بها، وإعادة تشكيلها وفق رؤية الجماعة

---

١١٧. المرجع السابق نفسه.

١١٨. المليشيا الحوثية تختطف القبيلة وتعمل على تطييفها، توفيق السامعي، الإصلاح نت، في: ٢٠٢٢/٣/٢٤م، على الرابط التالي

https://alislah-ye.net/news_details.php?lng=arabic&sid=9027

دور وثيقة الشرف القبلي في إزاحة مناوئي الجماعة

استهدفت الوثيقة، وبشكل مكثف، رجال القبائل وقادتها، ممن يرفضون تسلُّط الحوثيين وحربهم وانقلابهم، فعمدت إلى دمغهم بالخيانة والعمالة أولًا، ثم سارعت لوضع الإجراءات العملية الكفيلة بتحييدهم وعزلهم وإقصائهم، فذكرت في البند الرابع أن قبائل اليمن قد أجمعت على «أن الخونة والعملاء مدرعين بالعيب، وملبسين بالجرم والعار، حتى وإن تمت أيُ تسوية سياسية، وتلحق بهم العقوبات المتعارف عليها في الوسط القبلي»[١١٩].

وفي البند الثالث أكدت الوثيقة على ضرورة تطبيق العقوبات على معارضي جماعة الحوثي، فقالت: «تطالب القبائل اليمنية السلطات الرسمية والقضائية بتطبيق القانون، وإنزال العقوبات الرادعة ضد المشاركين في العدوان على اليمن، والداعمين والمحرضين والمؤيدين له... وكذا سن أو تحديث قانون ينصُ بوضوح على تجريم الخونة والعملاء [المعارضين] وتجريدهم من الحقوق المالية والوظيفية»[١٢٠]. وفي البند الخامس قالت الوثيقة: «وعلى القبيلة أو الجهة التي ينتمي إليها العائب [المعارض] اتخاذ كل الإجراءات اللازمة ضده مع الجهات الرسمية أو الشعبية»[١٢١].

هذه النصوص مجتمعة تهدف في نهاية المطاف إلى إحداث تصدُع في جدار القبيلة، وإيجاد صراع بين المؤيدين لها والمعارضين لها، وإطلاق أيدي المؤيدين في دماء وحقوق وأموال المعارضين. وهي وإن كانت تسعى لشرعنة جرائم الحوثيين بحق المعارضين لهم، بطريقة تجعلهم بعيدين عن المساءلة عن تلك الجرائم مستقبلًا، إلا أنها -في الوقت نفسه- تعمل على إفراغ القبيلة من شخصياتها المؤثرة، وعزلهم قبليًا بعد تجريمهم، ومن ثم إقصائهم وإحلال الاتباع والموالين مكانهم، وبذلك تنتقل القبيلة من ملكية أصحابها إلى ملكية جماعة الحوثي عبر الموالين لها، وتغدو مجرد أداة بيدها توجُهها حيث تشاء، وتسخرها في خدمة مشروع دولتها الطائفية السلالية

١١٩. انظر نص وثيقة الشرف القبلي، مرجع سابق.
١٢٠. المرجع السابق.
١٢١. المرجع السابق.

دور وثيقة الشرف القبلي في إعادة تشكيل القبيلة

في هذا الجانب تنصُ الوثيقة بوضوح إلى عزم الحوثيين على احتواء القبيلة بشكل كامل، والتحكُم بها من داخلها، وبسط سلطانهم عليها عبر التدخُل المباشر في شئونها، وإيجاد الذرائع التي تمكنهم من ذلك. فقد نص البند الثامن على أن من الضروري «ترتيب وتنظيم شئون القبيلة، لتكون قادرة على أمن ساحتها، وحل مشكلاتها، ومتابعة أمورها، والقيام بدورها في كل المجالات الدفاعية والأمنية، وكذا ضرورة تمثيل القبائل في التكوينات التشريعية والتنفيذية لتشارك من خلالها في الرأي وصنع القرار»[١٢٢].

فالنصُ يُفصح بذرائع تطرحها جماعة الحوثي للتدخُل في شئون القبيلة، والحوافز التي سينالها المتعاونون معها؛ وتتمثل تلك الذرائع للتدخُل في دواعي إدارية «ترتيب وتنظيم شئون القبيلة»، ودواعي أمنية حفظ «أمن ساحتها»، ودواعي اجتماعية «حل مشكلاتها»، ودواعي خدماتية «متابعة أمورها»، في حين أن الدافع الأساس للتدخُل هو أن تقوم القبيلة «بدورها في المجالات الدفاعية والأمنية»، أي تحويل القبيلة إلى ذراع ضاربة بيد دولة الحوثي، لتغدو في نهاية المطاف أحد أجهزتها العسكرية والأمنية، وتلك هي المهمة الأساس التي يدخرها الحوثي للقبيلة، فلا تنمية ولا تعليم ولا رفاه اقتصادي تستحقُه القبيلة بنظر الحوثي، فهي ليست أكثر من معسكر عليه القيام بمهام دفاعية وأمنية لخدمة دولته. أما المكافآت والحوافز التي ستمنحها هذه الدولة للموالين نظير تعاونهم معها في تطويع القبيلة لها فهي مناصب شكلية في مؤسسات الدولة، لا ليشاركوها القرار كما بشرت الوثيقة بذلك ولكن ليمرروا القرارات إلى قبائلهم لتبقى يد الحوثي هي العليا

إن «وثيقة الشرف القبلي» تضع يد جماعة الحوثي على القبيلة، وتفرض وصايتها عليها، لتغدوا جزءًا من ملكيتها الخاصة لخدمة دولتها؛ ويغدوا زعيم القبيلة الموالي للجماعة مجرد موظف عند الجماعة، فيما الأتباع مجرد أحجار على رقعة الشطرنج

لقد اتبعت الجماعة خطوات عملية لإعادة تشكيل القبيلة، بما فيها هرمها القيادي الذي تسعى بكل الوسائل لإعادة صنعه والاستحواذ عليه، وأهم هذه الخطوات التي اتبعتها لتحقيق ذلك ما يلي

١٢٢. المرجع السابق.

١. الانقلاب على القبيلة والتنكيل بزعاماتها

بمجرد أن نجحت مليشيا جماعة الحوثي في الانقلاب على السلطة، واستقر لها الأمر بمساعدة القبيلة، استدارت نحوها وانقلبت عليها، فتخلصت من أغلب قياداتها التي كان لها الفضل في فتح الطريق لها نحو السلطة. فالجماعة تعتبر شيوخ القبائل الذين ساندوها وقدموا تضحيات كبيرة في سبيل مشروعها خطرًا عليها على المدى البعيد. وقد رصد موقع «الثورة نت» مقتل (١٢) شيخًا قبليًا، على يد مليشيا جماعة الحوثي، خلال الفترة من مارس ٢٠٢٠م وحتى فبراير ٢٠٢١م؛ منهم أربعة اقتحمت منازلهم، وقامت بقتلهم أمام أطفالهم ونسائهم. هذا فضلًا عن تفجير منازل البعض منهم، ونهبها. فيما قتلت (٣) مشائخ أثناء قيادتهم مساعي صلح بين بعض القبائل، و(٣) آخرين قتلتهم غدرًا، فيما أعدمت اثنين آخرين ميدانيًا بطرق بشعة[١٢٣].

كما رصد الموقع نفسه ما تعرض له شيوخ القبائل على يد مليشيا جماعة الحوثي، خلال عام ٢٠١٩م؛ حيث قامت بتصفية واختطاف ومداهمة وتدمير منازل (٢٢) من مشايخ القبائل، منها (١٢) جريمة تصفية، و(٥) عمليات اختطاف، و(٣) حالات تفجير منازل، ومداهمة منزلين، وغالبية هؤلاء الضحايا كانوا من أشد المساندين لانقلاب الجماعة، وحربها ضد اليمنيين[١٢٤].

٢. صناعة قيادات قبلية بديلة

وهو ما فعلته جماعة الحوثي مع قبائل طوق صنعاء، وغيرهم من زعامات القبائل الأخرى، الذين ساندوها في صعودها نحو السلطة. وبشأن زعماء قبائل طوق صنعاء «عادت المليشيا الحوثية للتنكيل بهم وإذلالهم، من خلال الزج بهم في السجون، وإحلال زعامات قبلية مكان أخرى جرى تأهيلها لتدين بالولاء للسلالة»[١٢٥]. وكانت جماعة الحوثي قد دعت القبائل، خلال اجتماعات موسعة جرت في مناطق متفرقة من مناطق القبائل المحيطة بالعاصمة صنعاء، عام ٢٠١٧م، إلى الانقلاب على المشايخ الذين لم يُعلنوا

١٢٣. الحوثيون يقتلون الزعامات الموالية لهم.. ١٢ جريمة تصفية جديدة طالت شيوخ قبائل خلال عام، الثورة نت (التابعة للشرعية)، في: ٢٠٢١/٣/٢م، على الرابط التالي
https://althawra-news.net/news115908.html

١٢٤. المرجع السابق.

١٢٥. انقلابيو اليمن يمعنون في إذلال زعماء القبائل المحيطة بصنعاء، صحيفة الشرق الأوسط، في: ٢٠٢٢/١٠/٢م، على الرابط التالي
https://shorturl.at/hoqsP

استـعدادهم للقتـال مـع جماعـة الحوثـي، وانتخـاب بدائل عنـهم[١٢٦]. وحاليًـا تسيطر جماعـة الحوثـي علـى قيـادات عدد من القبـائل، مثل قبـائل: سـفيان، وحـاشد، وبكيل، والأهنوم، وخولان، وريمـة، حيث شكل الحوثيون قيـادات جديدة لـلكثير من هذه القبـائل، وفرضوهـا علـى القبيلـة، ومن ثم أصبحوا هم المتحكمون بالمشـهد القبلـي[١٢٧].

٣. تفكيك القبيلة

تـفكيك القبيلـة، وإنهاكهـا وإضعافهـا، والتحريش بين أبنائهـا، وتغذيـة الصراعـات بينـهم، وخلـق بؤر التوتُر والاقتتـال بين القبـائل، وإشـاعة الفوضـى فـي الوسط القبلي، أحد الأسـاليب التـي انتهجتهـا الجماعـة منذ أن تمكنت من بسط نفوذهـا والسيطرة علـى أجزاء واسـعة من البلاد؛ وذلك لضمـان إضعـاف القبيلـة، وتـغييب دورهـا، وتحييدهـا عن مواجهـة الجماعـة، وتسخيرهـا لخدمـة مشروعهـا الانقلابـي[١٢٨].

وقد بنت جماعـة الحوثـي بشكل واضـح وجودهـا فـي المناطـق القبليـة على أرضيـة النزاعات والخلافـات بين الـقوى القبليـة، عاملـة علـى تفكيكهـا، وإعـادة هيكلتهـا وتنصيب مراكز قوى موالية

٤. استخدام القوة المفرطة

استخدمت جماعـة الحوثـي الـقوة المفرطـة لإرهـاب القبـائل الشـهيرة، كقبـائل حـاشد وبكيل وخولان وهمدان وأرحب، وتـفردوا بقتالهـا الواحدة تـلو الأخرى، وهذا سـهل لـهم هزيمـة القبـائل، وإهانـة بـعض رموزهـا، وتـفجير منازلـهم[١٢٩]. كمـا أن الحروب الـي شنتهـا جماعـة الحوثـي ضد القبـائل أحدثت انقسـامات كبيرة داخل تركيبتهـا القبليـة، وأخضعتهـا للجماعـة، وسحبت البسـاط من تحت أيدي زعاماتهـا إلـى أيدي الزعامـات الموالـية لجماعـة الحوثـي

١٢٦. الحوثيون يحضرون لاستبدال زعماء قبائل طوق صنعاء، يمن مونيتور، في: ٢٠١٧/٦/٤م، على الرابط التالي:
https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/18669

١٢٧. الامتثال القسري.. الحوثيون وقبائل شمال اليمن، عادل دشيلة، منتدى فكرة، في: ٢٠٢٠/١١/٦م، على الرابط التالي:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alamtthal-alqsry-alhwthywn-wqbayl-shmal-alymn

١٢٨. القبيلـة اليمنيـة فـي عـهد الحوثيين. بين الإذلال والاستـغلال، صـادق عبدالمـعين، الإصلاح نت، فـي: ٢٠٢٢/٩/٧م، علـى الرابط التالي
https://alislah-ye.net/news_details.php?sid=9545

١٢٩. الامتثال القسري.. الحوثيون وقبائل شمال اليمن، عادل دشيلة، مرجع سابق.

٥. تعميم فكر الجماعة

قـامت جماعـة الحوثـي بتحويل المجـالس القبليـة إلـى ما يشبـه مراكز دينيـة لنشر أفكارها، فلا تجد فـي هذه الأمـاكن سوى الزوامل والشـعارات الحوثيـة، ومحـاضرات عبدالملك الحوثـي، وملازم حسين الحوثـي، وبذلك دمرت الجماعـة الأعراف القبليـة، وحولت القبائل إلى مجاميع عنف مسـلحة، واستخدمت كل الوسـائل لعسكرتهـا، وترسيـخ سـلطة الجماعـة الدينيـة فـي عـقول أبنـاء القبـائل[١٣٠]. وكمـا طيـفت جماعـة الحوثـي مؤسسـات الدولـة والمناهـج التعليميـة عمـلت علـى تطييف القبيلـة، وذلك عن طريـق تـعيين مشرفين من عناصرهـا السلاليـة المؤدلجـة، وربطـهم بتنظيم الجماعـة الأيديولوجـي، سواء فـي مؤسسـات الدولـة أو فـي سلم الجماعـة نفسـه. وأيضًـا عن طريـق إخضـاع القبيلـة لدورات طائفيـة مكثفـة وممنهجـة[١٣١].

٦. مصادرة الأراضي

صـادر الحوثيون مسـاحات كبيرة من الأراضـي داخل العاصمـة (صنعـاء)، وفـي محيطهـا، تحت مبرر أنهـا أملاك للدولـة أو أوقـاف أو أملاك عسكريـة، ووسـعوا طموحاتـهم إلـى المناطـق المحيطـة بالعاصمـة صنعـاء، وبدؤوا بمصـادرة أراضـي منطقـة الجاهليـة فـي مديريـة همدان، ثم توجُـهوا نحو مديريـة بنـي مطر غربـي صنعـاء، حيث استولوا علـى مسـاحات شاسـعة من الأراضـي التـي تـعود ملكيتهـا للقبـائل، بحجـة أنهـا أراضـي أوقـاف أو أراض عامـة للدولـة، كمـا صـادروا مسـاحات شاسـعة من الأراضـي فـي منطقـة دار سـلم، المدخل الجنوبـي للعاصمـة صنعـاء، بحجـة أنهـا من أملاك الأئمـة الذين حكموا شمـال البلاد قبل الإطاحـة بـهم فـي ثورة ٢٦ سبتمبر[١٣٢].

وتحرص جماعـة الحوثـي علـى إحداث تـغيير ديمغرافـي داخل العاصمـة صنعـاء، وعلـى أطرافهـا، لـهذا تـقوم بـانتزاع الأراضـي من القبـائل وبقيـة السكان لزرع مستوطنـات بشريـة مواليـة لهـا، ومؤدلجـة بأفكارهـا، لتـغيير المعادلـة السكانيـة لصالحـهم، وتشكيل طوق سكانـي لحمايـة العاصمـة، والتصدي لأي تحرُكات قبليـة محتملـة قد تـهدد سـلطتهم

١٣٠. المرجع السابق.

١٣١. المليشيـا الحوثيـة تختطف القبيلـة وتـعمل علـى تطييفهـا، توفيـق السـامعي، الإصلاح نت، فـي: ٢٠٢٢/٣/٢٤م، علـى الرابط التالـي

https://alislah-ye.net/news_details.php?lng=arabic&sid=9027

١٣٢. انـقلابيو اليمن يمـعنون فـي إذلال زعمـاء القبـائل المحيطـة بصنعـاء، صحيفـة الشرق الأوسط، فـي: ٢٠٢٢/١٠/٢م، علـى الرابط التالـي

https://shorturl.at/eGKV9

لـقد كانت تـلك بـعض خطوات جماعـة الحوثـي الميدانيـة فـي احتواء القبيلـة اليمنيـة، وتفكيكهـا، وإضعافهـا، وإلحاقهـا بـهم، تمـهيدًا لإلغـاء دورهـا السياسـي علـى المدى البـعيد، بـعد استنزافهـا لصالحـهم، والاستعاضـة عنهـا بكيانـات قبليـة مطاوعـة لهـا. وهـي خطوات مدروسـة مكملـة لمـا فـي «وثيقـة الشرف القبلـي»، و«مؤتمر التلاحم القبلـي»، و«مؤتمر حكمـاء اليمن».

وتـلك الواجهـات القبليـة التـي صنعهـا الحوثيون باحترافيـة ومهـارة، وخبرة سياسيـة عاليـة، استلـهمت موروث وتجربـة حكم الأئمـة فـي كيفيـة التعـامل مـع القبـائل وتطويعهـا. وقد شرعنت تـلك المسميـات والواجهـات القبليـة لجماعـة الحوثـي انتهاكاتهـا بحـق القبـائل، واستطـاعت بواسطتهـا إحكام قبضتهـا عليهـا، وكبـلت بهـا القبيلـة اليمنيـة، وسخرتهـا لخدمـة المشروع الطائفـي السلالـي

ثالثًا:
قراءة في الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة

في ١٧ مارس ٢٠١٩م، أقر ما يُسمى «المجلس السياسي الأعلى»[١٣٣]، لسلطة جماعة الحوثي غير المعترف بها دوليًا، ما أطلقوا عليه «الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديث»[١٣٤]. وفي ٢٠ أبريل -من العام نفسه- جرى اعتماد العمل رسميًا بالوثيقة وآليتها التنفيذية[١٣٥]، والتي تُعنى «بتحديد الأدوار وتوحيد المفاهيم، وتوضيح القواعد الفنية، لتنفيذ الرؤية، وضمان تنسيق الأدوار وتكامل الأداء على كافة مستويات تنفيذ الرؤية بكفاءة وفاعلية»[١٣٦]. وقبل البدء بتحليل مضامين الرؤية من الأهمية التعريف بمفهوم عملية بناء الدولة أولًا

مفهوم عملية بناء الدولة

يعدُ مفهوم عملية بناء الدولة تقليديًا وحديثًا في آن واحد، فالمفهوم التقليدي الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة، والذي تزامن مع موجة استقلال الدول من نير الاستعمار، قُصد به إقامة مؤسسات مستقرة، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتحرُر من التبعية والاستعمار الخارجي، وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية. إلا أن مفهوم عملية بناء الدولة الذي شاع استخدامه بعد الحرب الباردة ركز على إعادة بناء الدولة الفاشلة، والتي أصبحت مصدرًا لتهديد الأمن والسلم والاستقرار في العالم؛ كما ركز على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة، والإصلاح السياسي والاقتصادي.

وبناءً على ذلك تباينت التعريفات حول عملية بناء الدولة، نظرًا لتداخل مرتكزاتها من جهة، واختلاف السياق الزماني والمكاني الذي برزت فيه العملية من جهة أخرى

١٣٣. المجلس السياسي الأعلى يقر الرؤية الوطنية لبناء الدولة، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) التابعة لسلطة جماعة الحوثي، في: ٢٠١٩/٣/١٧م، على الرابط التالي
https://www.saba.ye/ar/news529636.htm

١٣٤. انظر: نص الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة على موقع صحيفة الثورة (التابعة لسلطة جماعة الحوثي)، في: ٢٠١٩/٤/٢١م، على الرابط التالي
https://althawrah.ye/archives/574089

١٣٥. انظر نص الآلية التنفيذية للرؤية الوطنية على الرابط التالي:
https://yemenvision.gov.ye/upload/%D%8A%7D%84%9D%8A%2D%84%9D8%9A%D8%A%20%9D%8A%7D%84%9D%8AA%D%86%9D%81%9D8%9A%D%8B%0D8%9A%D%8A9.pdf

١٣٦. المرجع السابق: ص١٨.

ويمكن التركيز على أهم التعريفات النظرية التي تصبُ اهتمامها في غائيات بناء الدولة بما يخدم الدراسة. فيُعرفها «فرانسيس فوكوياما» (فيلسوف واقتصادي سياسي أمريكي) بأنها تقوية المؤسسات القائمة، وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها. وهذا المعنى يُحيل إلى عملية بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها على أطر قانونية منبثقة من الواقع، للقيام بالوظائف التطوُرية للنظام من تغلغل وتكامل وولاء والتزام، ومشاركة وتوزيع، وتجسير الفجوة بين الحاكم والمحكومين، وصولًا إلى تحقيق الاستقرار السياسي. ويذكر «تشارلز تيلي» (عالم سياسة أمريكي) أن عملية بناء الدولة تهتمُ بإقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة، لها سلطة السيطرة على أقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة. ويشير التقرير الأوربي حول التنمية، لعام ٢٠٠٩م، إلى أن هذه العملية تركز على بناء شرعية مؤسسات الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها، من أمن وعدالة وسيادة للقانون، فضلًا عن التعليم والصحة التي تلبي جميعها تطلُعات المواطنين. وفي نفس السياق، تُعرف مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية عملية بناء الدولة بأنها: «عملية ذاتية لتعزيز قدرات ومؤسسات وشرعية الدولة من خلال علاقات الدولة بالمجتمع». من هنا إذن، يخضع موضوع بناء الدولة للاحتياجات الداخلية والضغوطات الخارجية

أولًا: قراءة عامة لمضمون الوثيقة

تنهض الرؤية على سبعة مبادئ عامة هي: الإسلام، والهوية الايمانية، والنظام الجمهوري، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والمحافظة على الأسرة، والتداول السلمي للسلطة، والوحدة اليمنية. وتتألف الرؤية من اثني عشر محورًا هي: محور المصالحة الوطنية، ومحور منظومة إدارة الحكم، ومحور البناء الاجتماعي، ومحور الاقتصاد، ومحور التنمية الإدارية، ومحور العدالة وسيادة القانون، ومحور الابتكار والإبداع، ومحور التعليم، ومحور الصحة، ومحور البيئة، ومحور الدفاع والأمن، ومحور السياسة الخارجية والأمن القومي. وبحسب الرؤية سيجري تنفيذ هذه المحاور على مدى (١٢) عامًا، من ٢٠١٩م وحتى ٢٠٣٠م، على ثلاث مراحل زمنية محددة. ورصدت الوثيقة (٣٩) تحديًا على كافة الصعد والمجالات، في حين بلغ عدد أهدافها الإستراتيجية (١٧٥) هدفًا.

وتذهب الرؤيـة إلـى أنهـا خارطـة طريـق لبنـاء الدولـة اليمنيـة الحديثـة، وأنهـا موجهـات إستراتيجيـة ناظمـة لمختـلف مؤسسـات الدولـة، ومنهـج لـلتخطيط والتنـفيذ، وبأنهـا عمل إستراتيجيـي بـعيد كل البـعد عن التكتيك السياسـي، وأن محورهـا وغايتهـا هو المواطن اليمنـي.

ومن الأهميـة إلقـاء نظرة عامـة علـى الوثيقـة وتصدير بـعض الملاحظـات الأوليـة بشـأنها، بمـا يسـاعد علـى فـهم مضامينهـا

١. أولـى تـلك الملاحظـات المهمـة أن هذه الرؤيـة تأتـي صمن سلسـلة خطوات ورؤى أطلقتهـا جماعـة الحوثـي، ضمن مشروعهـا الإستراتيجـي بـعيد المدى فـي احتواء المجتمـع اليمنـي ودولتـه، بمـا يتلاءم مـع كل مرحلـة سياسيـة؛ حيث بدأت بـإعلان «الوثيقـة الفكريـة والثقافيـة» فـي فبراير ٢٠١٢م، ثم أطلـقت «مؤتمر التلاحم القبلـي» فـي ديسمبر من ذات العـام، وأعقبتـه بـ«مؤتمر حكمـاء وعـقلاء اليمن» فـي ٣١ أكتوبر ٢٠١٤م، ثم «وثيقـة الشرف القبلـي» فـي ٢٠١٥م، ثم «الرؤيـة الوطنيـة لنبـاء الدولـة» فـي ٢٦ مـارس ٢٠١٩م، ثم «مدونـة السـلوك الوظيفـي» فـي ٢٠٢٢م، وهكذا

لـقد تـفرغ الحوثيون بدايـة لترتيب أوراقـهم، وحل خلافاتـهم داخل المنظومـة الزيديـة، ثم انتقـلوا بعدهـا إلـى احتواء الجـانب القبلـي فحقـقوا فيـه نجاحـات كبيرة، وهم الآن بصدد الـعمل بشكل موسـع علـى احتواء وتـأطير الجمـاهير اليمنيـة وقواهـا السياسيـة والمدنيـة. وكلُ ذلك يجري بشكل مدروس، وعبر آليـة الرؤى والوثائـق الفكريـة والقبليـة والسياسيـة التـي يصدرونهـا لتواكب مراحل تطوُرهم، وتـقودهم نحو التمكين

٢. تبدو الرؤيـة وكأنهـا محاولـة من جماعـة الحوثـي لتبرهن علـى امتلاكهـا مشروعًـا إستراتيجيًـا شـاملًا لـلحكم، لدحض مـا يقـال عنهـا من أنهـا مجرد مليشيـا مسـلحة انقلابيـة، لا تفقـه فـي إدارة الدولـة. وهـي من جـانب آخر محاولـة لتسويـق نفسـها خارجيًـا بثوب مختـلف، من خلال مخاطبـة المجتمـع الدولـي، والـغرب خصوصًـا، باللُغـة التـي يفهمهـا، لغـة المدنيـة والديمقراطيـة والشراكـة السياسيـة والحريـة وحـقوق الإنسـان، لـلحصول علـى تزكيتـه واعترافـه لاحقًـا

٣. من المرجح أن تكون الرؤية بمثابة رافعة سياسية لتمكين المشروع الحوثي، واستقطاب مؤيدين جدد له، وتعزيز تحالف الجماعة مع القوى المؤيدة لها تحت لافتة الشراكة التي لن تكون بالضرورة شراكة حقيقية في السلطة بقدر ما ستكون شراكة في تحمُل كلفتها وأعبائها المتمثلة في مواجهة الشرعية و«التحالف العربي»، سياسيًا وعسكريًا

٤. من المتوقع أن تغدو الرؤية الإطار والمرجعية السياسية للقوى المساندة للحوثي، ونافذتها لولوج العمل السياسي المحكوم بأطر وقواعد هذه الرؤية. بعبارة أخرى، فإن الحوثيين حرصوا من خلال رؤيتهم هذه على إيجاد متنفس للمكونات الاجتماعية والسياسية التي تشعر بالإقصاء والإحباط من ضغط الواقع الحوثي عليهم، ليمارسوا القدر المسموح به من السياسة، ويشعروا من ثم أنهم جزء من المنظومة السياسية للدولة الحوثية

٥. تحاشت الرؤية الاصطدام بالشارع اليمني الذي يُبدي ممانعة شديدة تجاه محاولات الحوثيين الممنهجة تجريف نظامه الجمهوري، فحرصت على إقرار النظام الجمهوري ودستوره ومخرجات الحوار الوطني ضمن مرجعيات هذه الرؤية، في محاولة لتطمين اليمنيين بأن نظامهم الجمهوري باق ولا قلق عليه، وأن الجماعة لا تفكر بإزاحته بل ستبني عليه وستعتبره أساس نظامها القائم

٦. تتذرع الرؤية بوجود كثير من التحديات والعوائق السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها، التي تقف حائلًا دون قيام الدولة بواجباتها تجاه مواطنيها، في محاولة للتنصُل من الفشل المحيط بالوضع الراهن وإلصاقه بالنظام السابق وتداعيات ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م، في الوقت الذي تُسوق الرؤية للآمال العراض بانتشال اليمن من وضعه الكارثي، والدفع به إلى مصاف الدول المتقدمة، بطريقة تستسهل الأمر وتستخفُ بعقول اليمنيين وتبيع لهم الوهم

٧. دعت الوثيقة لإطلاق رؤى جديدة حول الهوية، ومدونة سلوك وظيفي، وقد أُطلقت الوثيقة الثانية بالفعل، ما يعني استمرار تناسل الرؤى والوثائق من قبل جماعة الحوثي على الوجه الذي تحدثنا عنه في الفقرة (١)، وهي الطريقة المعتادة من قبلهم في احتواء المجتمع اليمني، ومحاولة صوغ أفكاره وتشكيل وعيه السياسي وهويته الوطنية وفقًا لأيديولوجيا جماعة الحوثي التي تطرقنا إليها بداية هذا البحث

٨. تحمُل الرؤيـة مضـامين تتنـاقض مـع ممارسـات الجماعـة علـى الواقـع، ابتداء من الحديث عن الحريـات وعن المواطنـة المتسـاوية، مرورًا بـالتداول السـلمي للسـلطة؛ فـي الوقت الذي تـفرض الجماعـة سيطرتهـا بـالحديد والنـار، وتـعتبر زعيمهـا عبدالملك الحوثـي قـائد الثورة، بموقـع الرجل الأول فـي الدولـة، من دون أن تـقدم الرؤيـة المعلنـة[١٣٧]، أي توصيف دستوري أو تـقنين لموقعـه ذاك

لا يسـعنا هنـا مناقشـة كل محتوى الرؤيـة، وجميـع القضايـا المتضمنـة فيهـا، فـهذا لن يكون مُجديًـا، لكننـا سنـقتصر علـى مناقشـة أبرز القضايـا التـي نرى ضرورة تناولهـا، ومحاولـة فهمهـا، وإدراك أبعادهـا، لـهذا سنكتفـي بمناقشـة ثلاثـة محـاور أسـاسية تضمنتهـا الرؤيـة وهـي

١. الإسلام والهوية.

٢. النظام الجمهوري.

٣. التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة.

١. الاسلام والهوية الإيمانية «الحوثية»

تنـهض الرؤيـة علـى سبعـة مبـادئ أسـاسية، أولهـا الإسلام وتعـاليم الشريعـة الإسلاميـة، وهو مـا يعنـي بداهـة أن الإسلام دين الدولـة وفقًـا للرؤيـة، وأحد أهم المبـادئ الناظمـة لهـا، وأحد منطلقاتهـا الأسـاسية لبنـاء الدولـة اليمنيـة الحديثـة، وهو مـا يتطابـق والدستور[١٣٨] اليمنـي النـافذ، الذي ينصُ فـي المـادة الثانيـة منـه علـى أن الإسلام دين الدولـة، وفـي المـادة الثالثـة علـى أن الشريعـة الإسلاميـة مصدر جميـع التشريعـات؛ كمـا يتوافـق كذلك مـع وثيقـة مؤتمر الحوار الوطنـي[١٣٩]، التـي تـعدُ المرجـع الثانـي ضمن مرجعيـات الرؤيـة، فهـي تنصُ فـي محور بنـاء الدولـة (ص٩٣) علـى أن الإسلام دين الدولـة، والشريعـة الإسلاميـة مصدر التشريـع

١٣٧. هذا الجزء المتعلـق بالتـعريف مـأخوذ بـالكامل من: بنـاء الدولـة.. المفـهوم والنظريـة وأسئلـة الراهن، محمد أمين جيلالـي، المعـهد المصري للدراسـات، فـي: ٢٠١٦/١٠/١١م: ص٢- ٣، علـى الرابط التالـي
https://shorturl.at/chuOV

١٣٨. انظر: نص الدستور اليمني، المركز الوطني للمعلومات، على الرابط التالي:
https://yemen-nic.info/yemen/dostor.php

١٣٩. انظر: نص وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل- محور بناء الدولة: ص٩٣، على الرابط التالي:
https://www.mofa-ye.org/Pages/wp-content/uploads/10/2018

لكن المفاجـأة هـي أن مـا ورد فـي الرؤيـة والدستور ووثيقـة مؤتمر الحوار الوطنـي لا يتطابق مـع رؤيـة الحوثيين أنفسـهم التـي قدموهـا لمؤتمر الحوار الوطنـي، عـام ٢٠١٣م، ففـي رؤيتـهم حول الهويـة[١٤٠]، ذهب الحوثيين إلـى أن «الدولـة هـي شخص مـعنوي، والشخص المـعنوي ليس لـه دين، ومن ثم فـإن الدين للشـعب». أي أنـهم ليسوا مـع أن يكون للدولـة دين أساسًـا -بمـا فـي ذلك الإسلام بالطبـع، فـالدين للشـعب لا للدولـة. وبالتالـي فـقد نـاقضوا رؤيتـهم تـلك التـي دافـعوا عنهـا فـي مؤتمر الحوار الوطنـي وبرروا لهـا ووجدوهـا الأكثر تطابقًـا مـع الواقـع، ثم عـادوا هنـا ليؤكدوا علـى أن الاسلام هو أحد أهم مبـادئ ومنطلقـات رؤيتـهم لبنـاء الدولـة الحديثـة

فـي الواقـع، كان الحوثيُون -فـي مؤتمر الحوار الوطنـي- يغـازلون المجتمـع الدولـي، ويريدون تسويـق أنفسـهم علـى أنـهم أقرب إلـى اللبراليـة الغربيـة التـي تضـع الدين جانبًـا ولا تقحمـه فـي شئون الدولـة؛ كانوا بحاجـة لتحسين صورتـهم خارجيًـا وكسب ثقـة المجتمـع الدولـي وطمأنتـه بأنـهم ليسوا تيـارًا دينيًـا متشددًا، ولن يصطدموا معـه فـي القضايـا الدينيـة الأكثر حسـاسية بالنسبـة لجمـهور المسـلمين، وأنـهم مستـعدُون للتفـاهم والتقـارب معـه، وفقًـا للمصالـح المشتركـة. لكن مـع صـعودهم للدولـة، بـات الحوثيون مضطرين لمدارة الداخل الذي لا يمكن إقناعـه من خـارج منظومـة الدين وثقافتـه

والملـحظ الثانـي المـهم فـي هذا الشـأن هـي مـا طبيعـة الإسلام الذي تـقصده رؤيـة الحوثيين كمرجعيـة أسـاسية لبنـاء الدولـة وتشريعاتهـا؟ وهنـا تجيب علينـا الرؤيـة ذاتهـا بجلاء، وتضـع النقـاط علـى الحروف، وتحدد بوضوح أي إسلام تريد، وأي هويـة تريد تعميمهـا، فتنصُ فـي المبدأ الثانـي، من مبـادئ الوثيقـة (ص٢٠)، علـى أن «الهويـة الإيمانيـة بقيمهـا الأخلاقيـة والإنسـانية للشـعب اليمنـي الأسـاس الذي يـقوم عليـه بنـاء الدولـة اليمنيـة الحديثـة»

هذا النصُ فـي الواقـع ينسف كل المبـادئ الستـة الأخرى، بل وكل نصوص الوثيقـة اللاحقـة، ويجـعل منهـا غير ذات قيمـة، ولا معنـى ولا جدوى، فالهويـة التـي تريد الرؤيـة تعميمهـا وترسيخهـا كأسـاس لبنـاء الدولـة، ونـهوض الشـعب، ليست هـي الهويـة اليمنيـة المعروفـة والراسخـة بجذورهـا التاريخيـة العريقـة، وأبعادهـا العربيـة والإسلاميـة الأصيلـة، بل هـي هويـة جماعـة الحوثـي أنفسـهم بأيديولوجيتهـا المذهبيـة الجارودية المتطرفـة التـي ترتكز

١٤٠. انظر: رؤيـة الحوثيين (أنصـار الله) لهويـة الدولـة.. مدونـة خاصـة بـالحوار الوطنـي الشـامل فـي اليمن، مؤتمر الحوار الوطنـي، علـى الرابط التالي

http://yemenndc.blogspot.com/05/2013/blog-post_20.html

علـى نظريـة الإمامـة والاصطفـاء والحـق الإلهـي لمـا يُسمـى «آل البيت» الذين ليسوا سوى الحوثيين كمـا يدعون

لـقد توصلنـا لـهذه النتيجـة فـي مناقشتنـا السـابقة للأيديولوجيـا الحوثيـة وركائزهـا الأساسية، وأيضًـا عند مناقشتنـا للوثيقـة الفكريـة والثقافيـة توصلنـا إلـى نتيجـة أكثر أهميـة وهـي أن الوثيقـة قـعدت وأصـلت للجارودية (الزيديـة) المغاليـة كمرجعيـة عُليـا لجماعـة الحوثـي، وقلنـا أنـهم أرادوا من خلال وثيقتـهم تـلك أن يجعـلوا من المذهب الجـارودي أساسًـا لعـقيدة ودين الدولـة، كمـا الاثنـا عشريـة فـي إيران، والتـي ينصُ دستورهـا علـى أنهـا المذهب الرسمـي للدولـة وأسـاس تشريعاتـه. ومن هنـا يتضـح لنـا أن الهويـة الإيمانيـة التـي عناها الحوثيون، ليست سوى تـلك الأيديولوجيـا التـي تؤسس لـهم حقًـا فـي احتكار السـلطة والثروة بصفتـهم «آل البيت» وأعلام الـهدى وقرنـاء الـقرآن، أمـا الإسلام الذي عنوه فـي المبدأ الأول من مبـادئ رؤيتـهم لبنـاء الدولـة فـهو بالطبـع ليس إسلام الأمـة، ولا إسلام غالبيـة اليمنيين المتعـارف عليـه، بل هو إسلام الطائفـة والسلالـة، إسلام «الـعترة» كمـا يصفونـهم؛ كمـا أنـه ليس إسلام الزيديـة بمـا لـها ومـا عليهـا، بل هو إسلام الجارودية المتطرفـة بكل مـا فيهـا من انحرافـات وتشوُهـات وغـلو

ودعونـا نسوق بـعض الأمثلـة من واقـع ممارسـات الحوثيين وسياسـاتهم المتبعـة لـلتدليل علـى أنـهم إنمـا يكرسون هويتـهم الخاصـة وعقيدتـهم الخاصـة، وأنـهم لا يـقيمون وزنًـا لسواهـا مهمـا استشـهدوا فـي وثائقـهم بـالدستور أو الإسلام أو الجمهوريـة أو غير ذلك

المثـال الأول هو توجيـه عضو المجـلس السياسـي الأعلـى، رئيس مـا يُسمـى المنظومـة العدليـة العليـا، محمد علـي الحوثـي، بضرورة تضمين وعكس الأسس والمبـادئ والـقواعد التـي تضمنهـا عـهد الإمـام علـي لمـالك الأشتر[١٤١]، فـي الممارسـات والتعليمـات واللوائـح والـقوانين المقترحـة

١٤١. عـهد الإمـام علـي لمـالك الأشتر: هـي رسـالة وجههـا علـي بن أبـي طـالب إلـى مـالك الأشتر النخعـي عندمـا ولاه حكم مصر، وهـي عـهد فـي كيفيـة إدارة الدولـة وسياسـة الحكومـة ومراعـاة حـقوق الشـعب. انظر: الموسوعـة الحرة (ويكيبيديـا)، علـى الرابط التالـي
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D%8B%1D%8B%3D%8A%7D%84%9D%8A9_%D%8B%9D8%9%4D8%9A_%D%8A%8D86%9_%D%8A%3D%8A%8D8%9A_%D%8B%7D%8A%7D%84%9D8%A8_%D%8A%5D%84%9D89%9_%D%85%9D%8A%7D%84%9D83%9_%D%8A%7D%84%9D%8A%3D%8B%4D%8AA%D%8B1

جـاء ذلك فـي توجيـه الحوثـي لكل من أمين العاصمـة، ومحافظـي المحافظـات، ورؤسـاء اللجـان التنسيقيـة للمنظومـة العدليـة العليـا، بنـاء علـى مـا قـال إنهـا «موجهـات قـائد الثورة السيد عبدالمـلك الحوثـي إلـى من يتحمـلون المسئوليـة من الأعوان الأسـاسيين والوزراء وغيرهم»[١٤٢].

وهـي وثيقـة طائفيـة بحتـة تـعكس ثقافـة المروجين لهـا، وهويتـهم الخاصـة التـي يجـهدون لتشكيلهـا بمـعزل عن هويـة المجتمـع، ويراد إدخالهـا ضمن اللوائـح والنصوص القانونيـة لتـغدوا ضمن المرجعيـة الدستوريـة العليـا لدولـة الحوثيين. فمـا قيمـة حديثـهم إذًا عن الدستور ومخرجـات مؤتمر الحوار الوطنـي والنظـام الجمـهوري كمرجعيـات للرؤيـة الوطنيـة لبنـاء الدولـة أو لغيرهـا من الوثائـق الأخرى؟

المثـال الثانـي يُفصـح عن مدى تجذُر البـعد الـعنصري (السلالـي) والطائفـي (المذهبـي) فـي عـقيدة الحوثيين، ويُـعدُ مظـهرًا فجًـا من مظـاهر «هويتـهم الإيمانيـة» المشوهـة، وهو قـانون الخمس الذي أقره الحوثيُون رسميًـا فـي قـانون الزكاة بـاسم «اللائحـة التنفيذيـة لقـانون الزكاة وتعديلاتـه»[١٤٣]. وفيـه يوجب الحوثيون الخمس (٢٠٪) لبنـي هـاشم، من المعـادن وكل مـا يُستخرج من الأرض، وجميـع عروض التجـارة

وهكذا يميزون أنفسـهم عن سـائر اليمنيين، ويصنـعون لأنفسـهم هويتـهم الخاصـة بـاسم الدين! تـلك هـي الهويـة الإيمانيـة التـي يعمـلون علـى تكريسـها، ويحيطونهـا بسيـاج من القداسـة، باعتبارهـا اختيـارًا ربانيًـا واصطفـاء لـهم من دون النـاس. وذلك هو معنـى الإسلام عندهم، والذي وضـعوه علـى قائمـة المبـادئ السبعـة لـهذه الرؤيـة

١٤٢. رئيس المنظومـة العدليـة يوجـه بتضمين مبـادئ عـهد الإمـام علـي لمـالك الأشتر فـي الـقوانين، وكالـة الأنبـاء اليمنيـة (سبـأ) التابعـة لسـلطة جماعـة الحوثـي، فـي: ٢٠٢٢/٧/٥م، علـى الرابط التالـي
https://www.saba.ye/ar/news3193681.htm

١٤٣. انظر: اللائحـة التنفيذيـة لقـانون الزكاة وتعديلاتـه (الـفصل الثـامن: مـا يجب فـي الركاز والمعـادن، المـادة ٤٧، ٤٨)، منظمـة مواطنـة لحـقوق الانسـان، علـى الرابط التالـي
https://mwatana.org/discriminatory-khumus-regulations/

المثـال الثـالث الذي يـعكس -هو الآخر- شكل الهويـة التـي يريدون، هو قسمُ الولاء لعبدالملك الحوثـي الذي يتمُ فرضـه وتعميمـه بطريقـة أو بـأخرى علـى الكليـات العسكريـة والأمنيـة، والمؤسسـات التعليميـة والحكوميـة، ونشره بين طلاب المدارس، وصيغتـه هو: «اللُـهم إنـا نتولاك، ونتولـى رسولك، ونتولـى الإمـام علـي، ونتولـى من أمرتنـا بتوليـه سيدي ومولاي عبدالملك بدر الدين الحوثـي، اللـهم إنـا نبرأ من عدوك وعدو نبيك وعدو الإمـام علـي، وعدو من أمرتنـا بتوليـه سيدي ومولاي عبدالمـلك الحوثـي»[١٤٤]. بل إن الجماعـة أقدمت علـى اقتيـاد رئيس حكومتهـا الانقلابيـة، عبدالـعزيز بن حبتور، إلـى معقلهـا الرئيس فـي صـعدة، للقـاء زعيمهـا عبدالمـلك الحوثـي، لتأديـة يمين الولاء أمامـه[١٤٥]. والأمثلـة كثيرة علـى توجُـه الحوثيين نحو صوغ هويـة خاصـة بـهم، تحت مسمـى «الهويـة الإيمانيـة»، لخداع أتباعـهم وتضـليل الشـعب اليمنـي المتدين بطبعـه، والذي يسـهل استمالتـه والتلاعب بـه عبر الخطـاب الدينـي المفـعم بالعاطفـة، وهو خطـاب يمررون من خلالـه مشروع الولايـة والاصطفـاء والحـق الإلهـي، كجزء من عقيدتـهم الدينيـة بصبغتهـا المذهبيـة الجارودية، التـي يختزلونهـا تحت لافتـة «الهويـة الإيمانيـة»، والتـي ينوون إصدار رؤيـة خاصـة بهـا مستـقبلًا

الهوية والثقافة.. مزيد من الخداع

فـي محور البنـاء الاجتماعـي الذي يتحدث عن مجتمـع حديث ومتمـاسك يـعتزُ بهويتـه، وتحت عنوان فرعـي يحمل اسم «الهويـة والثقافـة»[١٤٦] ذكرت الرؤيـة سبعـة أهداف إستراتيجيـة، أهمُها

١- الحفـاظ علـى وحدة الهويـة التاريخيـة الحضاريـة العربيـة والإسلاميـة للشـعب اليمنـي، ومـا تمثلـه اليمن عبر مراحل التاريـخ

٢- ترسيـخ الهويـة الوطنيـة الواحدة الشـاملة والجامعـة لكافـة مكونـات المجتمـع كأسـاس لبنـاء الدولـة اليمنيـة الحديثـة

٣- تطوير مناهـج اللغـة العربيـة وإستراتيجياتهـا فـي المرحلـة الأسـاسية من التعـليم، كونهـا تمثل رمزًا لهويـة الأمـة وتراثهـا

١٤٤. قسم حوثي جديد يفرض الولاية ويتجاهل الوطن، صحيفة الوطن السعودية، في: ٢٠١٧/٩/١٣م، على الرابط التالي:
https://www.alwatan.com.sa/article/353254

١٤٥. الحوثي يقتاد رئيس وزرائه إلى صعدة لأداء يمين الولاء، صحيفة الشرق الأوسط، في: ٢٠١٨/٩/١٢م، على الرابط التالي:
https://shorturl.at/cgINU

١٤٦. الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة- الهوية والثقافة، مرجع سابق: ص٤٠.

وتُوحـي تـلك الأهداف للوهلـة الأولـى بـأن المـقصود بالهويـة هنـا هـي الهويـة الوطنيـة للشـعب اليمنـي بأبعادهـا التاريخيـة والعربيـة والإسلاميـة، لكن المؤشرات الخاصـة بالأهداف -بحسب الرؤيـة نفسـها- تـأخذ منحًـا مختلفًـا، فتشير صوب إقرار المناهـج المعدلـة التـي تم تضمينهـا محتوى عن الهويـة، وإقرار رؤيـة وطنيـة للهويـة. والسؤال المطروح: ماهـي الهويـة التـي تم تضمينهـا فـي المناهـج المعدلـة؟

الجواب ببسـاطة، هـي هويـة جماعـة الحوثـي التـي كشـفنا عنهـا آنفًـا، الهويـة الطائفيـة التـي تكرس تاريـخ وفكر السلالـة، وتفوقهـا العرقـي والدينـي، واصطفـاء الله لهـا، قرنـاء الـقرآن، وأعلام الـهدى، وورثـة الكتـاب. وهم يبشرون بـإطلاق رؤيـة جديدة خاصـة بالهوية ضمن مشروعـهم فـي غسل العـقول، وإعـادة صوغ الوعـي الوطنـي وتشكيلـه وفـق هويتـهم الخاصـة «الهويـة الإيمانيـة»

وعليـه، فـإن تـلك الأهداف (١) و(٢) و(٣) التـي تكشف زيفهـا الممارسـات العمليـة علـى الواقـع، إنمـا صيـغت علـى نحو مخـاتل لـلتدليس علـى الشـعب وتضليلـه، وطمأنتـه علـى هويتـه الوطنيـة المـغدور بهـا، التـي يجري ذبحهـا من الوريد إلـى الوريد فـي المناهـج التعليميـة المعدلـة، فالتـعديل الذي حصل بالفـعل للمناهـج لم يـعمل علـى إحيـاء هويـة الشـعب وحضارتـه بـقدر مـا عمل علـى طمسـها، وإحلال هويـة الحوثيين وأيديولوجيتـهم الفكريـة مكانهـا. ونـلحظ فـي قضيـة المناهـج أن الرؤيـة لم تتحدث عن تطوير وتـغيير مناهـج التعليم فـي محور التعـليم، وإنمـا أشـارت لـلموضوع فـي بـاب الهويـة مـا يعنـي أن الأمر لا علاقـة لـه بالتعـليم وإحداث تطوُر ونهضـة تعليميـة بـقدر مـا يروم تـغيير هويـة الشـعب، وإعـادة تشكيل وعيـه دينيًـا وثقافيًـا وسياسيًـا، وفـق أيديولوجيـا الحوثـي وهويتـه التـي يروم تكريسـها هويـة وحيدة للشـعب اليمنـي

١. نظام جمهوري بلا ملامح

النظـام الجمـهوري والالتزام بـالدستور هو المبدأ الثـالث من مبـادئ الرؤيـة الوطنيـة لبنـاء الدولـة الحديثـة؛ لكن أي نظـام جمهوري وأي دستور؟ لم تحدد الوثيقة شكل النظام الجمهوري المطـلوب بنـاؤه، وتركتـه بلا ملامـح عدا ملمـح الهويـة الإيمانيـة التـي ناقشناهـا آنفًـا، وذكرنا أنهـا تنسف كل المبـادئ والمرجعيـات والأهداف التـي تضمنتهـا الوثيقـة، وتحيلهـا تلقائيًـا إلـى وثيقـة طائفيـة تـعبر عن جماعـة الحوثـي، لا عن الشـعب اليمنـي

وفيما يتصل بشكل الدولة (النظام الجمهوري) يتعين أن نعود مجددًا إلى رؤية الحوثيين أنفسهم حول بناء الدولة، وإلى وثيقة مؤتمر الحوار الوطني التي جعلتها الرؤية الوطنية أحد مرجعياتها؛ إذ تؤكد «رؤية الحوثيين لشكل الدولة»[١٤٧] على أن تكون: دولة مدنية اتحادية مستقلة ذات سيادة (بنظام الأقاليم) باسم جمهورية اليمن الاتحادية، نظام الحكم فيها برلماني. فيما تذهب وثيقة الحوار الوطني إلى دولة اتحادية مدنية ديمقراطية، نظام الحكم فيها رئاسي. أما الرؤية الوطنية للحوثيين لبناء الدولة التي بين أيدينا فهي تكتفي بالإشارة إلى النظام الجمهوري كأحد مبادئ الوثيقة السبعة، ولا تزيد، ولا تحدد شكل هذا النظام (الجمهوري)، أهو رئاسي أم برلماني، أم مختلط، أم نظام جمهوري جديد بصيغة دستورية جديدة. ورغم أن الحوثيين اتفقوا مع وثيقة الحوار الوطني على دولة مدنية اتحادية، ما يعني اعترافهم بنظام الأقاليم، إلا أنهم عادوا وانقلبوا عليها بذريعة أن ذلك يمهد لتقسيم اليمن. لكنهم في هذه الرؤية يعودون لصيغة النظام الجمهوري مجددًا، في حين لا يحددون ملامحه، ولا يضعون التوصيف الدستوري له، لجهة هل هو برلماني أو رئاسي، وهل يرأسه رئيس منتخب أم مُعين، أم مجلس رئاسي أم مجلس سياسي. ولم تعالج الرؤية وضع النظام القائم اليوم، وأين يقف من النظام الجمهوري الذي تصرح به، والذي ربما جاء ذكره ضمن سياسة استرضاء الشعب وتطمينه وحسب، وعدم إثارة مخاوفه من سقوط جمهوريته

ويبدو النظام الراهن لسلطة جماعة الحوثي في حالة من التخبُط والتيه والتناقض الشديد مع الدستور ووثيقة مؤتمر الحوار الوطني اللتين يعترف بهما كمرجعيات قانونية له، فيما جماعة الحوثي لا تقيم لهما وزنًا ولا للدستور، فهي تضع عبدالملك الحوثي قائدًا للثورة، يتبوأ منصبًا أعلى من منصب رئيس الجمهورية، بلا توصيف دستوري له، ويُعين الرئيس بقرار منه، متخطيًا بذلك حتى نظام «الولي الفقيه» في إيران، الذي يُنتخب فيه رئيس الجمهورية من الشعب، ويُنتخب المرشد الأعلى (الولي الفقيه) فيه من مجلس الخبراء، فيما يقدم مجلس تشخيص مصلحة النظام النصح للمرشد الأعلى، بينما نظام جماعة الحوثي -الجمهوري الإمامي إن جاز التعبير- لا وجود فيه لمؤسسات دستورية يُرجع إليها، سوى ما يُسمى قائد الثورة الذي يختزل الدولة في شخصه بكل مؤسساتها

١٤٧. نشوان نيوز ينشر مصفوفة رؤى جميع القوى السياسية لفريق بناء الدولة والفيدرالية والثوابت (جدول)- رؤية أنصار الله الحوثيين، نشوان نيوز، في: ٢٠١٣/٦/١٠م، على الرابط التالي
https://nashwannews.com/146493

نظام جمهوري لا ينتخب رئيسه يحكمه مرشد أعلى غير منتخب

لأن قضيـة شكل الدولـة ونظامهـا السياسـي (الجمـهوري) هـي قضيـة حساسـة فـي ظل وضـع سياسـي مختل يديره الحوثيون، لذا لم تـقترب منهـا الرؤيـة، ولم تضـع لهـا الأسس الدستوريـة والأطر القانونيـة الناظمـة لهـا، وعوضًـا عن ذلك انتقلت إلـى معالجـة قضيتـي أسس بنـاء الدولـة والحكم الرشيد ضمن محور منظومـة إدارة الحكم، الذي حددت غايتـه بـ «منظومـة حكم تـقوم علـى أسس حديثـة وديمقراطيـة، تـعتمد مبدأ التداول السـلمي للسـلطة، وبنـاء مؤسسـات حكم فاعلـة، تـعمل من أجل المواطن»[١٤٨].

فـي أسس بنـاء الدولـة، كان الـهدف الثانـي الذي أكدت عليـه الرؤيـة هو: إعادة بناء مؤسسـات السـلطة العليـا الثلاث لأداء دورهـا فـي بنـاء الدولـة، ودعمتـه بمـقترح دستور جديد، وإنشـاء محكمـة دستوريـة. وتضمن الـهدف الثـالث تـعزيز ممارسـة مبـادئ الحكم، وترسيـخ قيم الديمقراطيـة والتعدُديـة السياسيـة والتداول السـلمي للسـلطة عن طريـق الانتخابـات الحرة والنزيهـة، ودعمتـه بمـقترح «تطوير أنظمـة الانتخابـات العامـة المركزيـة والمحليـة بصورة تحقـق ديمقراطيـة وشـفافية وعدالـة الانتخابـات لتحقيـق التداول السـلمي للسـلطة وضمـان الاستـقرار السياسـي»[١٤٩]. وكانت المؤشرات الخاصـة بالـهدف الثـالث -بحسب الرؤيـة- علـى النحو التالـي[١٥٠]:

- عدد الدورات الانتخابية العامة،
- عدد المؤتمرات الحزبية،
- عدد حكومات الظل،
- عدد الحكومات المشكلة بناء على الشراكة.

وجميـع هذه المؤشرات تحمل دلالات واضحـة بـأن مـا يجري الحديث عنـه هو الانتخابـات البرلمانيـة فـقط، ولا نجد أي مؤشرات صريحـة أو خفيـة ضمن أهداف الرؤيـة وغاياتهـا عن احتماليـة إجراء انتخابـات رئاسيـة فـي النظـام السياسـي الجديد الذي ينوي الحوثيون إعـادة بنائـه

١٤٨. الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، مرجع سابق، منظومة إدارة الحكم: ص٣٤.
١٤٩. الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، مرجع سابق، أسس بناء الدولة: ص٣٤.
١٥٠. الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، مرجع سابق، أسس بناء الدولة: ص٣٤.

وهكذا نجد أن أقصى ما يسعى إليه الحوثيون في مشروع بناء الدولة هو انتخابات برلمانية (على الرغم من أن الرؤية لم تذكر ذلك صراحة)، وأن تداول السلطة المسموح به يدور حول تداول رئاسة الحكومات المشكلة بناء على الشراكة (وليس على نتائج الانتخابات)، بمعنى آخر، فإن الانتخابات -في حال سُمح بها- ستكون في إطار التنافس على رئاسة الحكومة فقط، أما رئاسة الجمهورية فهي خطٌ أحمر، ولا مجال للتنافس حولها مطلقًا، فالرؤية لم تُلمح لأي انتخابات رئاسية، ولم تقدم أي مقاربة بشأنها، ما يعني أن الوضع الراهن سيبقى على ما هو عليه من احتكار تعيين منصب رئيس الجمهورية بيد من يسمُونه قائد الثورة، يخصصه لقادة جماعته فقط

وبالتالي، فمسألة بناء الدولة -وفقًا للرؤية- تغدو مسألة شكلية، لا تستهدف تشييد دولة يمنية لكل اليمنيين، بقدر ما تجهد لبناء دولة جديدة بمواصفات حوثية بحتة، لا علاقة لها بمواصفات الدولة الحديثة. إضافة إلى ذلك، فإن موقع قائد الثورة -الذي يتبوأه حاليًا عبدالملك الحوثي- لم تأت الرؤية الوطنية على ذكره، ولم تُلمح إلى كيفية التعاطي معه، أو تكييفه دستوريًا، لأنه من جهة بات أمرًا واقعًا، ومن جهة أخرى فإن عدم التعرُض له يحمل دلالة صريحة بأن موقعه ذاك فوق التأطير القانوني، ولا يخضع للدستور، ولا للرؤية الوطنية المعنية بتطوير نظام الحكم

وعليه فإن قضية بقائه من عدمها هي مسألة لا يقررها الشعب، ولا مؤسساته، وإنما هي قضية تختصُ بها جماعة الحوثي نفسها، كون موقع قائد الثورة يظلُ حقًا حصريًا لها وحدها، وهي طبقًا لنظرية الولاية والاصطفاء غير محتاجة لتفويض شعبي كي تحكم، كونها مفوضة بالحق الإلهي الذي اصطفاها من دون الناس، واختارها لهم دون الحاجة إلى أي نوع من الشورى أو الديمقراطية الانتخابية، فالإمامة (الولاية) «لمن حكم الله بها في كتابه وسنة رسوله، رضي الناس بذلك أم لم يرضوا، الأمر إلى الله وحده، ولا دخل للشورى» كما أكده بدر الدين الحوثي، في كلامه الذي سقناه من قبل

التحايل لأخذ تفويض شعبي

ثمـة مـا يمكن ملاحظتـه فـي موضوع التـفويض الشـعبي هذا، إذ علـى الرغم من كون الجماعـة ترى نفسـها مفوضـة دينيًـا بـالحكم، كمـا أشرنـا آنفًـا، إلا أنهـا تجهد مـع ذلك لإضفاء طابـع التـفويض الشـعبي علـى وجودهـا فـي السـلطة سـعيًا وراء المشروعيـة، وقد وجدت ضالتهـا أخيرًا فـي أحداث الحرب الأخيرة علـى غزة، والتـي انطلـقت بـعد عمليـة «طوفـان الأقصـى» فـي السـابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، حيث سـارعت الجماعـة إلـى استـغلال الحدث وتوظيفـه سياسيًـا، فـعمدت إلـى حشد الشـارع اليمنـي فـي مسيرات وتظـاهرات حـاشدة تحت لافتـة مؤازرة القضيـة الفلسطينيـة وحركات المقاومـة فـي غزة، ثم أطلـقت بـاسم الجمـاهير والحشود الشـعبية بيانـات وشـعارات تنـادي بتـفويض الشـارع اليمنـي لمن تـعتبره الجماعـة «قـائد الثورة» باتخـاذ مـا يراه مناسبًـا للتعـامل مـع الحدث

انتـهزت الجماعـة أحداث غزة، وحشدت بـغرض تـعزيز موقفهـا الداخلـي والحصول علـى ما تسميـه تفويضًـا شـعبيًا تفتـقر إليـه بفـعل انقلابهـا علـى السـلطة، كـي تستخدمـه تاليًـا وتحاجـج بـه فـي تـعزيز موقفهـا وموقف قائدهـا الذي يفتـقر هو أيضًـا لأي مشروعيـة سياسيـة أو تـفويض شـعبي يخولـه شـغور موقعـه. واحتـالت لنفسـها، وزورت تفويضًـا شـعبيًا انتزعتـه انتزاعًـا من أفواه الجمـاهير اليمنيـة التـي مـا خرجت أصلًا لتـفويض الحوثيين، أو قـائدهم، وإنمـا لمؤازرة الشـعب الفلسطينـي ضد العدوان الصهيونـي. وبصرف النظر عن صحـة ذلك التـفويض المختلـق وجدواه وقوتـه وشرعيتـه من عدمهـا، إلا أنـه سيمثل تاليًـا مستندًا سياسيًـا لـلحوثيين، يزايدوا بـه لتـأكيد شرعيتـهم المنقوصـة التـي يحـاولون بنائهـا شـعبيًا من خلال حشد الشـارع وراءهم وسوقـه لمؤازرتـهم، وإظهـاره كمـا لو أنـه يـقدم دعمـه السياسـي لـهم، ويمنحـهم المشروعيـة، ويخولـهم التصرُف باسمـه

إن حرص جماعـة الحوثـي علـى إخراج الشـارع فـي مختـلف القضايـا، الداخليـة والخارجية، التـي ينـاورون بهـا، يـعكس اهتمامـهم وسـعيهم الحثيث لكسب التـأييد الشـعبي كطريـق وحيد موصل لشرعيـة الحكم وتبييض الانـقلاب

إشكالية الشرعية وبناء الدولة

كان لافتًا تجاهل رؤية بناء الدولة لوضعية النظام السياسي القائم عقب الانقلاب، وكأنه وضع طبيعي مكتمل الشرعية، ينقصه بعض التحسينات الشكلية وحسب، وأن وظيفتها القيام بتلك المهمة للدفع به قُدمًا، ومنحه عوامل الثبات والديمومة. والواقع أن هذا النظام يُعاني من اختلالات دستورية وقانونية وسياسية عميقة لا توفر له فرصة البقاء والاستمرار، فقضية شرعية الحكم هي مشكلة بحد ذاتها، فجماعة الحوثي وصلت إلى الحكم عبر انقلاب عسكري، ولم تستطع حتى اللحظة تخريج صيغة سياسية وقانونية لشرعنة حكمها وفق المرجعيات القانونية التي تُعلن تمسُكها بها

فالدستور اليمني النافذ لا يقول بمجلس رئاسي، ولا بمجلس سياسي، بل برئيس جمهورية منتخب من الشعب مباشرة، ولا يُقرُ أي منصب رسمي أرفع منه تحت أي مسمى كان. ووثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وهي أحد مرجعيات الرؤية الوطنية للحوثيين، تؤكد في الموجهات الدستورية (محور بناء الدولة) على أن «الشرعية الدستورية وسيادة القانون أساس نظام الحكم في الدولة، ولا يجوز تغيير الحكم بأي وسيلة أخرى مخالفة لأحكام الدستور»[١٥١].

كما أن جماعة الحوثي لم تخلع بعد ثوبها الثوري وتكتسي ثوبها السياسي اللازم لإدارة الحكم. وبالطبع فإن انقلابها العسكري على الدولة وإسقاطها النظام بالقوة لا يكسبها مشروعية سياسية، ولا حتى مشروعية ثورية، فهي لم تمارس العمل الثوري سلميًا كما فعلت ثورات الربيع العربي، وكما فعلت ثورة ١١ فبراير في اليمن، والتي نجحت في تغيير النظام سلميًا وصولًا إلى انتخاب رئيس جديد وتشكيل حكومة وفاق وطني حظيت بالمشروعية الشعبية والدستورية

وخلافًا لذلك، فجماعة الحوثي هي من حيث المبدأ جماعة مسلحة (مليشيا)، وكيان غير قانوني (غير مرخص)، وسلطة انقلابية (غير دستورية)، وهي لا تؤمن بالأساس بالعمل السياسي الحزبي، فأنى لها أن تغدو كيانًا سياسيًا قانونيًا دستوريًا في الحكم؟

١٥١. وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل، مرجع سابق، محور بناء الدولة: ص٨٧.

وسواء حاكمنا جماعة الحوثي إلى الأساس النظري الذي تحتكم هي إليه، أو إلى سلوكها العملي على الواقع، فإننا لا نجد لديها توجُها جديًا أو حافزًا لبناء الدولة، فمشروع الحكم السلالي الذي تحمله، ودورها الوظيفي في خدمة أجندات خارجية معادية، إضافة إلى افتقارها للمشروعية، وصعوبة تحصيلها وسط محيط شعبي ساخط يرفض الاعتراف بها ويتحين الفرصة المواتية لإسقاطها، كلُ ذلك يحفزها لا لبناء دولة الشعب بل لإضعافها، وبناء دولتها على أنقاضها. فعلى أرض الواقع عملت جماعة الحوثي، على مدى سنوات من سيطرتها على العاصمة، على تدمير مؤسسات الدولة بشكل منهجي، في اتجاهين: الأول استهداف بنيتها التاريخية بإفراغها من الداخل، وإقامة بنية موازية من المشرفين والمؤسسات البديلة، والثاني نهب أصول الدولة بما في ذلك الاستحواذ على إيراداتها[١٥٢]. في المقابل، حافظت الجماعة على كيانها وتنظيمها الخاص، وتحاشت الاندماج في مؤسسات الدولة، المدنية منها والعسكرية، وسخرتها في بناء مؤسساتها الخاصة، لتعزز بذلك من قدراتها في بناء دولتها الطائفية على حساب الدولة اليمنية التي تتآكل يومًا بعد يوم

سُبل البحث عن المشروعية

مشكلة جماعة الحوثي الكبرى هي افتقارهم المشروعية السياسية، بالإضافة إلى عدم امتلاك الجماعة مشروعًا وطنيًا جامعًا، كونها بالأساس جماعة طائفية انقلابية، وكيانًا مليشاويًا مسكونًا بخرافة الولاية والحق الإلهي، وهي تبعًا لذلك لا تؤمن بالعملية الديمقراطية التشاركية، وأسقطت نظامًا شرعيًا منتخبًا. فيما تحاول بناء مشروعيتها على أنقاض دعاوى دينية زائفة، مرفوضة من غالبية اليمنيين. ونتيجة لهذا الخلل المتمثل بغياب المشروع والمشروعية، فقد سعت الجماعة لملء هذا الفراغ بمشروع قضية قومية كبرى، شعارها: «الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل». قضية مصطنعة عابرة للحدود، تختلق صراعًا وهميًا مع قوى خارجية، للهروب من أزمه المشروعية الداخلية. فجلب الخارج إلى الداخل وادعاء الصراع معه يبرر للجماعة وجودها، ويُسوقها بوصفها حاملة مشروع نهضة الأمة، والمدافع عنها ضد القوى الطامعة. إنه البديل السهل الذي تهرب إليه جماعة الحوثي للتعويض عن عدم امتلاكها المشروع والمشروعية

١٥٢. الدولة اليمنية: الحرب من الخارج والتدمير من الداخل، بشرى المقطري، العربي الجديد، في: ٢٠٢١/٥/٧م، على الرابط التالي
https://shorturl.at/AJKM9

فـي هذا السيـاق، جـاءت الصواريـخ والطـائرات المسيرة الحوثيـة التـي زعمت إطلاقهـا صوب إسرائيل لرد عدوانهـا علـى غزة. وسواء صحت روايـة الحوثيين تـلك أو لم تصـح، وبصرف النظر عن مصداقيتهـا من عدمهـا، فـالحوثيون يسـعون فـي نهايـة المطـاف ليكون ثمن فعلتـهم تـلك وموقفـهم المنـاهض للـعدوان الإسرائيلـي تـعزيز شرعيتـهم الشـعبية فـي الداخل اليمنـي. كمـا أن التصريحـات الأمريكيـة المتماهيـة مـع مزاعمـهم أعطتـهم زخمًـا وقدرًا من المصداقيـة، ورفـعت من أسـهمهم شـعبيًا

وهنـا نستبين حجم التخـادم بين الطرفين، فـالاعتراف الأمريكـي (والإسرائيلي كذلك) بهجمات الحوثيين وتهويلهـا، إضافـة إلـى التهـاون الدولـي إزاء مشـاغبتهم فـي البحر الأحمر وبـاب المندب (خطف وضرب سـفن)، وإظهـار الـعجز والحاجـة إلـى تحـالف دولـي لمواجهـة تـهديدات الحوثيين، يزيد من رصيدهم شـعبيًا، ويفتـح أمامـهم بوابـة الـعبور نحو المشروعيـة الشـعبية التـي يفتقدونهـا، ويهيـئ لـهم الوضـع السياسـي الداخلـي لتـعزيز مشروعيـة دولتـهم التـي تـفرض نفسـها داخليًـا، وتراكم التـأييد الشـعبي المتنامـي، لتنتزع تاليًـا الاعتراف بهـا خارجيًـا

كمـا أن التسـاوق الأمريكـي مـع معركـة جماعـة الحوثـي المفتعلـة خـارج حدودهم، وتناغمهم المبـهر مـع تـلك البطولات المصطنعـة، والتدليل المثير للدهشـة لجماعـة الحوثـي، يُـعدُ بمثابة رسـالة مبـاشرة للمملكـة العربـي السـعودية بـأن عليهـا أن تتهيـأ للتعـامل مـع الحوثيين كدولـة فـي طريقهـا لاستكمـال شرعيتهـا، وأن الحوثيين سيمثـلون مستـقبل اليمن القـادم ودولتـه، كتـعبير عن الإرادة الدوليـة

ومهمـا تكن الدوافـع الدول الغربيـة وراء تعاملهـا النـاعم مـع الحوثيين، وتدليلهـا لـهم، وبصرف النظر عن الأجندة الإيرانيـة الكامنـة وراء تـغوُل الحوثيين فـي الميـاه اليمنيـة، فـقد مثـلت معركـة الحوثيين بـاسم غزة -كمـا بدا فـي الظـاهر- فرصـة ذهبيـة بالنسبـة لـهم لاكتسـاب الشرعيـة الشـعبية، وتسويـق زعيم الجماعـة كبطل وطنـي قومـي فـي ظل تواطؤ وتخـاذل القـادة الـعرب فـي أهم معركـة عربيـة مصيريـة

التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة

أكدت الرؤيـة الوطنيـة لبنـاء الدولـة اليمنيـة الحديثـة علـى قضيـة التعدديـة والتداول السـلمي للسـلطة فـي ثلاثـة مواضـع من الوثيقـة: فـي المبـادئ العامـة (ص٢٠)، وفـي أسس بنـاء الدولـة (ص٣٤)، وفـي الحـقوق والحريـات والإعلام (ص٣٦). فيمـا أكدت وثيقـة مؤتمر الحوار الوطنـي، فـي موجهاتهـا الدستوريـة، علـى هذه القضيـة، فـي الفـقرة الخامسـة (ص٨٧)، علـى أن «النظـام السياسـي نظـام ديمقراطـي، يـقوم علـى التعدديـة السياسيـة والحزبيـة، بـهدف التداول السـلمي للسـلطة، والأحزاب السياسيـة عمـاد الـعمل السياسـي الديمقراطـي». لكن مـع كل هذه النصوص المحـفزة علـى الديمقراطيـة والتعدُديـة السياسيـة والتداول السـلمي للسـلطة، هل تستطيـع جماعـة الحوثـي من الناحيـة القانونيـة ممارسـة العمليـة الديمقراطيـة الانتخابيـة بوضعهـا الحالـي؟ وهل بمقدورهـا تداول السـلطة سـلميًا مـع شركائهـا المـفترضين؟ بالنسبـة للعمليـة السياسيـة والحزبيـة فالجماعـة لا يمكنهـا من الناحيـة القانونيـة والدستوريـة مزاولـة الـعمل السياسـي، إذ لا ينطبـق عليهـا مفـهوم الـعمل الحزبـي، فـالأحزاب السياسيـة طبقًـا لوثيقـة الحوار الوطنـي عمـاد الـعمل السياسـي الديمقراطـي، فلا ديمقراطيـة ولا تعدُديـة ولا تداول للسـلطة بدون أحزاب. وجماعـة الحوثـي جماعـة دينيـة مليشـاوية، ولا يجوز قيـام حزب سياسـي علـى أسـاس دينـي أو عرقـي أو طائفـي أو مذهبـي، أو أن يكون لـه تشكيل عسكري أو شبـه عسكري[١٥٣]، طبقـا لوثيقـة الحوار الوطنـي التـي تـعدُ أحد مرجعيـات الرؤيـة الوطنيـة لـلحوثيين

وعلـى هذا الأسـاس، فالمرجعيـات القانونيـة لرؤيـة بنـاء الدولـة ذاتهـا تحظر علـى جماعـة الحوثـي مزاولـة الـعمل السياسـي علـى قـاعدة التعدديـة الحزبيـة كونهـا ليست حزبًـا، وبالتالي فهـي ليست مؤهلـة من الناحيـة القانونيـة لمنافسـة الأحزاب انتخابيًـا إلا إذا تحولت إلـى حزب سياسـي، وهـي ترفض حتـى الآن ذلك، وترى نفسـها أكبر من حزب، متناسيـة أن النظـام السياسـي بمرجعياتـه الدستوريـة التـي تدعـي تمسُكهـا بـه يحظر علـى أي جماعـة دينيـة المشـاركة فـي العمليـة السياسيـة، نـاهيك عن قيـادة الدولـة

١٥٣. وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل، مرجع سابق؛ محور بناء الدولة، مادة (٥): ص٨٧.

بيد أن ترتيبات المرحلة السياسية الراهنة، بما فيها المفاوضات مع السعودية، والتوصُل لهدنة يُتوقع أن تستحيل سلامًا دائمًا، بالإضافة إلى جهود الأطراف الدولية في تدعيم سلطاتها وصولًا إلى المشروعية السياسية التي تكافح لبلوغها، كلُ ذلك قد يُلجئُها إلى عدد من الخيارات التي من بينها إعلان حزب كواجهة سياسية، لتبقى الجماعة محتفظة بغطائها الديني. وفي حال حدوثه فمن غير المستبعد نزول الحوثيين أي انتخابات قد تجري على المدى البعيد. وتجد الجماعة نفسها مضطرة لمسايرة الضغوط الدولية، أملًا في الحصول على اعتراف المجتمع الدولي الذي يشترط عادة فسح المجال أمام الديمقراطية والحريات العامة وحقوق المرأة، وإن في الحدود الدنيا

كما أن رؤية بناء الدولة تُلّمح إلى إمكانية حدوث انتخابات برلمانية، ما سيخدم الحوثيين لجهة إعادة تشكيل مجلس نواب أكثر ولاء، والتصاقًا بهم، ويُضفي على سلطتهم قدرًا من المشروعية الغائبة. وإذا كنا نبدي بعض التفاؤل بإمكانية إجراء انتخابات برلمانية، وإن صورية، تحت سلطة جماعة الحوثي، فإن إمكانية تداول السلطة معهم يبدو صعب المنال، إن لم يكن مستحيلًا، وتجربة الحوثيين مع حزب «المؤتمر الشعبي العام» كشريك لهم في السلطة خير شاهد، فهم يرفضون تداول رئاسة المجلس السياسي الأعلى مع المؤتمر منذ شكلوه معًا لإدارة الدولة عام ٢٠١٦م، على الرغم من أن الاتفاق ينصُ على رئاسة المجلس بالتناوب بين الشريكين كل ستة أشهر، لكنهم منذ ثماني سنوات يحتكرون رئاسته، ولا يسمحون للمؤتمر بأخذ دوره وحقه الطبيعي في التداول

كم أن تصفيتهم لشريكهم في السلطة، علي عبدالله صالح، في ٤ ديسمبر ٢٠١٧م، والذي سلم لهم مؤسسات الدولة، يقدم مثالًا حيًا على استحالة قبول الحوثيين للشراكة وتداول السلطة مع الأطراف السياسية اليمنية الأخرى، وهذا يعود كما أكدنا عليه لطبيعة أيديولوجيا الجماعة المرتكزة على نظرية الحق الإلهي في الحكم، والاصطفاء الرباني للسلالة، التي لا تقبل القسمة مع أحد

على أن الرؤية تناولت أيضًا قضايا أخرى، من قبيل الحقوق والحريات والقضايا الاقتصادية، آثرنا عدم التعرُض لها خشية الإطالة، واكتفينا بمناقشة الشق السياسي من الرؤية كونه محور اهتمامنا، ولأنها كذلك لا تختلف عن سابقتها من القضايا التي فرغنا منها، لجهة كونها قضايا استهلاكية يدحضها الواقع ويكشف زيفها وعدم جديتها، ولا طائل من إعادة التعرُض لها وتكرار مناقشتها

رابعًا:
قراءة في مدونة
السلوك الوظيفي

ماذا تعني «مدونة السلوك»؟

ظـهرت مدونـات السـلوك فـي النصف الثانـي من الـقرن الـعشرين، بـهدف تحديد الـقيم والمعـايير والمبـادئ التـي تتصل بأخلاقيـات العمل وسـلوك الموظف، وتحديد ما هو مرغوب ومـا هو غير مرغوب من السـلوك، فـي إطـار ممارسـة الـعمل وبيئتـه، وإرشـاد الموظـفين إلـى الضوابط السـلوكية والأخلاقيـة التـي يجب الالتزام بهـا فـي التعـامل مـع المواطنين، أو زملائـهم من الرؤسـاء والمرؤوسين، وكذا التعـامل مـع مستلزمـات الوظيفـة ومتعلقاتهـا، مـع ضرورة أن تكون الـقيم والمعـايير والمبـادئ والضوابط التـي تستند إليهـا مستمدة من الثقافـة والـقيم العامـة المشتركـة فـي المجتمـع، وإلا كان دورهـا سـلبيًا[١٥٤].

وتُـعدُ «مدونـة السـلوك الوظيفـي» وثيقـة متعارفًـا عليهـا فـي مـعظم الدول، لتـعبر عن حـقوق وواجبـات الموظف فـي المؤسسـات الحكوميـة، وتحدد طبيعـة العلاقـة بين الموظف ورؤسـائه ومرؤوسيـه ومؤسستـه، كمـا تؤكد علـى أهميـة حياديـة الوظيفـة العامـة، والنـأي بهـا عن التجاذبـات والممـاحكات السياسيـة والحزبيـة، والابتعـاد بهـا عن العرقيـة والمذهبيـة والعنصريـة، كمـا تؤكد المدونـة علـى قيم الأخلاق والنزاهـة والحد من الفسـاد أثنـاء ممارسـة الوظيفـة[١٥٥].

وتُبرز المدونـة أهميـة الالتزام بمعـايير الجدارة والكفـاءة العلميـة والعمليـة فـي التـعيين للوظيفـة العامـة، كمـا تركز علـى تحديد التزامـات المؤسسـة تجـاه الموظف، والتـي تشمل الراتب المنـاسب والمكافـآت والترقيـات، وتوفير التـأمين الصحـي لـه ولأسرتـه، وضمـان راتب تقـاعدي مُجز عند إحالـة الموظف للمعـاش صونًـا لكرامتـه وإنسـانيته[١٥٦].

١٥٤. مدونـة السـلوك الوظيفـي التابعـة لـلحوثيين خطوة لتعـقيد الصراع.. مفـهوم «مدونـة السـلوك»، مركز المخـا للدراسـات الإستراتيجيـة، ٢٠٢٢/١٢/٠٧م: ص٤-٥، علـى الرابط التالـي
https://mokhacenter.org/pdf/4216mokhacenter349.pdf

١٥٥. «مدونـة السـلوك الوظيفـي» الحوثيـة تـعصُب وجـهل بـاليمن، د. مطـهر العباسـي، المنتصف نت، فـي: ٢٠٢٢/١١/١٩م، علـى الرابط التالـي
https://www.almontasaf.net/news78827.html

١٥٦. المرجع السابق.

الرؤى الحوثية مكملة لبعضها في مشروع واحد

كانت الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، الصادرة في مارس ٢٠١٩م، قد أوصت في موضوع الحكم الرشيد الذي جاء ضمن محور منظومة إدارة الحكم، بضرورة عمل «مدونة سلوك»، بذريعة «تطوير وتعميم برنامج متكامل حول الممارسات السلوكية لمبادئ الحكم الرشيد لموظفي الدولة، يشمل: دليلًا لممارسة الحكم الرشيد لكل مستوى من المستويات الوظيفية، ومدونة سلوك، وبرنامج تدريبي للمدراء والموظفين، ونظام تقييم سنوي لمستوى ممارساتهم للحكم الرشيد»[١٥٧]. وبالفعل صدر في ٦ نوفمبر ٢٠٢٢م، قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى[١٥٨]، التابع لجماعة الحوثي، باعتماد وثيقة «المدونة العامة للسلوك الوظيفي»[١٥٩].

واللافت أن الرؤى الحوثية تتناسل من بعضها البعض، ويُكمل بعضها الآخر، وتصبُ جميعها في مسار واحد إلى غاية واحدة هي إعادة تشكيل الهوية والتمكين للمشروع الحوثي. كما يلاحظ أن جماعة الحوثي تتعاطى مع الشعب كجزر منفصلة عن بعضها البعض، بحيث تستهدف كل قطاع بما يناسبه؛ فوثيقة الشرف القبلية استهدفت القبائل، والرؤية الوطنية لبناء الدولة استهدفت القطاع السياسي والاقتصادي والإعلامي والاجتماعي، في حين استهدفت مدونة السلوك الوظيفي قطاع الموظفين، أما ورقة التعليم -وهي الوثيقة الخامسة في ورقتنا هذه- فقد وُجهت لقطاع المعلمين والطلاب، في حين تكفلت بقطاع الجيش اللجنة الثورية التابعة لجماعة الحوثي، والتوجيه المعنوي الملحق بها. ولن يتوقف الأمر عند هذا الحد، إذ بحسب مهدي المشاط، رئيس المجلس السياسي الأعلى، التابع لجماعة الحوثي: «فإن هذه المدونة واحدة من الخطوات التي ستتوالى، والبرامج التي ستُعلن وتدشن تباعًا في سياق تنفيذ خطط العام ١٤٤٤هـ.. مؤكدًا أن الأهم من إنجاز المدونة هو تطبيقها من قبل الجميع»[١٦٠].

---

١٥٧. الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة- الحكم الرشيد، مرجع سابق: ص٣٤.

١٥٨. صدور قرار رئيس المجلس السياسي باعتماد وثيقة المدونة العامة للسلوك الوظيفي، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) التابعة لسلطة جماعة الحوثي، في: ٢٠٢٢/١١/٦م، على الرابط التالي

https://www.saba.ye/ar/news3210125.htm

١٥٩. نص مدونة السلوك الوظيفي وأخلاقيات العمل في وحدات الخدمة العامة، الثورة نت، على الرابط التالي:

https://shorturl.at/ahy25

١٦٠. الرئيس المشاط يدشن مدونة السلوك الوظيفي، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) التابعة لسلطة جماعة الحوثي، في: ٢٠٢٢/١١/٧م، على الرابط التالي

https://www.saba.ye/ar/news3210244.htm

فالرؤيـة الوطنيـة التـي أوصت بمدونـة سلوك وظيفـي، وهو مـا حصل، أوصت كذلك بإنجاز رؤيـة خاصـة لمـا أسموه «الهويـة الإيمانيـة». ومن المرجـح أن تكون هـي الخطوة التاليـة ضمن الخطوات التـي القادمـة والبرامـج التـي سيُعـلن عنهـا تباعًـا حسب «المشـاط». ومن غير المستبـعد أن تكون جماعـة الحوثـي قد قطـعت شوطًـا كبيرًا فيهـا، فهـي تسـابق الزمن فـي الدفـع بمشروعهـا. ومن المتوقـع كذلك أن تكون وثيقـة الهويـة أشد قسوة علـى اليمنيين بطابعهـا الطائفـي السلالـي المستـفز، وأن تكون موجهـة -هذه المرة- لكل قطاعـات الشـعب وشرائحـه، بلا استثنـاء، وملزمـة لـهم؛ وستـعمل الجماعـة علـى تعميمهـا عبر كل الوسـائل المحتكرة بأيديهـا، إذ كلمـا أحرزت تقدُمًـا عسكريًـا أو مكسبًـا سياسيًـا بـادرت لإظهـار بـعض ملامـح مشروعهـا السياسـي، الذي يتشكل تباعًـا وفـق نظريـة الإمامـة «الولايـة»، بحمولتهـا الطائفيـة والسلاليـة

نظرة أولية في محتوى وتوجُه المدونة

تُفصـح المدونـة عن نظرة الحوثيين الخاصـة إلـى قطـاع الـعمل الحكومـي باعتبـاره المجـال الحيوي للجماعـة، وسـاحة نشـاطها وحـقل تجاربهـا ومخزونهـا الإستراتيجـي لتغذيـة التنظيم بـالكادر البشري. وتحرص الجماعـة علـى احتوائـه والسيطرة عليـه وتحويلـه إلـى مـا يشبـه قطاعًـا تنظيميًـا خاصًـا بالحركـة. وفـي هذا السيـاق تـعمل جماعـة الحوثـي علـى أدلجـة الوظيفـة العامـة، وسـلخ قطـاع مـهم من الشـعب من ولائـه الوطنـي، وسوقـه قسرًا فـي مصب ولاء طائفـي سلالـي لاستكمـال حلقـات حوثنـة الدولـة واحتوائهـا، وتسخيرهـا فـي تمكين المشروع الحوثـي

وقد خـلت المدونـة من ذكر أي حـقوق قانونيـة لـلكادر الوظيفـي، فيمـا حشدت الواجبـات المفروضـة عليـه فـي مسـعى لـعسكرة الوظيفـة العامـة بـقوانين صارمـة، لا علاقـة لهـا بالـقوانين النـافذة، بمـا فـي ذلك الدستور نفسـه الذي تزعم المدونـة أنـه أحد مرجعياتهـا. تـلك الإجراءات الصارمـة تـعمدت التضييـق علـى موظفـي الدولـة ممن يرفضون الإذعـان والسير وراء الحوثيين والتسـليم بـأفكارهم ومشروعـهم، ضمن توجُـه مـقصود لتطفيشـهم ودفعـهم للتخلـي عن وظائفـهم، ومن ثم إحلال منتسبـي الجماعـة مكانـهم، لتـغدو الدولـة بكل أجهزتهـا جزءًا من المنظومـة الحوثيـة، وأحد تـعبيرات دولتهـا الجديدة

ولا تتضمن المدونـة أي جوانب تـأهيل وتطوير لأداء الموظف وإكسـابه مهـارات عمليـة. أمـا فـي جـانب الحـقوق الوظيفيـة، وهـي النقطـة الأهم التـي كان ينبغـي تأكيدهـا فـي المدونـة بوضوح، فـلم تـقترب منهـا علـى الإطلاق، وأولهـا حـقُ الموظف فـي الاختيـار، أي حقُّـه الطبيعـي فـي أن يـقبل أو يرفض التوقيـع علـى المدونـة، وحقـه القانونـي الأصيل فـي الراتب والحـافز، وبقيـة الحـقوق الأخرى من الترقيـات والمكافـآت والبدلات والتـأمين الصحـي والتقـاعدي وغيرهـا. فالمدونـة كانت حزمـة واجبـات مفروضـة علـى الموظف لا باعتبـاره موظف دولـه تُرعـى حقوقـه ومصالحـه، ولكن باعتبـاره أجيرًا لدى جماعـة يـعمل في خدمتها بلا مقـابل، وكلُ مـا يتحصل عليـه آخر الشـهر هو «توضيـح الإجراءات والتعليمـات المشتملة علـى حـقوق الموظف من حيث التدرُج فـي السـلم الوظيفـي، والرواتب، والمكافـآت، ونظم الترفيعـات، والترقيـات، وسـائر الحـقوق الماليـة الأخرى كالتقـاعد، والتـأمين الصحـي»[١٦١].

هذا النصُ المخـاتل يتنصل من كل الحـقوق التـي جـاء علـى ذكرهـا، فـهو يـقول توضيـح فـقط، ولا يـقول بالحـق والإلزام والواجب المستحـق. فـالموظف مـلزم ومسئول عن الـعمل طوال الشـهر والسنـة، فـي مقـابل التزام الوحدة التـي يـعمل بهـا، بـأن تـقوم كلُ شـهر، وكلُ سنـة، بـتوضيـح الإجراءات والتعليمـات المشتملـة علـى حقوقـه وكفـى

فمدونـة السـلوك تنظر إلـى الوظيفـة الحكوميـة باعتبارهـا «مسـألة تعبُديـة»، أي جزءًا من العبـادات، شـأنها شـأن الصلاة والصيـام، ينـال صاحبهـا الثواب والأجر من الله فـي الآخرة، مـا يعنـي عدم اشتراطهـا حصول الموظف علـى راتبـه وحوافزه الوظيفيـة. وبواسطـة العبـاءة الدينيـة الشوهـاء تريد المدونـة إنتـاج المواطن «الموظف» التابـع، المؤمن بخرافـة الولايـة والاصطفـاء، مـا يسـهم بالتالـي فـي اصطنـاع مشروعيـة شـعبية شكليـة يلـهث وراءهـا الحوثيون، ويعمـلون علـى ترسيخهـا عبر التلـقين المستمر وغسل الأدمغـة

١٦١. مدونة السلوك الوظيفي، مرجع سابق: ص١.

مدونة السلوك الوظيفي تُلغي الحقوق في رؤية بناء الدولة

طريقة الحوثيين المعتادة، تدبيج المرجعيات الدستورية لوثائقهم ثم الضرب بها عرض الحائط، وتسطير الوعود البراقة في وثيقة ما ثم إلغاءها بجرة قلم في وثيقة أخرى، دون أن يطرف لهم رمش. فالرؤية الوطنية كانت قد أكدت على الدستور ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني والقوانين والتشريعات الأساسية، ورؤى وتصوُرات الأحزاب، كمرجعيات شاملة ومنطلقات أساسية لها، ثم نسفت ذلك كله بما يُسمى «الهوية الإيمانية». وفي حين أقرُ جماعة الحوثي في الرؤية الوطنية مجموعة من البنود والتوجيهات المتعلقة بالحقوق، لم يلبثوا أن شطبوها بشكل تلقائي في مدونة السلوك الوظيفي التي كانت قد أكدت من جانبها على أن الرؤية الوطنية نفسها ضمن مرجعياتها، من ذلك على سبيل المثال الحقوق التالية الواردة في الرؤية الوطنية والتي تجاهلتها المدونة

١. في جانب الحقوق والحريات والإعلام[١٦٢]

- تعزيز قيم المواطنة وثقافة الولاء الوطني، ومبادئ حقوق الإنسان وقيم العدالة وسيادة القانون والمساواة وعدم التمييز

٢. في الهوية والثقافة[١٦٣]

- ترسيخ الهوية الوطنية الواحدة الشاملة والجامعة لكافة مكونات المجتمع، كأساس لبناء الدولة اليمنية الحديثة

٣. في المنظومة الرقابية[١٦٤]

- تعزيز الرقابة المجتمعية على أداء مؤسسات الدولة والخدمات عبر آليات منظمة وواضحة

٤. في العدالة الاجتماعية[١٦٥]

- إصلاح هيكل الأجور واعتماد مفهوم الدخل بدلًا من الأجر أو الراتب، أي الأخذ في الاعتبار البدلات والمكافآت والحوافز، وليس الراتب الأساسي

١٦٢. الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، مرجع سابق: ص٣٦.
١٦٣. المرجع السابق: ص٤٠.
١٦٤. المرجع السابق: ص٣٧.
١٦٥. المرجع السابق: ص٣٩.

٥. في الخدمة المدنية [١٦٦]

- تطوير نظام الأجور والمرتبات بما يتلاءم والمتغيرات الاقتصادية.

- وضع وإقرار رؤية شاملة لمواجهة مشكلة تعثُّر صرف المرتبات في ظل العدوان.

٦. في الحكم الرشيد[١٦٧]

- تطوير وتعميم برنامج متكامل حول الممارسات السلوكية لمبادئ الحكم الرشيد لموظفي الدولة

- تعزيز الرقابة المجتمعية على أداء مؤسسات الدولة والخدمات عبر آليات منظمة وواضحة

- تمكين المجتمع المدني من الرقابة والتقييم لممارسة أجهزة الدولة والحكومة لمبادئ الحكم الرشيد

- تحسين درجة النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.

وهكذا سلبت المدونة من الموظفين حقوق المواطنة والعدالة وسيادة القانون والمساواة وعدم التمييز، كما أكدتها الرؤية الوطنية، وأرهقتهم بمزيد من الأعباء دون أدنى اعتبار لتلك الرؤية والدستور؛ ونسفت كل ما أقرته الرؤية الوطنية بشأن الممارسات السلوكية لمبادئ الحكم الرشيد لموظفي الدولة، وحظرت عليهم ممارسة دورهم في مكافحة الفساد والرقابة وتقييم أداء أجهزة الدولة، معتبرة أن فضح أو تسريب أي وثيقة عن الفساد يُعدُ إخلالًا بالوظيفة يتمُ محاسبة فاعله، كما حرمتهم من الراتب وجميع حقوقهم المستحقة وفق الدستور وقانون الخدمة المدنية، وجعلت منهم قطيعًا يساق بلا اختيار، ويعمل بلا مقابل، وينفذ بلا اعتراض

١٦٦. المرجع السابق: ص٥٠.
١٦٧. المرجع السابق: ص٣٤، ٣٥، ٣٨.

الأهداف «المركزية» في مدونة السلوك الوظيفي

طبقًـا لرئيس المجـلس السياسـي الأعلـى، التابـع لجماعـة الحوثـي، مـهدي المشـاط، فـإن المدونـة لأجل الارتقـاء والأداء المتميز لرجل الدولـة، وتصحيـح مفـهوم الوظيفـة العامـة باعتبارهـا مسئوليـة لخدمـة النـاس فـي المقـام الأول، وينظر إليهـا نظرة مقدسـة، أخلاقيـة ودينيـة وقيميـة وإنسـانية[١٦٨]. تـلك هـي الأهداف المعلنـة من قبل واضعـي المدونـة، التـي لا تتسـق ومضمونهـا كسـائر الوثائـق الحوثيـة الأخرى التـي تنصُ علـى قضايـا وتـعمل بخلافهـا. ومن خلال تحـليل محتوى المدونـة تحـليلًا فاحصًا يمكن الخروج بجملة من الأهداف المركزيـة التـي تأتـي ضمن منظومـة الأهداف الإستراتيجيـة لكل الوثائـق والرؤى الحوثيـة المكملـة لبعضهـا، بدءًا من الوثيقـة الفكريـة إلـى وثيقـة الشرف القبليـة إلـى الرؤيـة الوطنيـة لبنـاء الدولـة، وصولًا إلـى مدونـة السـلوك الوظيفـي، وليس آخرهـا ورقـة التعـليم، التاليـة، ثم رؤيـة «الهويـة الإيمانيـة» المتوقـع صدورهـا فـي أي لحظـة فـي سيـاق البرامـج والخطط الحوثيـة التـي بشر بهـا «المشـاط»

وأهم أهداف المدونـة -من وجهـة نظر البـاحث- تتـلخص فـي أربعـة أمور مركزيـة أسـاسية، هي

١- تكريس الهوية الإيمانية (الحوثية) كبديل عن الهوية الوطنية.

٢- إلغاء المرجعيات الجمهورية، وإحلال مرجعيات طائفية مكانها.

٣- تجريف بنية الدولة اليمنية، وبناء دولة الطائفة على أنقاضها.

٤- إلغـاء التـعدُد المذهبـي والـفكري والسياسـي لصالـح واحديـة التوجُـه فكريًـا ومذهبيًـا وسياسيًـا

وسوف نـناقش كل هدف علـى حدة، من خلال نصوص المدونـة ومقارنتهـا بنصوص وثائـق أخرى أكدت المدونـة نفسـها أنهـا تمثل مرجعيتهـا القانونيـة

١٦٨. الرئيس المشاط يدشن مدونة السلوك الوظيفي، مرجع سابق.

١. تكريس الهوية الإيمانية (الحوثية) كبديل للهوية الوطنية

مـع ظـهور الحوثيين علـى السـاحة اليمنيـة وهنـاك هويتـان تتصارعـان، هويـة جماعـة الحوثـي التـي تطلـق عليهـا مسمـى «الهويـة الإيمانيـة»، ولا تخـلو منهـا الوثائـق والرؤى الحوثيـة، والهويـة اليمنيـة الوطنيـة التـي تـعبر عن قيم ومبـادئ وثقافـة وحضـارة وعـقيدة مـعظم اليمنيين. فمـاذا يعنـي الحوثيون بمـا يسمُونـه «الهويـة الإيمانيـة»؟

«الهويـة الإيمانيـة» هـي الشـغل الشـاغل لـلحوثيين، ومحور اهتمامـهم ومدار تـفكيرهم، وهـي مشروعـهم ووسيلتـهم وغايتـهم فـي آن واحد. إنهـا كلمـة السر فـي مشروع الحوثيين، ونجاحـهم فيـه يـعتمد بشكل أسـاس علـى نجاحـهم فيهـا. وهـي تختزل المشروع الحوثـي بكل أبعـاده السياسيـة والدينيـة. وعندمـا ستستوطن «الهويـة الايمانيـة» الحوثيـة وتستـقر، سيثبت معهـا المشروع الحوثـي ويستـقر، ويجد أسبـاب حياتـه وبقائـه، وفـي حـال لم تجد لهـا مكانًـا فـي عـقول وقـلوب اليمنيين لن يجد مشروعـهم مكانًـا علـى أرض اليمن

و«الهويـة الإيمانيـة» هـي معتـقدات الحوثيين المذهبيـة والفكريـة والسياسيـة، التـي تشرعن لـهم مزاعم الحـق الإلهـي فـي الحكم، بـاسم «الولايـة»، وتمنحـهم تفوُّقًـا عرقيًـا بـاسم «آل البيت»، وتفضلـهم علـى النـاس وتميزهم بدعوى «الاصطفـاء». إنهـا تـعبير دينـي كثيف، مثـقل بأحمـال مذهبيـة وسلاليـة وطائفيـة، يراد ترسيخهـا كعـقيدة يحـاكمون النـاس إليهـا، ويحكمون عليـهم من خلالهـا. وقد حرصت مدونـة السـلوك الوظيفـي علـى الإشـارة إليهـا فـي أكثر من موضـع من الوثيقـة لتـعزيز الـفكرة وتمريرهـا ضمن مدونـة وظيفيـة من المـفترض ألا شـأن لهـا بمثل هذه المفـاهيم الطائفيـة

وقد جـاءت الإشـارة الأولـى للهويـة فـي مقدمـة المدونـة، التـي كتبت بـاسم مـهدي المشـاط، مؤكدًا فيهـا أن إطلاق الـعمل بمدونـة السـلوك الوظيفـي يأتـي «اعتزازًا بهويتنـا الإيمانيـة»[١٦٩]. ثم جـاء ذكرهـا فـي تـعريف المدونـة بأنهـا «مجموعـة من المبـادئ، والـقيم، والـقواعد السـلوكية، والأخلاقيـة، والمهنيـة، المنبثقـة من هويتنـا الإيمانيـة»[١٧٠]. ثم تكررت فـي الأهداف: « تـعزيز، وتقويـة روح الولاء لله عز وجل، ولرسولـه، من خلال بنـاء الهويـة الإيمانيـة لموظفـي الدولـة»[١٧١].

١٦٩. مدونة السلوك الوظيفي، مرجع سابق: ص٧.
١٧٠. المرجع السابق: ص١٠.
١٧١. المرجع السابق: ص١٠.

ومرة أخرى يُعـاد ذكرهـا فـي الإطـار المرجعـي للمدونـة، وهـي السـادس فـي ترتيب المرجعيـات: «الهويـة الإيمانيـة، والآداب والأخلاق الإسلاميـة»[١٧٢]. وأخيرًا جـاءت فـي التزامـات وحدات الخدمـة العامـة تجـاه المجتمـع: «الـعمل مـع بقيـة الجهـات علـى تفـعيل البرامـج والأنشطـة التـي تحـافظ علـى الهويـة الإيمانيـة»[١٧٣].

لكن ماهـي النتائـج المترتبـة علـى هذه التعبئـة الدينيـة تحت لافتـة «الهويـة الإيمانيـة»؟ ومـاذا ينتظر الحوثيون من موظفـي الدولـة بـعد إقناعـهم بـهذه القضيـة وغسل أدمغتـهم بهـا؟ تجيب المدونـة نفسـها علـى هذا التسـاؤل من خلال الإشـارة إلـى أن المسئوليـات الملقـاة علـى عاتـق الموظـفين فـي وحدات الخدمـة العامـة -بـعد أن يكونوا قد تشربوا مفـاهيم الهويـة الإيمانيـة- تتـلخص فـي التالـي[١٧٤]:

١-تبنـي المواقف الواضحـة من أعداء البـلد والأمـة، والاشتراك بفاعليـة فـي أنشطـة التعبئـة العامـة

٢-الالتزام بمبدأ الولايـة لله عز وجل ورسولـه والذين آمنوا، وذلك بالاتبـاع الصـادق والعملـي فـي الموقف والنظرة والتوجُه

٣-السـعي المستمر للارتقـاء الإيمانـي من خلال التفـاعل الجـاد مـع الدورات الثقافية والبرامج التربوية

ويعنـي ذلك باختصـار خلـع الهويـة الوطنيـة اليمنيـة وارتداء الهويـة الحوثيـة الطائفيـة، وإعلان الولاء المطلـق لزعيم الجماعـة، عـلم الـهدى وقرين الـقرآن، كحـاكم أوحد يمتـلك البلاد والعبـاد. وهكذا يتمُ دمـج فئـة كبيرة من الشـعب فـي مشروع «الهويـة الإيمانيـة»، لا كمواطنين بل كرعايـا فـي قطيـع الأتبـاع. وتصبـح «فكرة الولايـة لزعيم الحركـة عبدالملك الحوثـي عودة إلـى الله وتصحيحًـا لمسـار الإيمـان»[١٧٥]

١٧٢. المرجع السابق: ص١٢.
١٧٣. مدونة السلوك الوظيفي، مرجع سابق: ص٢٠.
١٧٤. مدونة السلوك الوظيفي، مرجع سابق: ص٢١.
١٧٥. مـا دوافـع وتبعـات إقرار الحوثـي مدونـة سـلوك وظيفـي بـاليمن؟، أشرف الفلاحـي، عربـي٢١، فـي: ٢٠٢٢/١١/١٧م، علـى الرابط التالـي
https://shorturl.at/oKN03

والذين يرون خلاف ذلك، ويشنُون هجومهم على المدونة «مشكلتهم مع الله، وتوجيهاته، وليست مع أنصار الله»[١٧٦]، بحسب ضيف الله الشامي، وزير إعلام حكومة صنعاء التابعة لجماعة الحوثي

ونجد أن غايات فرض «الهوية الإيمانية» تكمن «في السعي لإذابة الهوية الوطنية التي تكونت خلال العقود الماضية وارتبطت بالنظام الجمهوري، وفكرة حكم الشعب نفسه بنفسه، وغيرها من الحقوق السياسية، التي صارت في الواقع جزءًا من الماضي مع الحوثيين، وبات هناك فراغ كبير في التثقيف السياسي يسعى الحوثيون لملئه من خلال هذه المدونات والوثائق التي تسعى لإحلال ما يُسمى (الهوية الإيمانية) محل الهوية الوطنية، وتصبح فكرة الولاية المرتبطة بوصية دينية بديلًا للنظام الجمهوري المرتبط بإرادة الشعب»[١٧٧].

٢. إلغاء المرجعيات الجمهورية وإحلال مرجعيات طائفية مكانها

كانت الرؤية الوطنية لبناء الدولة قد وضعت الإسلام والجمهورية ضمن مبادئها العامة، والدستور ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني ورؤى الأحزاب ضمن مرجعياتها، غير أنه لم يصح من ذلك كله سوى مرجعية «الهوية الإيمانية»، التي كانت واحدة من المبادئ العامة للرؤية، بيد أنها كانت المرجعية الوحيدة في حقيقة الأمر. وبالمثل، عمدت مدونة السلوك الوظيفي إلى الشيء نفسه، فذكرت أن مرتكزاتها الأساسية هي القرآن والهدي النبوي، وأن مرجعياتها الدستور اليمني والقوانين والأنظمة ذات العلاقة، ووثيقة الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية. لكنها أضافت إلى كل ما سبق ليس «الهوية الإيمانية» وحسب، كما فعلت الرؤية الوطنية، بل زادت عليها التالي[١٧٨]:

- عهد الإمام علي بن أبي طالب لمالك الأشتر.
- دروس ومحاضرات من هدي القرآن الكريم. (لحسين بدر الدين الحوثي).
- خطابات ومحاضرات قائد الثورة. (زعيم الجماعة عبدالملك بدر الدين الحوثي).
- الهوية الإيمانية، والآداب والأخلاق الإسلامية.

---

١٧٦. انظر حساب ضيف الله الشامي على منصة (X)، في: ٢٠٢٢/١١/١٢م، على الرابط التالي:
https://twitter.com/DhaifAlShami650/status/1591483225549205511

١٧٧. ما دوافع وتبعات إقرار مدونة السلوك، أشرف الفلاحي، مرجع سابق.

١٧٨. مدونة السلوك الوظيفي، مرجع سابق: ص١٢.

وهنـا نـلحظ خطوة حوثيـة متقدمـة علـى تـلك التـي فـي الرؤيـة الوطنيـة صوب توسيـع دائرة مرجعياتـهم الخاصـة. لـقد أظـهر الحوثيون هذه المرة جرأة أكبر فـي الإفصـاح عن مرجعياتـهم الدينيـة بصبغتهـا الطائفيـة الصرفـة، وهم وإن كانوا قد زجُوا بالـقرآن الكريم والـهدي النبوي والدستور إلـى سـاحة المدونـة فمـا ذلك إلا لذر الرمـاد فـي الـعيون، وإلا فإنـهم لا يـعدلون بمرجعياتـهم الخاصـة أي مرجعيـة أخرى، ولذا نجدهم يكثرون فـي المدونـة من الاستشـهاد بعـهد الإمـام علـي بن أبـي طـالب لمـالك الأشتر، ولم يستشـهدوا بمـادة واحدة من الدستور الذي ينصُ فـي مادتـه (٢٤) علـى: «تكـفل الدولـة تكافؤ الـفرص لجميـع المواطنين سياسيًـا واقتصاديًـا واجتماعيًـا وثقافيًـا، وتصدر الـقوانين لتحقيـق ذلك»[١٧٩]. فيمـا ينصُ القـانون رقم (١٩) لسنـة ١٩٩١م بشـأن الخدمـة المدنيـة، فـي المـادة (١٢) فـقرة (ج): «يـقوم شـغل الوظيفـة العامـة علـى مبدأ تكافؤ الـفرص والحـقوق المتسـاوية لجميـع المواطنين دون أي تمييز، وتكـفل الدولـة وسـائل الرقابـة علـى تطبيـق هذا المبدأ»[١٨٠]. وفـي جـانب حمايـة حـقوق الموظف ينصُ القـانون فـي المـادة (١٢٧): «يتمتـع الموظف بالحمايـة الكافيـة لضمـان عدم معاقبتـه أو فصلـه أو حرمانـه من حـق وظيفـي لـه، بسبب عضويتـه النقابيـة أو بسبب مشـاركته فـي أنشطتهـا الاعتياديـة»[١٨١].

لم يستشـهد الحوثيون فـي مدونتـهم بمثل هذه المواد الدستوريـة، كمـا لم يفعـلوا ذلك فـي رؤيتـهم لبنـاء الدولـة، لأن الدستور هو أسـاس المرجعيـة الجمهوريـة وحاميهـا، بينمـا هم يتجـهون لبنـاء مشروعـهم السياسـي بمرجعيـات أخرى بـعيدًا عن النظـام الجمـهوري

وكنـا قد توصلنـا سـابقًا -فـي تناولنـا للوثيقـة الفكريـة والثقافيـة- إلـى أن تـلك الوثيقـة قـعدت وأصـلت الأسـاس النظري للجارودية الزيديـة كمرجعيـة عُليـا لجماعـة الحوثـي، وهذه العـقيدة المذهبيـة بمـا تحملـه من غـلو تـعدُ أسـاس عقيدتـهم وهويتـهم الإيمانيـة بكل أبعادهـا الطائفيـة والعنصريـة

١٧٩. انظر: دستور الجمهورية اليمنية، المركز الوطني للمعلومات، على الرابط التالي:
https://yemen-nic.info/yemen/dostor.php

١٨٠. انظر: قانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م بشأن الخدمة المدنية، المركز الوطني للمعلومات، على الرابط التالي:
https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11315

١٨١. المرجع السابق.

فالهويـة الإيمانيـة التـي جعلوهـا مرجعيتـهم العليـا، فـي كل من الرؤيـة الوطنيـة لبنـاء الدولـة ومدونـة السـلوك الوظيفـي، ليست -فـي الواقـع- سوى العـقيدة الجارودية (الزيديـة)، التـي أدخـلت نظريـة «الوصيـة» إلـى الزيديـة، وقصرت الإمامـة علـى «البطنين» وذريتهمـا، وكـفرت[١٨٢] من خالفهـا فـي ذلك، علـى الرغم من أن الإمـام زيد كان يرى جواز إمامـة المـفضول مـع وجود الفـاضل[١٨٣]. وقد اختفـى بموتـه المذهب الزيدي الأول الذي كان عليـه، فيمـا تحول أتبـاع الإمـام الهـادي إلـى جارودية[١٨٤].

وبالـعودة إلـى مدونـة السـلوك الوظيفـي ومرجعياتهـا الأسـاسية، نجد أنهـا كانت أكثر وضوحًا فـي تحديد ملامـح وأطر مرجعيتهـا القانونيـة «المذهبيـة» الطائفيـة التـي تمثـلت فـي عـهد الإمـام علـي، ومحـاضرات حسين وعبدالمـلك الحوثـي، و«الهويـة الإيمانيـة» التـي أشرنـا قبلُ إلـى جذورهـا المذهبيـة. تـلك هـي منظومـة المرجعيـة الحوثيـة لبنـاء الدولـة الجديدة بمواصفاتهـا المذهبيـة الجارودية التـي يعمـلون علـى إحيائهـا فـي أوسـاط اليمنيين عبر تـلك الوثائـق بمـا تحملـه من طائفيـة وعنصريـة وتعـال عرقـي، لتحل محل المرجعيـة الدستوريـة للنظـام الجمـهوري الذي يجري تقويضـه من الداخل بـعمل دؤوب ومنظم ومنهجيـة مدروسـة.

وهذا تحديدًا مـا أكده عضو المجـلس السياسـي الأعلـى، التابـع لجماعـة الحوثـي، صالـح هبرة بقولـه: «إن الـغرض من (الهويـة الإيمانيـة) القضـاء علـى الدستور ومرجعيتـه، واستبدالـه بمرجعيـة أخرى، ومن (مدونـة السـلوك الوظيفـي) القضـاء علـى قوانين السـلطة المحليـة ومعـايير التوظيف السـابقة، ليتسنـى لنـا توظيف من نريدهم من أتباعنـا، وفصل من لا نريد، كمـا أن هذه (المدونـة) بمثابـة إعلان الوداع، وآخر مسمـار فـي نـعش النظـام الجمـهوري، وهو مـا كنـا منذ البدايـة نـعمل علـى تحقيقـه، فـلم يبـق من الجمهوريـة سوى (العـلم والطير والنشيد الوطنـي)، وقريبًـا سيتمُ تغييرهـا، وهكذا طبيعـة الحكم الـفردي وسـلطة المذهب؛ لأنـه لا يمكن قيـام حكم فردي بآليـة نظـام جمـهوري»[١٨٥].

١٨٢. الزيدية..نشأتها.. معتقداتها، إسماعيل بن علي الاكوع، مرجع سابق: ص٢٥.
١٨٣. الزيدية..نشأتها.. معتقداتها، إسماعيل بن علي الاكوع، مرجع سابق: ص١٦.
١٨٤. الزيدية..نشأتها.. معتقداتها، إسماعيل بن علي الاكوع، مرجع سابق: ص١٠٩.
١٨٥. انظر: حساب صالح هبرة على منصة (X)، في: ٢٠٢٢/١١/١٠م، على الرابط التالي:
https://publish.twitter.com/?query=https3%A2%F2%Ftwitter.com2%Fhapreh2%65Fstatus2%F1590785870067798016&widget=Tweet

٣. تجريف بنية الدولة اليمنية وبناء دولة الطائفة على أنقاضها

تسعى جماعة الحوثي لتجريف بنية الدولة اليمنية، وإعادتها قرونًا للوراء، وشطب كل ما حققه اليمنيون خلال العقود الماضية من إنجازات، على صعيد بناء الدولة وإرساء الحقوق والحريات العامة والنهج الديمقراطي التعدُدي. وتجهد الجماعة لتقويض النظام الجمهوري، وبناء دولة الإمامة الطائفية السلالية مكانه؛ وهي تسير في هذا المشروع والمخطط عبر العديد من الوسائل، من أبرزها: (أ) تغيير الولاء الوطني، (ب) تغيير اللوائح والأنظمة، (ج) إنشاء الكيانات الموازية

وبالعودة إلى مدونة السلوك الوظيفي نجدها تسهم بنصيب وافر من النصوص والتوجيهات المتعلقة بتغيير الولاء الوطني وتقويض مبدأ الانتماء للنظام الجمهوري، وإحلال مفهوم الولاء لأولياء الله أعلام الهدى وقرناء القرآن (وهم الحوثيون) والسير في ركابهم، كما سنرى

أ- تغيير الولاء الوطني

في هذا الجانب شددت المدونة في باب المسئوليات العامة للموظفين على التالي[١٨٦]:

- تبني المواقف الواضحة من أعداء البلد والأمة والاشتراك بفاعلية في أنشطة التعبئة العامة

- الالتزام بمبدأ الولاية لله عز وجل ورسوله والذين آمنوا، وذلك بالاتباع الصادق والعملي في الموقف والنظرة والتوجُه

- السعي المستمر للارتقاء الإيماني من خلال التفاعل الجاد مع الدورات الثقافية والبرامج التربوية

وفي باب المسئوليات والواجبات أكدت على[١٨٧]:

التربية الإيمانية والاهتمام بالبناء والتأهيل الثقافي والعلمي والعملي للموظفين، والتزكية النفسية والتقويم السلوكي

١٨٦. مدونة السلوك الوظيفي، مرجع سابق: ص٢١.

١٨٧. مدونة السلوك الوظيفي، مرجع سابق: ص١٨.

كلُ تـلك الموجهـات هدفهـا سـلخ الموظف/ المواطن اليمنـي من ولائـه الوطنـي لدولتـه ونظامـه الجمـهوري، بمـا يحملـه من مفـهوم دولـة المواطنـة المتسـاوية، إلـى مفـاهيم وولاءات مناقضـة لهـا، تؤسس لدولـة دينيـة (إماميـة/ حوثيـة) تحتكر لنفسـها كل الحـقوق وتـلزم رعاياهـا بكل الواجبـات

وفـي النقطـة التاليـة المتعلقـة بتـغيير اللوائـح والأنظمـة فـإن مدونـة السـلوك، وقبلهـا رؤيـة بنـاء الدولـة، ومـا سيصدر لاحقًـا عن جماعـة الحوثـي من وثائـق ولوائـح، جميعهـا تصبُ فـي خدمـة هدف إستراتيجـي رئيس هو تـقويض الدولـة اليمنيـة من داخلهـا عبر نسف وتـهميش تشريعاتهـا وإحلال تشريعـات بديلـة مكانهـا

ب- تغيير اللوائح والأنظمة

أحد طرقـهم فـي تـقويض بنيـة الدولـة استبدال الأنظمـة واللوائـح والـقوانين والمرجعيـات الدستوريـة للدولـة بـأخرى حوثيـة تحلُ محلهـا، وتكتسب القانونيـة والشرعيـة من خلال التطبيـق الصـارم لهـا ومعاقبـة مخالفيهـا. وفـي هذا الاتجـاه أكدت المدونـة علـى ضرورة «الامتثـال والاحترام للـقوانين، وتنـفيذ الأنظمـة واللوائـح، دون أي تجـاوز أو مخالفـة أو إهمـال»[١٨٨]. وهكذا يتبـع الحوثيون سياسـة الإحلال التدريجـي لقوانينـهم ولوائحـهم فـي مؤسسـات الدولـة لإزاحـة الـقوانين والأنظمـة واللوائـح الرسميـة المـعمول بهـا فـي إدارة الدولـة، كجزء من مخطط تقويضهـا من الداخل، وتدمير بنيتهـا التشريعيـة التـي تـقوم عليهـا، وإفراغهـا من مقومـات وجودهـا، بمـا فيهـا الإقصـاء الممنهج لمرجعيتهـا الدستوريـة العليـا

ج- إنشاء الكيانات الموازية

الطريـق الثـالث الذي يسلكه الحوثيون فـي تـقويض بنيـة الدولـة يتخذ أسلوب بنـاء كيانـات حوثيـة موازيـة وبديلـة لمؤسسـات الدولـة، تُقصيهـا وتـقوم بعملهـا. وكانت مـا تُـعرف بـ«اللجـان الثوريـة: هـي النواة الأولى لإنشـاء وتـأسيس هذه الكيانات الموازية التي عشـعشت وفرخت. ومن تـلك الكيانـات المؤسسـة العامـة للصناعـات الكهربائيـة والطاقـة المتجددة، واللجنـة التأسيسيـة للشبكـة الوطنيـة لـلتكافل الاجتماعـي، والهيئـة الوطنيـة لإدارة وتنسيـق الشئون الإنسـانية ومواجهـة الكوارث، والمجـلس الاقتصـادي الأعلـى. وهـي كيانـات ذات طابـع اقتصـادي بـغرض الجبايـة».

١٨٨. مدونة السلوك الوظيفي، مرجع سابق: ص١١.

وهنـاك كيانـات أخرى ذات طابـع أمنـي وتجسُسـي علـى المواطنين، مثل المركز الوطنـي لبنـاء الـقدرات ودعم اتخـاذ الـقرار، والمركز الوطنـي لـلتحكيم والتسويـة فـي المنازعـات الناشئـة عن تطبيـق أحكام الـقوانين الخاصـة، وهيئـة رفـع المظـالم، والهيئـة العامـة لشئون القبـائل، إضافـة إلـى جهـازي الأمن والمخـابرات، والأمن الوقائـي[١٨٩].

كمـا أنشـأ الحوثيون مـا يُسمـى بالهيئـة العامـة للأوقـاف لتـقوم بمهـام وزارة الأوقـاف، ومجلس إدارة الشئون الإنسـانية وهو كيـان يُشرف علـى مهـام وزارتـي الشئون الاجتماعيـة والتخطيط، ويُلغـي اختصاصاتهـا، ويجـعل التعـامل مـع المنظمـات المحليـة والدوليـة من مهامـه فـقط. إضافـة إلـى مـا يُسمـى بالهيئـة العدليـة لتحل بدلًا عن وزارة الـعدل والقضـاء الأعلـى

وعلـى الجـانب الاقتصـادي يذكر خبراء اقتصـاديون أن جماعـة الحوثـي بدأت منذ سيطرتهـا علـى مؤسسـات الدولـة فـي ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، بتنـفيذ خطـة منظمـة من أجل «القضـاء علـى مؤسسـات الدولـة التـي كانت عنوانًـا للنظـام الجمـهوري، واستبدال مسميـات أخرى بهـا، لطمس تاريـخ اليمن الجمـهوري بتدمير مؤسسـاته، وإنشـاء اقتصـاد طفيلـي، يـقتصر علـى النخبـة الحاكمـة المنتميـة إلـى سلالـة تسيطر علـى صنعـاء والمحافظـات المجـاورة، وتسخيرهـا لتحقيـق أهداف ذات أبعـاد طائفيـة ومذهبيـة وتشطيريـة، فـي سيـاق ممنهـج لتـقويض مفـهوم الدولـة اليمنيـة وأنظمتهـا القانونيـة والإداريـة»[١٩٠].

٤. إلغاء التعدُد المذهبي والفكري والسياسي لصالح واحدية التوجُه

تـعدُ المدونـة أداة تطـهير، وآليـة إضافيـة للقضـاء علـى من تبقـى من معارضـي جماعـة الحوثـي داخل المؤسسـات الحكوميـة، وإقصائـهم منهـا عبر فرضهـا عليـهم بالـقوة ووضعـهم أمـام خيـارات صعبـة، فإمـا الـقبول بالتبعيـة والانخراط فـي المشروع الحوثـي أو ترك الوظيفـة. فـالمشروع الحوثـي لا يـقبل التـعدُد السياسـي والتنوُع المذهبـي والـفكري

١٨٩. الكيانـات الموازيـة.. سلاح حوثـي يـهوي بالدولـة ويـفكك المجتمـع، صحيفـة الشرق الأوسط، فـي: ٢٠٢٢/٦/٢٥م، علـى الرابط التالي

https://shorturl.at/fpEW4

١٩٠. المرجع السابق نفسه.

ومرة أخرى، فـإن مدونـة السـلوك الوظيفـي أخذت بـاليمين مـا أعطتـه الرؤيـة الوطنيـة بالشمـال من حـقوق فـي التعدُديـة والحريـات العامـة، وهو مـا يكشف زيف دعـاوى الجماعـة من أساسـها فـي كل مـا يروجون لـه من حـقوق دينيـة وسياسيـة فـي وثائقـهم. وبالـعودة إلـى المدونـة نجدهـا ضيـقت علـى المعـارضين، وألزمتـهم بمـا لا يلزمـهم بـه الدستور، فذهبت فـي الأحكام الختاميـة[١٩١] إلـى فرض نفسـها قسرًا وإلزام جميـع الموظـفين بتوقيعهـا، والـعمل بمحتواهـا، واعتبارهـا المعيـار الوحيد لتـقييم أداء الموظف، فنصت علـى

- تـعدُ مدونـة السـلوك ميثـاق عمل مـلزم، ويجب علـى كل موظف فـي وحدات الخدمـة العامـة الاطلاع عليهـا والتعـهُد بـالالتزام بهـا

- علـى قيـادات ومدراء ورؤسـاء الأعمـال تحمُل مسئوليـة متابعـة موظفيـهم، والتـأكُد من مستوى التزامـهم بالـقواعد والسـلوكيات الواردة فـي هذه المدونـة، واعتبـار الالتزام ببنود المدونـة جزءًا من التـقييم الوظيفـي

- يجب علـى كل موظف عـام توقيـع تعـهُد بـالالتزام بـهذه المدونـة، ويتمُ الاحتفـاظ بنسخـة من التعـهُد فـي ملفـه الوظيفـي

وفـي ضمانـات تطبيـق المدونـة[١٩٢] شددت علـى ضرورة تـعميم المدونـة علـى جميـع منتسبـي وحدات الخدمـة العامـة، وعـقد الدورات واللقـاءات للتـعريف بأهدافهـا ومقاصدهـا، وأهميـة وضرورة الالتزام بأحكامهـا. وهو مـا يعنـي أن «إلزام الموظف بحضور الدورات الثقافيـة من شـأنه جـعل المعتـقدات الدينيـة التـي تتبناهـا الأقليـة الكبيرة (الحوثيـة) عـقيدة كل أطيـاف المجتمـع، بالإضافـة إلـى صـهر الاتجاهـات السياسيـة المتـعددة للموظـفين فـي اتجـاه سياسـي واحد»[١٩٣]. ومن خلال تـلك النصوص صـادرت مدونـة السـلوك الوظيفـي حريـة الاختيـار لصالـح خيـار واحد هو مـا يُمليـه الحوثيون ويسـعون لتكريسـه، وخنـقت أي توجُـه لتـعدُد الآراء والمواقف السياسيـة، لتصوغ توجُهًـا وفكرًا واحدًا لا يـعترف بـالآخر ولا بحقـه فـي ممارسـة مـا يؤمن بـه.

١٩١. مدونة السلوك الوظيفي، مرجع سابق: ص٣٥.
١٩٢. مدونة السلوك الوظيفي، مرجع سابق: ص١٣.
١٩٣. ما دوافع وتبعات إقرار الحوثي مدونة سلوك وظيفي باليمن؟، أشرف الفلاحي، مرجع سابق.

وكلُ تـلك الإجراءات التعسُفية التـي أقرتهـا المدونـة تنـاقض مـا جـاء فـي الرؤيـة الوطنيـة لبنـاء الدولـة حول ضرورة فسـح المجـال أمـام «تـعزيز المشـاركة السياسيـة، وإتاحـة المنـاخ الديمقراطـي للتعدُديـة السياسيـة والـعمل الحزبـي وفقًـا لـلدستور والـقوانين المنظمـة والمصلحـة الوطنيـة العليـا»[١٩٤]. وتنسف مـا جـاء فـي الرؤيـة عن المصالحـة الوطنيـة والحل السياسـي، و«السـعي لاستئنـاف العمليـة السياسيـة، وتحقيـق السلام العادل الذي يحفظ للشـعب اليمنـي كرامتـه وسيادتـه واستقلالـه ووحدتـه، وتهيئـة الظروف المناسبـة لـلحوار والمصالحـة الوطنيـة الشـاملة»[١٩٥]. وتشطب مـا أكدت عليـه الرؤيـة بشـأن التمـاسك المجتمعـي والتنميـة المجتمعيـة و«الاستفـادة من التنوُع الثقافـي كوسيلـة للتمـاسك الاجتماعـي المرتكز علـى قيم التعـايش والتسـامح وتـقبل الآخر»[١٩٦].

ولا تسمح المدونـة بـأي فرصـة للتـعدُد والتنوُع والاختلاف فـي الرأي ضمن عمليـة سياسيـة تشـاركية، ولا تسـاعد فـي إحيـاء قيم التعـايش والتسـامح والـقبول بـالآخر، مـا يُنبـئ بـعدم صدقيـة دعوى المصالحـة التـي أطلقتهـا الرؤيـة الوطنيـة من قبل، وهو مـا يؤكد طابعهـا الدعائـي الاستهلاكـي، فـي حين يسـارعون بنصوص المدونـة نحو التنـفيذ كونهـا تقـع فـي صـلب المشروع الحوثـي فـي احتواء الدولـة وقواهـا العاملـة

ولا تمثل المدونـة سوى النزر اليسير من ممارسـات الحوثيين اليوميـة باتجـاه إضعـاف الدولـة ومحاصرتهـا ومحاولـة تقويضهـا من الداخل لبنـاء نظـام سياسـي جديد علـى أنقاضهـا، نظـام لـه هويتـه ومرجعياتـه وعقيدتـه الخاصـة، يحـاول النـهوض من بين ركام التاريـخ ملطخًـا بنزعـة العلـو والقداسـة، ومدفوعًـا بأحقـاد الإمامـة وعنصريتهـا

١٩٤. الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة- الحقوق والحريات والإعلام، مرجع سابق: ص٣٦.
١٩٥. الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة- المصالحة الوطنية، مرجع سابق: ص٣٣.
١٩٦. الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة- التماسك المجتمعي، مرجع سابق: ص٣٩.

خامسًا:
قراءة في وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلُّعات»

تحمل هذه الوثيقـة وسم «التعـليم فـي اليمن.. الواقـع والتطلُعـات، التحديـات والمعالجـات المقترحـة»[١٩٧]. وهـي من إصدار مكتب وزير التربيـة والتعـليم فـي حكومـة صنعـاء، التابعـة لجماعـة الحوثـي، يحيـى الحوثـي. وهـي بدون تاريـخ إصدار، لكن وكالـة سبـأ بنسختهـا الحوثيـة أعـلنت عنهـا[١٩٨] فـي خبر لهـا نشرتـه فـي ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٢م. وجـاء فـي مقدمـة الوثيقـة أنهـا «مراجعـة علميـة، وتـقرير تجميعـي لإعطـاء صورة تقريبيـة عن التعـليم فـي اليمن، لـلوقوف علـى مشكلاتـه، والخروج بتصوُر مدروس لأهم المعالجـات التـي تبدو ماثلـة أمـام الواقـع التربوي والتعليمـي فـي الوطن»[١٩٩].

بدأت الورقـة (الوثيقـة) باستـهلال طويل، هو عبـارة عن سرد تاريخـي لمراحل تطوُر التعـليم فـي اليمن، وهو منـقول فـي الأسـاس من أوراق سـابقة جـاهزة موجودة فـي أرشيف وزارة التربيـة والتعـليم قبل الانـقلاب الحوثـي، مـع وجود تـعديلات طفيفـة، لكن الفريـق الذي أعد ورقـة الحوثيين حرص علـى إيراد مراحل تطوُر التعـليم فـي اليمن للإيحـاء بـأن ثمـة عملًا جبـارًا قدمتـه الوزارة ينسف كل مـا سبـق، وأن ثمـة خطـة عمليـة جـادة لتطوير التعـليم فـي مناطـق سيطرتهـا، والـهدف الحقيقـي من ذلك هو التغطيـة علـى التوصيـات أو الملاحـق التـي وردت فـي نهايـة الورقـة، لإدانـة النظـام التعليمـي فـي العـهد الجمـهوري، والتبشير بمرحلـة جديدة من التعـليم الذي لن يكون سوى تعبئـة قتاليـة ومحاولـة لتطييف الجيل الجديد وتسميمـه بسموم الطائفيـة والسلاليـة وثقافـة الـقتل والـعنف والإرهـاب. فالمليشيـات الانقلابيـة صنـعت مناهـج مفخخـة، واتخذت من المدارس محـاضن طائفيـة، وحولتهـا إلـى وسيلـة لاستقطـاب الطلاب إلـى التجنيد، وتدريبـهم، لرفد جبهاتهـا القتاليـة

لـقد جرى الوقوف مليًـا أمـام ورقـة (وثيقـة) التعـليم هذه لاعتمـاد طريقـة لـلدخول إليهـا ومناقشـة محتواهـا وتـفكيك نصوصهـا والكشف عن أهدافهـا، فكان من المـفيد مناقشتهـا ضمن سياستهـا التعليميـة التـي تحملهـا، ومحاكمتهـا إليهـا، فالتعـليم من حيث هو سياسـة ضمن سياسـات الدولـة، هدفـه إيجـاد الشخصيـة المتوازنـة التـي تنسجم مـع تطلُعـات الذات والمجتمـع والأمـة، وكذا الارتقـاء بالبـلد علميًـا ليـعتمد علـى نفسـه فـي بنـاء قدراتـه

١٩٧. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، على الرابط التالي:
https://shorturl.at/tAQRS

١٩٨. التعـليم فـي اليمن.. الواقـع والتطلعـات.. دراسـة صـادرة عن وزارة التربيـة، وكالـة الأنبـاء اليمنيـة (سبـأ) التابعـة لسـلطة جماعـة الحوثـي، فـي: ٢٠٢٢/١٠/٢٣م، علـى الرابط التالـي
https://www.saba.ye/ar/news3208307.htm

١٩٩. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص٣.

وهذا بطبيعـة الحـال يحتم علينـا معرفـة ماهيـة السياسـة التعليميـة لوثيقـة التعـليم التـي نحن بصددهـا، ومدى تطابقهـا مـع الواقـع. وهذا يُلزمنـا أولًا إعطـاء نبذه تعريفيـه عن مفـهوم السياسـة التعليميـة، ومـا يحملـه من أبعـاد ومضـامين، كمدخل مـهم لمناقشـة الورقـة

مفهوم السياسة التعليمية

السياسـة التعليميـة تـعدُ جزءًا أسـاسيًا من السياسـة العامـة لأي دولـة، حيث أنهـا تؤثر فيهـا وتتـأثر بهـا. وهـي تعنـي تحديد الإطـار العـام لـلمراحل التعليميـة، والأهداف التـي تتعلـق بكل مرحلـة، والخطط والـقوانين والبرامـج والـقواعد التـي تسير بنـاء العمليـة التعليميـة، إذ تدلُ علـى مجموعـة المبـادئ التـي ينـهض التعـليم بالاعتمـاد عليهـا، كمـا تحدد فلسـفته وإطـاره وأهدافـه ونظمـه. وتشكل السياسـة التعليميـة الأسـاس الذي يحقـق للمجتمـع التنميـة وتحديث بنيتـه التحتيـة، وذلك من خلال تنميـة العـقول وتربيـة الأفراد وتنميـة مهاراتـهم وزيـادة كفاءاتـهم، وتـهذيب سـلوكهم وممارسـاتهم[٢٠٠].

وبنـاءً عليـه، تـعدُ السياسـة التعليميـة الأسـاس الذي يحدد مستـقبل التربيـة والتعـليم للمجتمـع. ويقـاس تـقدُم الأمم بنظامهـا التعليمـي، بـعد أن أصبـح التعـليم قضيـة أمن قومـي، لا سيمـا حين أشـارت مـعظم الدراسـات إلـى أن أغـلب مشـاكل النظـام التعليمـي تـعود إلـى عدم استـقرار السياسـات التعليميـة، فضلًا عن وجود فجوة بين النظريـة والتطبيـق فـي مجـال السياسـة التعليميـة، ومن هنـا ظـهرت الحاجـة إلـى إيجـاد آليـات جديدة لصياغـة السياسـات التعليميـة

إن السياسـة التعليميـة جزء من السياسـة العامـة للدولـة، والتـي تـعبر عن أهدافهـا العامـة، وبمـا أن لكل ميدان سياستـه فـإن للتعـليم ومؤسسـاته سياسـة خاصـة لإدارة شئون التعـليم فـي شتـى جوانبـه؛ لأن التعـليم يستمدُ قوتـه وقوة مخرجاتـه من انطلاقـه من سياسـة تعليميـة ثابتـه، تسـاعد علـى دعم الـقرارات والخطط والبرامـج التربويـة التـي تسـاهم فـي تطوير العمليـة التعليميـة والتربويـة، الأمر الذي ينـعكس بـالأخير علـى تطوير المجتمـع والأفراد من خلال اكتسـاب المهـارات والـقيم والمعـارف التـي تسـاعدهم علـى تطوير أنفسـهم وبنـاء مجتمعـهم.

٢٠٠. مفهوم السياسة التعليمية وخصائصها، د. يحيى سعد، موقع دراسة، في: ٢٠٢٢/٧/١٦م، على الرابط التالي:
https://drasah.com/Description.aspx?id=6303

وهذا يعني أن السياسات التربوية من أهم متطلبات التخطيط لنمو البلدان وتطوُرها، فضلًا عن دورها في التنمية والتدريب والتعليم للمخرجات البشرية المؤهلة في كافة المجالات العلمية والثقافية والاجتماعية والتربوية والعسكرية.. التي يحتاجها المجتمع في تحقيق التقدُم والرخاء الذي يُسهم في التطوير في كافة المجالات[٢٠١].

السياسة التعليمية لوثيقة «التعليم في اليمن»

بناء على ما تقدم، نناقش هذا الموضوع من جانبين متلازمين؛ الأول التعرُف على ماهية السياسة التعليمية لورقة التعليم ومقارنتها بالمفهوم نفسه في القانون اليمني، رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢م، بشأن القانون العام للتربية والتعليم، لنعرف الفرق بين السياستين، وأيُهما أقرب إلى الواقع اليمني وأكثر تعبيرًا عنه؛ والثاني مناقشة أبعاد ومضامين السياسة التعليمة لهذه الورقة، وهي: المضامين التعليمية، والعقائدية، والسياسية، ومن ثم محاولة تحديد توجُهها وكشف أهدافها من خلال مضامينها تلك. وفي السياق، فقد أوصت ورقة (وثيقة) التعليم أن تكون السياسة التعليمية في اليمن وفلسفتها على النحو التالي

«كما نرى -في ضوء ما تقدم- أن تتضمن الغايات العامة للسياسة التعليمية في اليمن وفلسفتها المبادئ الآتية: مبدأ العبودية لله بمعناها الشامل والواسع، والتحرُك بالقرآن في مسارات عملية، والولاية لله ورسوله والمؤمنين بمعناها الامتدادي، والتقيُد بالمسئولية، والعمل في إطار الأمة الواحدة، ومعرفة أبعاد الصراع مع أعداء الأمة، وطبيعة ذلك الصراع، وسبل مواجهته، وردم الفجوة بين الأهداف العامة وآليات تنفيذها في المنظومة التعليمية، ويكون ذلك من خلال المراجعة الواعية من ذوي الاختصاص»[٢٠٢].

وهنا نجد الوثيقة تلخص المشروع الحوثي بمفرداته المعروفة «المسيرة القرآنية»، «الولاية»، «الصرخة في وجه المستكبرين». ولم تكتف بذلك، بل كانت أكثر وضوحًا في تحديد مصدر السياسة التعليمية الجديدة بالقول: «من أهم ما يدعو إلى التطوير العام، والمواكبة للمتغيرات، بالنسبة للعملية التعليمية وفق منهج قرآني، وفي ضوء هدى

٢٠١. السياسة التعليمية وأثرها على العملية التعليمية، د. خنساء زكي شمس الدين الراوي، المعهد الفرنسي للدراسات والبحوث العربية والإسلامية، في: ٢٠٢٠/٩/٦م، على الرابط التالي
https://www.al-isbaahcenter.com/%D%8A%7D%84%9D%8B%3D8%9A%D%8A%7D%8B%3D%8A%-9D%8A%7D%84%9D%8AA%D%8B%9D%84%9D8%9A%D%85%9D8%9A%D%8A-9%D%88%9D%8A%3D%8AB%D%8B%1D%87%9D%8A%-7D%8B%9D%84%9D%-89%9D%8A7%D%84%9D%8B%9D%85%9D%84%9D8%9A%D%8A9/

٢٠٢. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص٥٩.

الله -عز وجل، أن يبدأ الاختصاصيون في القراءة والتحليل للملازم (محاضرات حسين الحوثي) بحيث يتم الخروج برؤية تربوية واضحة وفق مرتكزات إيمانية»[٢٠٣]. أي أن السياسة التعليمية الجديدة في اليمن ينبغي أن ترتكز على رؤية (فلسفة) تربوية يجري استخلاصها من محاضرات مؤسس الجماعة، حسين الحوثي، لتكون بمثابة المرجعية والإطار النظري الناظم لها؛ وبذلك تكون قد ألغت كل المرجعيات الوطنية -حتى الدينية منها، ونصبت حسين الحوثي مرجعية وحيدة

وإذا قارنا ذلك بما جاء في القانون العام للتربية والتعليم لسنة ١٩٩٢م بشأن السياسة التعليمية وفلسفتها في الجمهورية اليمنية فسنجده ينصُ في المادة (٣) على ما يلي: «تنبثق فلسفة التربية وأهدافها في الجمهورية اليمنية من عقيدة الشعب الإسلامية، ودستور البلاد، ومن تراثها العربي والإسلامي، ومن أهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر، ومن رصيد الحركة الوطنية اليمنية وتجربتها، ومن خصائص المتعلم وحاجة المجتمع»[٢٠٤]. وهنا يتضح الفارق بين سياسة الدولة وسياسة المليشيا، وعقلية الدولة وعقلية الجماعة. في الدولة ونظامها الجمهوري ترتكز سياسة التعليم على مرجعيات النظام نفسه، وهي: عقيدة الشعب الإسلامية، الدستور، أهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر، رصيد الحركة الوطنية، التراث العربي والإسلامي، حاجة المجتمع.، ولا وجود للأثر الشخصي أو الطائفي أو المذهبي في تلك المرجعيات؛ في حين تستند مرجعية التعليم عند جماعة الحوثي على شخص حسين الحوثي وحده

٢٠٣. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص١٢٧.

٢٠٤. قانون رقم (٤٥) لسنة١٩٩٢م بشأن القانون العام للتربية والتعليم، رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات، على الرابط التالي

https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11391

الأبعاد الثلاثة لوثيقة التعليم

من المعلوم أن فلسفة التربية تتحقق في غاياتها التنفيذية، وهي انعكاس للفلسفة الاجتماعية لأي شعب؛ والسياسة التعليمية هي جزء من السياسة العامة للدولة التي تعبر عن بعض أهدافها العامة. وفي هذا السياق نتوقع أن تحمل ورقة التعليم ثلاثة مضامين -أبعاد- تسير جنبًا إلى جنب في صوغ شخصية المتعلم، وبناء عقيدته، وصقل مهاراته، وفق السياسة التعليمية، وفي إطار السياسة العامة للدولة. وتلك المضامين والأبعاد هي

- المضامين التعليمية.

- المضامين العقدية.

- المضامين السياسية.

فهل حققت ورقة التعليم تلك المضامين كاملة؟ وبأي اتجاه سارت في تحقيقها؟ هذا ما سنحاول تقصيه والكشف عنه من خلال مناقشتنا لمضامين «الوثيقة» الثلاث، كلًا على حدة.

١. المضامين التعليمية لوثيقة التعليم

المضامين التعليمية لورقة التعليم هي تلك التي ينبغي أن تستهدف بالتطوير ركائز العملية التعليمية الثلاث، وهي: المعلم، المتعلم، المنهج. وما يهمُنا هنا -وما نروم التحقُق منه- هو مدى حمل السياسة التعليمية لورقة التعليم مضامين تعليمية؟ بمعنى آخر.. هل عملت على تطوير المنظومة التعليمية بأركانها الثلاثة المتمثلة في المعلم والطالب والمنهج، وفق سياسة تعليمية وطنية ورؤية علمية؟ أم أنها نحت بعيدًا عن قضية التعليم، مكرسة أهدافًا لا تمتُ للجانب الوطني والتعليمي بصله؟

أ- ما يتعلق بالمعلم

بعد شرح طويل لأوضاع المعلم والتعليم في اليمن، امتد من صفحة ٨٠ وحتى صفحة ٩٢، واتهام ما يُسمى «العدوان» بوقوفه وراء انتكاسة وتعثُر التعليم في اليمن، لم تقدم الوثيقة أي برنامج عملي بخصوص إكساب المعلم مهارات تعليمية أو تطوير مهاراته الخاصة، كما لم تلتزم له بأي حقوق أو واجبات، وبخاصة الراتب؛ ولم تُلزم حكومة صنعاء، التابعة لجماعة الحوثي، بها، ولم تخاطبها بذلك، وكأنها غير معنية بالأمر

أساسًـا. وأقصـى مـا قدمتـه للمعلـم التوصيـة التاليـة: «وعليـه.. فمن المـهم أن يتم الاعتنـاء بالمعلـم لأنـه أسـاس فـي تنـفيذ المنهـاج (المعلـن والخفـي)، وذلك من خلال: تحسين وضعـه المعيشـي، والبحث عن داعم لـه»[٢٠٥]. ومـا يلـفت النظر فـي التوصيـة أنهـا لم تـعترف للمعلـم بحـق الراتب، وذهبت توصـي بـالبحث عن داعم لـه، وهو مـا يخلـي مسئوليـة الحوثيين من دفـع رواتب المعـلمين، ويحيل الأمر علـى جهـات متبرعـة. كمـا لـفتت التوصيـة إلـى أمر بالـغ الخطورة وهو وجود منهـج خفـي إلـى جـانب المعـلن، مـا يعنـي أن الحوثيين لا زالوا يخـفون الكثير من جوانب منهجـهم التعليمـي الذي يسـعون لفرضـه علـى الجيل الجديد، وأن ورقـة التعـليم هذه تنـاقش الجـانب المعـلن فـقط من العمليـة التعليميـة (الحوثيـة)، وأن جانبهـا الخفـي لم يكتمل ظـهوره بـعد بتفاصيلـه وأهدافـه التـي من المتوقـع أن تكون أسوأ ممـا هو حـاصل الآن

وثمـة توصيـة أخرى فـي جـانب العنايـة بالمعـلم لـفتت إليهـا «الوثيقـة»، وهـي «تـعزيز الأبعـاد الإيمانيـة والقيميـة من خلال دروس ومحـاضرات توعويـة، جامعـة ومـعززة لروح الأمـة وهويتهـا»[٢٠٦]. وهذا يعنـي الزج بالمعـلمين فـي الدورات الثقافيـة لـلحوثيين، وتلقينـهم مفـاهيم «الهويـة الإيمانيـة» الحوثيـة بصبغتهـا الطائفيـة السلاليـة كـي يؤدُوا رسـالتهم التعليميـة علـى ضوئهـا. وبالـعودة إلـى موضوع حـقوق المعـلم الذي أغفلتـه الوثيقـة تمامًـا نجد أن النظـام الجمـهوري لم يُغـفل ذلك الحـق، فعلـى سبيل المثـال، يذكر القـانون رقم (٣٧) لسنـة ١٩٩٨م بشـأن المعـلم والمـهن التعليميـة[٢٠٧] حـقوق ومزايـا المعـلم فـي (١٢) مـادة، من القـانون (من المـادة ٣٤ وحتـى المـادة ٤٥)، وأهمُهـا البدلات العامـة التـي تصل إلـى عشرة حـقوق. وعلـى الرغم من أن حكومـة صنعـاء، التابعـة لجماعـة الحوثـي، أقرت -فـي سبتمبر ٢٠١٩م- قانونًـا لدعم المعـلم بـاسم «قـانون صندوق دعم المعـلم والتعـليم»[٢٠٨]، إلا أن المعـلم فـي مناطـق سيطرتهـا لا يزال يـعمل دون راتب، وذلك للسنـة الثامنـة علـى التوالـي

٢٠٥. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص٩١.

٢٠٦. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص٩٢.

٢٠٧. انظر: قـانون رقم (٣٧) لسنـة ١٩٩٨م بشـأن المعـلم والمـهن التعليميـة، رئاسـة الجمهوريـة، المركز الوطنـي للمعلومـات، علـى الرابط التالـي

https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11548

٢٠٨. انظر: قـانون صندوق دعم المعـلم والتعـليم المـقر من مجـلس نواب حكومـة صنعـاء غير المـعترف بهـا، موقـع يمنـات، فـي: ٢٠١٩/٩/١٠م، علـى الرابط التالـي

https://yemenat.net/356435/09/2019/

ولم يـقف الأمر عند هذا الحد، بل لجـأت حكومـة صنعـاء إلـى تسريـح أكثر من عشرين ألف معلم من وظائفـهم، والاستحواذ علـى عـائدات صندوقـهم[٢٠٩]، وإحلال عنـاصر موالية لهـا مكانـهم. كمـا لاحـقت المعلمين بمزيد من الانتهـاكات؛ فـقد كشف تـقرير حقوقـي لنقابـة المعلمين اليمنيين عن توثيـق ٤٩ ألف انتهـاك فـي قطـاع التعـليم ومنتسبيـه، خلال الـفترة من ٢٤ أكتوبر ٢٠١٤م وحتـى ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١م، ارتكبتهـا مليشيـات جماعـة الحوثـي[٢١٠]، من بينهـا ١٥٨٢ حالـة قتل فـي أوسـاط التربويين، وتـعرُض أكثر من ٢٦٤٢ معلمًـا لإصابـات مختلفـة، وتـعرُض ١١٧٣ معلمًـا للاعتقـال والاختطـاف، بينـهم قرابـة ١٧٠ حالـة إخفـاء قسري، وتـفجير ٢٥ منزلًا لتربويين، وحجز ومصـادرة قرابـة ٦٨١ منزلًا لتربويين آخرين[٢١١]. ولنقـارن ذلك بمـا يوليـه القـانون العـام للتربيـة والتعـليم (لسنـة ١٩٩٢م) من مظـاهر الاحتفـاء والتبجيل للمعلم، فيؤكد فـي المـادة (٤٧) علـى أن: «تتخذ الجهـات المعنيـة الإجراءات الكفيلـة بـإبراز المكانـة الاجتماعيـة التـي توليهـا الدولـة والمجتمـع للمعلـم، وتحدد حقوقـه وواجباتـه»[٢١٢]. فيمـا يؤكد القـانون رقم (٣٧) لسنـة ١٩٩٨م بشـأن المعلـم والمـهن التعليميـة فـي المـادة (٣) علـى[٢١٣]:

- إيجـاد كادر تربوي مؤهل ومتدرب علـى قدر كبير من الكفـاءة والخلـق والاقتدار، ويتمتـع بثقـة عاليـة فـي أداء رسـالته النبيلـة، ويجسد قدوة عمليـة صالحـة بين الطلبـة

- تحقيق مكانة اجتماعية لائقة للعاملين في مهنة التعليم (ماديًا ومعنويًا).

- تحقيق الاستقرار النفسي والمهني والمعيشي للعاملين في التدريس.

٢٠٩. الحوثيون يفصـلون ٢٠ ألف معلـم ويستحوذون علـى عـائدات صندوقـهم، صحيفـة الشرق الأوسط، فـي: ٢٠٢٢/٨/٤م، علـى الرابط التالـي
https://shorturl.at/pvK25

٢١٠. نقابـة المعلمين تكشف عن رصدهـا ٤٩ ألف حالـة انتهـاك بحـق معلمين من قبل مليشيـا الحوثـي، وكالـة الأنبـاء اليمنيـة (سبـأ) التابعـة لسلطة جماعـة الحوثـي، فـي: ٢٠٢٢/٥/٢٦م، علـى الرابط التالـي
https://yemennownews.com/article/1792560

٢١١. «الجريمة المغيبة» تقرير يوثق الانتهاكات ضد معلمي اليمن، إندبندنت عربية، في: ٢٠٢٢/٥/٢٨م، على الرابط التالي:
https://shorturl.at/ilNWY

٢١٢. قانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢م بشأن القانون العام للتربية والتعليم، مرجع سابق.

٢١٣. قانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٨م بشأن المعلم والمهن التعليمية، مرجع سابق.

ب - ما يتعلق بالمتعلم/ الطالب

فـي الوقت الذي نجد القـانون، رقم (٤٥) لسنـة١٩٩٢م، بشـأن القـانون العـام للتربيـة والتعـليم، يؤكد علـى جملـة من الحـقوق للطـالب اليمنـي ضمن السياسـة التعليميـة، مثل: مجانيـة التعـليم، والصحـة المدرسيـة، وإنشـا المؤسسـات الخاصـة بالمـعوقين، وتوفير الـغذاء والمـأوى والمواصلات، أو إحداهـا لـغير القـادرين، وتوفير الوسـائل الكفيلـة بممارسـة الأنشطـة غير الصفيـة لـلطلاب فـي المدارس، بالإضافـة إلـى توفير التجـهيزات والكتب الدراسيـة، والمكتبـات، والمـعدات، والمواد المختبريـة، والوسـائل التعليميـة المعينـة، وغيرها من مستلزمـات التعـليم حسب حاجـة المناهـج، فإننـا لا نجد -فـي المقـابل- أي شـيء من ذلك، ولا أقل منـه فـي «الوثيقـة»، حيث تجاهـلت بشكل لافت الإشـارة إلـى مثل تـلك الحـقوق والمستلزمـات التعليميـة الأسـاسية، كمـا تجاهلت الطـالب نفسـه، علـى الرغم من كونـه عمود العمليـة التعليميـة وأساسـها وغايتهـا

وقد جـاءت الإشـارة الأهم للطـالب فـي سيـاق تـأكيد «الوثيقـة» علـى ضرورة العنايـة بالمنهـج التعليمـي من خلال «ربط المتعلم بـالموروث التاريخـي المنسجم مـع هويته الإيمانية اليمانيـة الجامعـة، بكل تفاصيلهـا ومدلولاتهـا الأخلاقيـة والمعرفيـة، مـع وعيـه بـأهم الأحداث والمتـغيرات، وفـي ضوء ثقافتـه الإيمانيـة القرآنيـة، وقدرتـه علـى مواجهـة العقـائد الباطلـة والثقافـات المغلوطـة»[٢١٤].

وهنـا نـلمس أن كل مـا يعنـي القـائمين علـى السياسـة التعليميـة الحوثيـة إزاء الطـالب ليس تهيئـة الأجواء التعليميـة وأسـاسيات التعـليم ومتطلباتـه، بل تشرُب عـقيدة مـا يسمُونـه بـ«ثقافة المسيرة القرآنيـة» بهويتهـا الحوثيـة المرتبطـة بموروثهـا التاريخـي الطويل من حكم الأئمـة الكهنوتـي، والذي يُراد نـفض الغبـار عنـه وتلميعـه وإحيائـه علـى حسـاب النظـام الجمهوري. وبالتالـي يريد الحوثيون من العمليـة التعليميـة أن تصنـع لـهم ظـهيرًا يؤازرهم فـي حمل مشروعـهم السياسـي ويدفـع روحـه ثمنًـا لـه

٢١٤. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص٧٢.

وينظر الحوثيون إلى طلاب المدارس لا باعتبارهم قيمة تعليمية لمستقبل بلد، بل كمخزون احتياطي لرفد جبهاتهم بالمقاتلين؛ وهم في ظل استمرار الحرب ورفضهم الهدنة لا يسعون لتمكين الطالب من التعليم وتوفير المناخ الملائم لتحصيله العلمي والالتحاق بالمستويات التعليمية العليا، ولا يتركون له المجال لذلك، إذ يلاحقونه إلى المدرسة والمسجد والمركز الصيفي والأحياء السكنية والأندية المختلفة بأنشطتهم المضللة والمحفزة له على ترك التعليم وشهادة المدرسة وطلب الشهادة (الموت) في الجبهات

وقد ذكرت تقارير حكومية يمنية أن ميليشيات جماعة الحوثي قامت بتجنيد أكثر من ٤٠ ألف طفل منذ نشأة الجماعة؛ فيما وثق حقوقيُون يمنيون تجنيد الحوثيين ٥ آلاف طفل منذ بدء الانقلاب[٢١٥]؛ كما أكد التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان (رصد) امتلاكه معلومات عن تأسيس ميليشيات الجماعة لـ٨٣ مركزًا للاستقطاب، وتجنيد الأطفال، تتوزع ما بين مقرات في القرى والأحياء السكنية والمساجد والمدارس والمراكز الصيفية، إضافة إلى المعسكرات ودوائر الأمن الخاضعة لها[٢١٦].

ج - ما يتعلق بالمنهج

في موضوع المنهج أشارت الورقة إلى الجانب العلمي والنظري فيه من خلال بعض التوصيات، حيث جاء في الجانب الأول منها ما يلي: «التأسيس لمشروع نهضوي لبناء الأمة، والعناية بأسسه ومرتكزاته، من حيث العناصر والأساس لبناء المنهج العلمي، ووفق عمليات العلم الأساسية، وهي: الملاحظة والتصنيف والقياس والاستنتاج والتنبُؤ

٢١٥. حقوقيون يمنيون يوثقون تجنيد الحوثيين ٥ آلاف طفل منذ بدء الانقلاب، صحيفة الشرق الأوسط، في: ٢٠٢٣/٢/١٣م، على الرابط التالي
https://aawsat.com/home/article/4154566/%d%8ad%d%82%9d%88%9d%82%9d8%9a%d9%88%d%-86%9d8%9a%d%85%9d%86%9d8%9a%d%88%9d%-86%9d8%9a%d%88%9d%8ab%d%91%9d%90%9d%82%9d%88%9d%-86%9d%8aa%d%8ac%d%86%9d8%9a%d%8af-%d %8a %7d %84 %9d %8ad%d %88 %9d %8ab%d8 %9a%d8 %9a%d-5 -86 %9%d%8a%2d%84%9d%8a%7d%-81%9d%8b%7d%81%9d%-84%9d%85%9d%86%9d%8b-0%d%8a%8d%8af%d%8a%-1d%8a%7d%84%9d%8a%7d%86%9d%82%9d%84%9d%8a%7d8%a8

٢١٦. مرصد حقوقي يتهم الحوثيين بإنشاء ٨٣ مركزًا لتجنيد الأطفال، صحيفة الشرق الأوسط، في: ٢٠٢٣/١/١٤م، على الرابط التالي
https://aawsat.com/home/article/4096821/%d %85 %9d %8b %1d %8b %5d %8af-%d%8ad%d%82%9d%88%9d%82%9d8%9a-%d8%9a%d%8aa%d%87%9d%-85%9d%8a%7d9%84%d%8ad%d%88%9d%8ab%d8%9a%d8%9a%d%-86%9d%8a%8d%8a%5d%86%9d%8b%4d%8a%7d%8a%-83-1d%85%9d%8b%1d%83%9d%8b%2d%8a%7d8%9b-%d%84%9d%8aa%d%8ac%d%86%9d8%9a%d%8af-%d%8a%7d%84%9d%8a%3d%8b%7d%81%9d%8a%7d84%9

والاتصـال.. إلـخ، وعمليـات العـلم التكامليـة»[٢١٧]. وفـي الجـانب الثانـي (النظري) ورد: «بنـاء مناهـج يمنيـة وفـق ثوابت قرآنيـة، تبين مرتكزات أسـاس للمنهـج القرآنـي، والقيـادة الحقـة، والأمـة بمفهومهـا الجامـع، مـع ضرورة العنايـة بالمسئوليـة، والمقدسـات ودلالتهـا، وأبعـاد الصراع مـع الأعداء الحقيـقيين للأمـة»[٢١٨].

وكانت الرؤيـة الوطنيـة لبنـاء الدولـة، التـي ناقشناهـا سـابقًا، قد وضـعت تسـعة أهداف إستراتيجيـة فـي محور التعـليم، من بينهـا مـا يلـي[٢١٩]:

- توسيع نطاق تغطية التعليم ما قبل الأساسي وفق منهج علمي متطور.

- توفير تعـليم عـام بجودة عاليـة (أساسـي وثـانوي) لجميـع الفئـات العمريـة المستهدفـة، عبر تفـعيل نظـام التعـليم الإلكترونـي وتوفير مرتبـات المعـلمين

- توسيـع خدمـات التعـليم الفنـي والتقنـي، وتطويرهـا، لاستقطـاب خريجـي التعـليم الأساسـي والثـانوي بمـا يدعم احتياجـات سوق الـعمل المتجددة

- تحسين وتطوير المناهـج والبرامـج التطبيقيـة التقنيـة المتكاملـة، بمـا يحقـق الجودة وفـق المعـايير العالميـة

- تطوير برامج التأهيل والإعداد القبلي للمعلمين، لتستجيب لحاجات التعليم العام.

فـي حين حسمت ورقـة التعـليم «الوثيقـة»، فـي نهايـة المطـاف، قضيـة تطوير المناهج بشكل واضـح وجلـي لصالـح ملازم حسين الحوثـي، علـى حسـاب بنـاء منهـج علمـي وفـق عمليـات العـلم الأسـاسية، والذي كانت أكدت عليـه قبل، وعلـى حسـاب الرؤيـة الوطنيـة التـي لم تلتـفت إليهـا، فـأكدت فـي موضوع منطلقـات التطوير علـى «القناعـة التامـة لدى القيـادة بضرورة التـغيير لمـا هو موجود، وتطوير مـا يمكن تطويره، وفـق الرؤيـة القرآنيـة الشـاملة، من خلال ملازم السيد الشـهيد القـائد: حسين بن بدر الدين الحوثـي»[٢٢٠]، ثم أعـادت التـأكيد مرة أخرى فـي التوصيـات علـى: «ضرورة وجود مناهـج تتسم بتشرُب واستيعـاب المرتكزات الإيمانيـة فـي المنهـج -القيـادة- الأمـة- وأبعـاد الصراع، وفـق رؤيـة تبرز آفاقًـا واضحـة لمشروع

٢١٧. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص٧١.
٢١٨. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص٧١.
٢١٩. الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة- محور التعليم، مرجع سابق: ص٥٧- ٥٩.
٢٢٠. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص١٣٢.

نـهضوي، مـع تـعزيز روح الأمـة وهويتهـا»[٢٢١].

هكذا، وبلا مواربـة، تضعنـا ورقـة التعـليم فـي اليمن أمـام حقائـق الأمر الواقـع، وهـي أن أهم دوافـع تنـاول موضوع التعـليم فـي اليمن، ومحاولـة تـغييره بـاسم التطوير، هـي دوافـع عقائديـة وسياسيـة، لا علاقـة لهـا البتـة بالجـانب التعليمـي، وترمـي إلـى ضرورة تشرُب المشروع الحوثـي بأبعـاده السياسيـة وهويتـه المذهبيـة الطائفيـة. ومن هنـا يمكن الـقول إن المضـامين التعليميـة المـفترض توافرهـا فـي ورقـة التعـليم فيمـا يخصُ أركان العمليـة التعليميـة الثلاث (المعـلم- المتعـلم- المنهـج) منتفيـة، ولا أثر لهـا، مـا يعنـي بالنتيجـة أن السياسـة التعليميـة لسـلطة الأمر الواقـع للجماعـة لا تحمل أهدافًـا تعليميـة بـقدر مـا تحمل أهدافًـا ومضـامين أخرى عقائديـة وسياسيـة

١. المضامين العقدية

خلصنـا فـي الفـقرة (١) من المضـامين إلـى أن ورقـة التعـليم الحوثيـة لا تحمل مضـامين تعليميـة، وإن حمـلت مسمـى التعـليم. وفـي هذه الفـقرة سنكشف من خلال بنود الورقـة وتوصياتهـا عن المضـامين العقديـة التـي تضمنتهـا، وسـعت إلـى إشـاعتها وتجذيرهـا ضمن السياسـة التعليميـة العامـة، وعبر وثيقـة (رؤيـة) من المـفترض أنهـا معنيـة بتطوير الجـانب التعليمـي عبر وسـائله العلميـة المتعـارف عليهـا

لا تخفـي «الوثيقـة» الأبعـاد العقائديـة التـي تحملهـا، وتنسـاح فيهـا طولًا وعرضًـا، فهـي جزء من مشروع سـلطة الأمر الواقـع للجماعـة لـلتمكين لمشروعهـا السلالـي من خلال استهدافهـا أهم فئـات المجتمـع، وهم قطـاع التعـليم بكل تفرُعاتـه. وسنعـقد مقارنـة بين البـعد العـقدي فـي ورقـة التعـليم الحوثيـة والبـعد ذاتـه فـي القـانون رقم (٤٥) لسنـة ١٩٩٢م بشـأن القـانون العـام للتربيـة والتعـليم، كـي ندرك الـفرق بين النظـام الجمـهوري ومشروع الإمامـة السلالـي. ونوجز هنـا أهم البنود فـي ورقـة التعـليم التـي تفصـح عن المضـامين والأبعـاد العقديـة فيهـا

٢٢١. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص١١٠.

المضامين العقدية في الأهداف التفصيلية[٢٢٢]

-ترسيخ العقيدة الصحيحة المتكاملة.

-تعزيز الهوية الإيمانية، والحفاظ عليها.

-الفهم الصحيح للإسلام المحمدي الأصيل، بمبادئه وأسسه وقيمه وأخلاقه وكماله.

المضامين العقدية في دواعي التطوير[٢٢٣]

- القناعة بضرورة تطوير ما هو موجود والارتقاء به، وفق الرؤية القرآنية الشاملة.

- الحاجة إلى بناء جيل موحد في أسسه وطرحه وتفكيره، من خلال الرؤية القرآنية في مرتكزاتها وأسسها وتوجُهاتها

- افتقاد الهوية القرآنية في المطروح من المناهج حركة ومشروعًا.

- افتقاد المشروعات الموجودة إلى إدراك أبعاد الولاية من حيث الارتباط والالتزام والشمول لمضامينها

المضامين العقدية في منطلقات التطوير[٢٢٤]

-القناعة التامة لدى القيادة بضرورة التغيير لما هو موجود، وتطوير ما يمكن تطويره، وفق الرؤية القرآنية الشاملة من خلال ملازم السيد الشهيد القائد: حسين بن بدر الدين الحوثي

- تطوير اللوائح والقوانين وفق الرؤية القرآنية.

- تطوير المناهج وفق رؤية قرآنية شاملة ومتكاملة.

٢٢٢. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص١٢٨- ١٢٩.
٢٢٣. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص١٢٩- ١٣١.
٢٢٤. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص١٣٢- ١٣٣.

المضامين العقدية في المنطلقات الأساسية[٢٢٥]

- يـقوم المشروع القرآنـي علـى أسـاس: أن دين الله سبحانـه وتعالـى عبـارة عن مسيرة شـاملة وواسـعة، وتستوعب الحيـاة كلهـا. (الدرس الثـامن عشر من دروس رمضـان)

- مسيرة دين الله من البداية مسيرة عملية. (درس ٢٣ من دروس رمضان)

- المسيرة الدينية مسيرة واحدة.

- وأخيرًا جـاء فـي الآليـة المقترحـة (ص١٣٧) مـا يلـي: الاستفـادة من ملازم الشـهيد القـائد/ حسين بن بدر الدين الحوثـي فـي طرح الموجهـات العامـة لـلمشروع القرآنـي

تـلك كانت بعضًـا من النصوص التـي وردت فـي ورقـة التعـليم، وتحمل أبعـادًا ومضـامين عقائديـة طائفيـة لا تخطئهـا الـعين، ولا علاقـة لهـا بتحديث وتطوير المناهـج التـي يتذرع بهـا الحوثيون؛ وتكشف بجلاء أن أحد دوافـع تـعديل المناهـج وتغييرهـا دافـع عقـائدي بحت، بدليل أن التـغييرات التـي طرأت لاحقًـا علـى المناهـج التعليميـة لم تلامس المواد العلميـة، مثل الرياضيـات والعـلوم التـي هـي بحاجـة بالفـعل إلـى تحديث وتطوير لمواكبـة الـعصر، واستـهدفت فـقط المواد الانسـانية: الـقرآن الكريم، التربيـة الإسلاميـة، اللغـة العربيـة، التربيـة الوطنيـة، الاجتماعيـات والتاريـخ

وحددت تـلك النصوص (الموجهـات) الأهداف المنشودة من عمليـة التـغيير والتـعديل، وهـي أهداف ذات أبعـاد ومضـامين طائفيـة صريحـة ترمـي إلـى تـغيير عـقيدة النشء والمجتمـع ككل لتتوافـق عقيدتـه وعـقيدة الحوثيين فيسـهل انقيـاده، وتترسـخ بذلك سـلطتهم التـي يسـعون جـاهدين لشرعنتهـا عقائديًـا فـي أوسـاط اليمنيين. وأول مـا يمكن ملاحظته فـي تلك النصوص هو حشدهـا عددًا من المصطلحـات والمفـاهيم ذات البـعد الطائفـي بصبغتـه الحوثيـة، مثل: الولايـة، الرؤيـة القرآنيـة، العـقيدة الصحيحـة، الإسلام المحمدي، الهويـة الإيمانيـة. وهـي بلا ريب تمثل جزءًا مهمًـا من مرتكزات مـا يُسمـى بـالمسيرة القرآنيـة، التـي تـعكس روح العـقيدة الحوثيـة القائمـة علـى العـقيدة الجارودية الزيديـة الأكثر غـلوًا. تـلك العـقيدة بحمولتها المنحرفـة يراد تسريبهـا إلـى عـقول الجيل الجديد من الطلاب

٢٢٥. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص١٣٧- ١٣٨.

والأمر الآخر المـهم، هو حرص الورقـة علـى اعتبـار ملازم حسين بن بدر الدين الحوثـي مرجعيـة عليـا فـي الموجهـات العامـة لمـا يسمـى المشروع القرآنـي، مـا يعنـي أن التـغيير العـقدي فـي مناهـج التعـليم سيـعتمد فـقط فكر مؤسس الجماعـة، ليبقـى المنهـج التعليمـي خالصًـا لـلحوثيين، ومـعبرًا عن عقيدتـهم ومشروعـهم الدينـي والسياسـي دون أن يزاحمـهم فيـه أحد

كمـا يمكن أيضًـا قراءة بـعض المضـامين العقديـة الآخرى التـي سـعت إليهـا ورقـة التعـليم عمومًـا مثل

١- ترسيـخ العـقيدة الحوثيـة المنحرفـة بوصفهـا العـقيدة الصحيحـة الكاملـة، مـا يحمل بالتالـي انتقاصًـا من العقـائد الأخرى، وازدراءً لهـا ويُسـهل تـقبُّل الطـعن فيهـا واستباحـة اتباعهـا وانتهـاك حقوقـهم

٢- التـأكيد علـى مفـهوم «الهويـة الإيمانيـة» ببُعدهـا الطائفـي السلالـي الذي يحصر الولاء والانتمـاء بجماعـة الحوثـي، بحيث تتشرب عقيدتهـا الأجيـال وتضحـي لأجلهـا، باعتبارهـا الدين الحـق. فالتـعديلات الحوثيـة علـى المناهـج تسـعى بكل الطرق لتجـهيل النشء بمـا يـعزز مشروعهـا الكهنوتـي، ويتسنـى لهـا السيطرة علـى الشـعب من خلال إشـاعة الجـهل والخرافـة

٣- ضرب المرتكزات التاريخيـة والحضاريـة للشـعب اليمنـي، ومسـخ هويتـه، وإحيـاء الدور التاريخـي للإمامـة الكهنوتيـة. فـقد بلـغت التـغييرات الطائفيـة التـي أجرتهـا جماعـة الحوثـي -عـام ٢٠٢٢م- فـقط أكثر من ٤٢٠ تـغييرًا علـى مناهـج الصـفوف الدراسيـة الأولـى، وركزت التـغيرات علـى المرحلـة الأسـاسية (من الصف الأول وحتـى السـادس) فـي أربـع مواد دراسيـة، وهـي: الـقرآن الكريم، التربيـة الإسلاميـة، اللغـة العربيـة، التربيـة الوطنيـة، والاجتماعيـات[٢٢٦].

٢٢٦. تعليم صنعاء.. الحوثيون يغيرون المناهج ويُضمنونها عقيدتهم، العربي الجديد، في: ٢٠٢٢/١٢/١٠م، على الرابط التالي:
https://shorturl.at/lGKTU

٤- إيجـاد علاقـة تلازميـة بين الإسلام وجماعـة الحوثـي من خلال وصف الإسلام بأنـه «مسيرة شـاملة»، لينطبـع هذا التوصيف ويتطابـق مـع وصف «المسيرة القرآنيـة» الذي يُطلقـه الحوثيون علـى مسيرتـهم، فيرسـخ فـي ذهن المتلقـي فكرة أن المسيرة الحوثيـة هـي نفسـها مسيرة الإسلام ودعوتـه وجهـاده وتشريعاتـه، فيـغدو الإسلام هو الحوثيـة والـعكس صحيـح

وأخيرًا يسـعى الحوثيُون لإعـادة إنتـاج لوائـح وتشريعـات جديدة فـي كل المجـالات، بمـا فيهـا المجـال التعليمـي، وصبغهـا بصبغـة عقائديـة طائفيـة لتحل محل اللوائـح القديمـة ذات الصبغـة الجمهوريـة، وذلك فـي سيـاق بنـاء مرجعيـة تشريعيـة (حوثيـة) عليـا تحلُ محل المرجعيـة الدستوريـة الجمهوريـة

وللمقارنـة نورد هنـا بعضًـا من نصوص قـانون رقم (٤٥) لسنـة ١٩٩٢م بشـأن القـانون العـام للتربيـة والتعـليم لنرى الفـارق الكبير فـي المفـاهيم العقديـة بين القـانون من جهـة، ووثيقـة التعـليم الحوثيـة من جهـة ثانيـة، ونستبين مدى أصالـة الـقيم والمضـامين العقديـة فـي القـانون وتوافقهـا مـع عـقيدة الشـعب، مقارنـة بـالمشروع الحوثـي الكهنوتـي بمضامينـه العقديـة الطائفيـة الذي لا يـقيم وزنًـا لعـقيدة الشـعب بـقدر مـا يسـعى لتطويعـه فـي خدمـة مشروعـه السلالـي المستعلـي علـى كل قيم الدين والإنسـانية

جاء في الأسس والمبادئ العامة والأهداف[٢٢٧]

مادة (٣): تتكون الأسس والمبادئ العامة مما يأتي:

أ- الإيمان بالله.

ب- الإيمان بالإسلام عقيدة وشريعة ونظام شامل ينظم شئون الحياة.

ج- الإيمان والالتزام بالمثل العليا العربية والإسلامية والإنسانية.

مـادة (١٥)، الفـقرة (ب)، تعميـق مشـاعر التـقديس والإجلال والاحتفـاء بالـقرآن الكريم، وتـعزيز أهميـة الشـعائر الإسلاميـة وتعظيمهـا والالتزام بأدائهـا

٢٢٧. قانون رقم (٤٥) لسنة١٩٩٢م بشأن القانون العام للتربية والتعليم، مصدر سابق

مادة (٢١): يهدف التعليم الثانوي إلى اكتساب التلاميذ القدرات التالية:

أ- فهم العقيدة الإسلامية وأحكامها وقيمها، والتعامل والسلوك بموجبها، والتزوُد بقدر كاف من المعلومات عن الثقافة والحضارة العربية والإسلامية

تلك هي المضامين العقدية في القانون اليمني والنظام الجمهوري، وهي مستمدة من عقيدة الشعب، بعيدة عن أي صبغة طائفية أو مذهبية، وهي لا تُعلي من شأن جماعة أو شخص أو مذهب، ولا تدعوا إلى الارتباط بعقيدة مناقضة لعقيدة الشعب، ولا إلى هوية مصادمة لهويته، بل عقيدة متعايشة مع الداخل، متصالحة مع الخارج، مساعدة على البناء والاستقرار

١. المضامين السياسية

أكدنا فيما سبق على غياب المضامين التعليمية في وثيقة التعليم الحوثية، وحضور المضامين والأبعاد العقائدية التي يراد تكريسها وتسخيرها لخدمة مشروع طائفي يتوسل الدين لخدمة أغراضه السياسية. وفي هذه الفقرة، وضمن تتبع السياسة التعليمية في ورقة التعليم، وحجم حضورها في الورقة، سنبحث عن المضامين والأبعاد السياسية فيها لنوضح أن الوثيقة التي بحثت عن ذرائع التعديل والتغيير في المناهج التعليمية إنما تروم في بعدها السياسي إلى تغيير البنية والمفاهيم السياسية للمجتمع، وإعادة تشكيلها وفق رؤيتها السياسية الخاصة، بمنظورها العقدي الخاص. وسوف نستدعي النصوص ذات البعد السياسي من وثيقة التعليم ونعمل على تحليلها لنتبين مراميها وأبعادها السياسية، ثم نقارنها مع نصوص القانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٩١م بشأن القانون العام للتربية والتعليم المتعلقة بالجانب السياسي في أهداف التعليم

المضامين السياسية في الأهداف التفصيلية للوثيقة[٢٢٨]

- ترسيخ التولي لله ورسوله والإمام علي، وأعلام الهدى، ومحبتهم، واتباعهم، والارتباط بهم

- ترسيخ المسئولية، وفي مقدمتها: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الله، والموالاة لأولياء الله والمعاداة لأعداء الله

٢٢٨. انظر وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص١٢٨- ١٢٩.

- استيعـاب طبيعـة الصراع مـع أعداء الأمـة، وفـي مقدمتـهم اليـهود والنصـارى، واتخـاذ المواقف الصحيحـة والفاعلـة والمؤثرة فـي مواجهتـهم

- الحاجة إلى تنمية الروح الجهادية في نفوس أبناء المجتمع.

- طرح مناهـج متكاملـة الرؤيـة قـادرة علـى إعـادة النظر فـي معرفـة الـعدو الحقيقـي للأمـة، وضرورة التصدي لـه ومواجهتـه

المضامين السياسية في المنطلقات الأساسية للوثيقة[٢٢٩]

- ولاية الإمام علي، مفهومها، دلالتها، آثارها، أبعادها.

- ولاية من أمرنا الله بتوليه من أعلام الهدى؛ المفهوم، الدلالة المترتبة عنها.

ومن خلال تحـليل النصوص أعلاه يتضـح بجلاء أن المضـامين السياسيـة لورقـة التعـليم تـعمل فـي مسـارين متوازيين

الأول: تحديد شكل النظـام السياسـي الحوثـي: وفـي هذا الاتجـاه تُبرز الوثيقـة التعليميـة معـالم النظـام السياسـي الحوثـي وملامحـه علـى النحو التالـي

١. الولايـة «الإمامـة»، بمفهومهـا الامتدادي إلـى الحوثـي، فـي مقـابل «الجمهوريـة» بامتدادهـا الشـعبي

٢. القيادة (الرئاسة) في « أعلام الهدى»، في مقابل «القيادة المنتخبة» من الشعب.

٣. «الولاء الطائفـي» لقـادة الجماعـة الحوثيـة، فـي مقـابل «الولاء الوطنـي» للنظـام الجمـهوري

٤. مرجعيـة تشريعيـة عليـا «مذهبيـة طائفيـة»، فـي مقـابل مرجعية تشريعية عليـا «دستورية جمهورية»

٢٢٩. انظر: وثيقة «التعليم في اليمن.. الواقع والتطلعات»، مرجع سابق: ص١٣٧- ١٣٨.

وبذلك يكتمل شكل النظـام السياسـي الحوثـي وفـق مكونـاتـه الثلاث، بحسب رؤيـة الحوثيين، المتمثلـة فـي: الأمـة، القيـادة، المنهـج. وهكذا يكون المنهـج التعليمـي الحوثـي قد أدى دوره فـي رسم بـعض من معـالم نظـام الحكم السياسـي الحوثـي، لتكتمل الصورة بالتشـابك مـع المعـالم والملامـح الأخرى للنظـام، المبثوثـة كذلك فـي الوثيقـة الفكريـة والثقافيـة والرؤيـة الوطنيـة لبنـاء الدولـة ومدونـة السلوك الوظيفـي؛ وقد تناولناها فـي موضعها بشكل مـفصل بمـا يغنـي عن إعـادة تكرارهـا هنـا

الثانـي: خلـق عدو وهمـي لـلتحشيد خـلف الجماعـة: إذ يـعمل الحوثيُون فـي سبيل تجذير حكمـهم، وبسط سلطانهم، وفـق سياسـة خلـق عدو وهمـي؛ وهـي نظريـة سياسيـة تـعمل بهـا مـعظم الأنظمـة السياسيـة والجماعـات المتطرفـة. وتـهدف هذه السياسـة إلـى إشـاعة هذا النمط من التـفكير العدائـي المصطنـع، وهندسـة عـقول المجتمعـات والجماعـات، والتحكُم والسيطرة عليهـا، وحـفظ التمـاسك الداخلـي. ويرى الفيلسوف الإيطالـي، «أمبرتو إيكو»، أن فكرة الآخر هـي الأهميـة الـقصوى لخلـق الأعداء، فيـقول: «إن وجود عدو أمر مـهمٌ ليس فـقط لتحديد هويتنـا، ولكن أيضًـا لتزويدنـا بعائـق نـقيس ضده نظـام قيمنـا، وفـي السـعي وراء قيمتنـا الخاصـة؛ لذلك عندمـا لا يكون هنـاك عدو يكون من الواجب علينـا اختراع عدو»[٢٣٠].

والخلاصـة أن «الأعداء الذين يتمُ صناعتـهم من قبل الفئـات القـاهرة -كالحوثيين مثلًا- هم أعداء من إبداعـات الخيـال، إمـا من أجل الحفـاظ علـى هويـات مبنيـة علـى أسس غير عادلـة، كانت قد تشكلت فـي فترة تاريخيـة معينـة، أو لإظهـار التـفوُق الأنانـي -والعرقـي- الناتـج عن عدم وجود مدعـاة تاريخيـة للـفخر لدى الفئـة القـاهرة، أو حتـى اتسـاخ تاريخهـا بالدمـاء. إنهـا فئـات لا تمـلك السببيـة الأخلاقيـة لسلوكها، وحقيقـة استمراريتهـا لا ترتبط سوى بـاستمرار فكرة الـعدو»[٢٣١].

وعلـى هذا المنوال تسـعى جماعـة الحوثـي إلـى استثمار تـلك الـفكرة، والتلاعب ليس بالطالب وحسب، بل والشـارع اليمنـي، ومحاولـة حشده ورائهـا، من خلال صناعـة عدو وهمـي فـي المناهـج التعليميـة، وتضخيمـه، وافتعـال صراع سياسـي ودينـي معـه، والظـهور من خلالـه بمظـهر المدافـع عن الدين، وحـامل رايتـه والجهـاد فـي سبيلـه

٢٣٠. خلـق الأعداء كمـا نرغبـهم.. هندسـة عـقول المجتمعـات والمجموعـات، عصـام غـالب عواد، وكالـة وطن للأنبـاء، فـي: ٢٠٢٢/١/١٤م، علـى الرابط التالـي
https://www.wattan.net/ar/news/360978.html

٢٣١. المرجع السابق.

والـعدوُ بالنسبـة لجماعـة الحوثـي -كمـا فـي وثيقـة التعـليم- هم اليـهود والنصـارى، وهذا يمنـح الجماعـة مسـاحة واسـعة لتحقيـق مـا يلـي

-يقدمهـا كحـامل قضيـة قوميـة فـي الدفـاع عن الأمـة فـي وجـه من تسميـهم قوى الاستكبـار العالمـي، وهـي محاولـة للتغطيـة علـى غيـاب مشروعهـا الوطنـي، فتلجـأ لخلـق قضيـة كبرى، عربيـة إسلاميـة، لاستقطـاب المؤيدين فـي الداخل حول مشروع وهمـي، وظـاهرة صوتيـة، مهمتـه حشد التـأييد والشرعيـة

-وصم مناوئيهـا بالمنافـقين، واتهامـهم بالعمالـة، والطـعن فـي ولائـهم، ومن ثم تبرئـة سـاحتها من أي شكوك أو احتماليـة وجود علاقـات خفيـة مشبوهـة مـع الأعداء. والواقـع أن سياسـة جماعـة الحوثـي تسير وفـق قـاعدة «عدوٌ مُعـلن وتحـالفٌ خفـيٌ»، فـالكثير من علاقاتهـا العدائيـة المعلنـة ضد أمريكا، والـغرب عمومًـا، ليست فـي حقيقتهـا سوى خداع للشـعب، أرادت بـه تملُـق جماهيرهـا، والتلاعب بعواطفهـا، وإيهامهـا بأنهـا فـي حرب حقيقيـة وعداء مـع تـلك الأطراف الخارجيـة، التـي تعاديهـا فـي العـلن بينمـا تضمر معهـا تحالفًـا خفيًـا يحقـق مصالـح مشتركـة

-الـعدو الوهمـي -المتمثل فـي اليـهود والنصـارى- يُبرر صرخـة الجماعـة: (الموت لأمريكا.. الموت لإسرائيل)، ويشرعنهـا، ويضفـي عليهـا مصداقيـة باعتبارهـا أحد أوجـه التبرؤُ من أعداء الإسلام. ويسوغ للجماعـة -من جـانب آخر- إشـاعة فكرة الجهـاد، وتنميـة مـا يسمُونـه الروح الجهاديـة لدى الطلاب والشـعب عمومًـا، ويُبقيهـا فـي حالـة تحـفُز وجاهزيـة لكسب المزيد من الأنصـار المخدوعين بالـفكرة المثاليـة للجهـاد، التـي يتمُ توظيفهـا باتجـاه الداخل لضرب معارضـي الجماعـة واجتثاثـهم، واستباحـة دمائـهم وأموالـهم، تحت لافتـة الجهـاد فـي سبيل الله، ومحاربـة أعداء الدين ممن تسميـهم الـعملاء والمنافـقين والمرتزقـة

إن التحـليل المعمـق لنصوص وثيقـة التعـليم يـقود إلـى أنهـا تؤدي دورًا سياسيًـا عقائديًـا، لا دورًا تربويًـا تعليميًـا، فهـي ترسـخ أساسـات المشروع السياسـي الحوثـي لدى فئـة كبيرة وضعيفـة من الشـعب فـي قطـاع التعـليم، والتـي ستنتقل عبرهـا إلـى فئـات أخرى، فالمناهـج التعليميـة هـي أحد أخطر أدوات جماعـة الحوثـي فـي إعـادة صوغ وتشكيل الوعـي السياسـي الشـعبي وصـهره فـي المشروع الحوثـي بهويتـه المذهبيـة الطائفيـة والسلاليـة

يبقى أن نقارن التوجُه السياسي في وثيقة التعليم الحوثية بالتوجُه السياسي كما في القانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢م بشأن القانون العام للتربية والتعليم لنستبين حجم الجناية التي ترتكبها جماعة الحوثي بحق التعليم، ومدى عبثها بعقول النشء الجديد، في مقابل التوجُه الواعي والسياسة الراشدة لقانون المعلم الذي حمل مضامين سياسية واقعية، بعيدة عن الشطط والمغالاة والنفس الطائفي والمذهبي. ومن تلك المضامين الاعتزاز بالانتماء الوطني والعربي الإسلامي، والوعي بقضايا الديمقراطية، وأهمية تعزيز السلام العالمي، والانفتاح على الثقافات والحضارات العالمية. والمواد التالية تعطي نماذج مما ذكرناه. فعلى سبيل المثال كما في مادة (٣) من القانون[٢٣٢]:

هـ - اليمن وحدة لا تتجزأ، وهي دولة عربية نظامها جمهوري ديمقراطي.

و - الاعتزاز بالانتماء للأمة العربية تاريخًا ولغة وثقافة وقيمًا أخلاقية عليا.

ح - الانتماء إلى الأمة الإسلامية واجب شرعي.

ط - الانفتاح الواعي على الثقافات والحضارات العالمية جزء من السياسة التعليمية.

مادة (٢١): يهدف التعليم الثانوي إلى اكتساب التلاميذ القدرات التالية[٢٣٣]:

ج - الوعي بقضايا شعبه ووطنه اليمني، وأمته العربية والإسلامية، وضرورة العمل من أجل التقدُم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي في الوطن اليمني، وأداء واجباته، والتمسُك بحقوقه، والدفاع عن حقوق الآخرين، والعمل بروح الفريق الواحد، والوعي بأسس الديمقراطية وممارستها، والوعي بقضايا أمته ومشكلاتها، وفهم القضايا والمشكلات الدولية، مع إدراك أهمية السلام العالمي والتفاهم والتعاون بين الشعوب

٢٣٢. قانون رقم (٤٥) لسنة١٩٩٢م بشأن القانون العام للتربية والتعليم، مرجع سابق.
٢٣٣. المرجع السابق نفسه.

الخاتمة

تنـاولت الورقـة خمس أوراق وثائقيـة حوثيـة، هـي: الوثيقـة الفكريـة والثقافيـة، ووثيقـة الشرف القبليـة، والرؤيـة الوطنيـة لبنـاء الدولـة اليمنيـة الحديثـة، ومدونـة السـلوك الوظيفـي، وأخيرًا ورقـة التعـليم فـي اليمن. وعرضت ابتداءً لرؤيـة حول جماعـة الحوثـي، من حيث النشـأة والأيديولوجيـا والـفكر السياسـي الذي يحكم طبيعـة نظرتـهم للدولـة. وقد اعتمدت الورقـة علـى قراءة تحليليـة لمضـامين تـلك الوثائـق لتـفكيك أبعادهـا وغياتهـا، وخرجت بجملـة من النتائـج التـي يمكن تـلخيص أهمهـا فـي النقـاط التاليـة

- جماعـة الحوثـي هـي تنظيم مليشـاوي مسـلح، وتيـار دينـي سياسـي، ينتمـي إلـى الزيديـة بنسختهـا الجارودية الأشدُ غلوًا وتطرُفًـا، والأكثر تقاربًـا مـع المذهب الشيعـي الإمامـي الاثنا عشري، وتـقوم عقيدتهـا الأيديولوجيـة علـى عدة ركائز أسـاسية، أهمُهـا: نظريـة الولايـة والاصطفـاء، وادعـاء الانتسـاب إلـى بيت النبوة، أو مـا يسمـى اصطلاحًـا «آل البيت»، كمـا يُـعدُ التكفير والطـعن فـي الصحابـة وأخذ الخُمس اختصاصًـا للسلالـة جزءًا أساسيًا من عقيدتهـا تـلك

- نظريـة جماعـة الحوثـي السياسية فـي الإمامـة (الولايـة) ذات مرجعيـة جارودية زيديـة، تـقول بالوصيـة لعلـي بن أبـي طـالب، وبـالخروج (الثورة) فـي طـلب الإمامـة؛ ومنـه انتقلت إلـى الإمامـة إلـى الحسنين (البطنين)، لتـغدو حقًـا حصريًـا فـي ذريتهمـا، وصولًا إلـى الحوثـي فـي الـقرن الحـادي والـعشرين

- توصـلت الورقـة من خلال تحـليل الوثيقـة الفكريـة والثقافيـة إلـى أن الحوثيين يجعـلون من الجارودية الزيديـة مرجعيتـهم العليـا، كمـا يفـعل الشيعـة فـي إيران من اعتبـار المذهب الاثنـا عشري مرجعيـة عليـا للدولـة. وأن الوثيقـة حددت بعضًـا من ملامـح وشكل النظـام السياسـي الحوثـي، فـي حين استكمـلت الرؤيـة الوطنيـة لبنـاء الدولـة ومدونـة السـلوك الوظيفـي وورقة التعـليم معـالم ذلك النظـام وملامحـه

- دشنت الوثيقـة الفكريـة والثقافيـة -فـي الجـانب النظري- الخطوة الأولـى علـى طريـق التمـهيد والإعداد لإسـقاط النظـام الجمـهوري، فـي حين مثل مؤتمر التلاحم القبلـي الخطوة العمليـة الثانيـة علـى طريـق الانـقلاب الحوثـي الذي اكتمـلت أركانـه عـام ٢٠١٤م

- كانت وثيقة الشرف القبلي بمثابة الخطوة الثالثة العملية على طريق الانقلاب الحوثي، وحملت هدفين رئيسين، الأول تطويع القبيلة اليمنية لجماعة الحوثي، والثاني إضعافها وتحجيمها وصولًا لإنهاء دورها السياسي على المدى البعيد

- وبخصوص الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، فقد توصلت الورقة من خلال تحليل مضامينها إلى أنها أسست لما يُسمى «الهوية الايمانية»، بإدخالها ضمن المرجعيات العليا للرؤية، بحيث ألغت كل المرجعيات الشكلية الأخرى في الرؤية ذات الطابع الجمهوري، كالدستور ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، ورؤى الأحزاب

- قدمت الرؤية الوطنية الحوثية نظامًا سياسيًا بلا ملامح، وتجاهلت عن قصد التعرُض للنظام الحوثي القائم (سلطة الأمر الواقع). وبرغم تأكيدها على العملية الديمقراطية الانتخابية، والتداول السلمي للسلطة، إلا أنها لم تلامس مسألة انتخاب رئيس الجمهورية في ظل حكم الحوثيين، وكأنها بذلك تقرُ طريقة تعيينه من قبل ما يُسمى «قائد الثورة»، الذي يتبوأ منصبًا أرفع من رئيس الجمهورية دون أن يكون له أيُ صفة رسمية دستورية أو قانونية تخوله تلك المكانة

- ألغت مدونة السلوك الوظيفي كافة الجوانب الحقوقية التي كانت أكدت عليها الرؤية الوطنية لبناء الدولة، وتمحورت أهدافها المركزية حول هدفين أساسيين: الأول تكريس ما يُسمى «الهوية الايمانية»، بملامحها الحوثية كبديل للهوية الوطنية اليمنية؛ والثاني إلغاء المرجعيات الجمهورية وإحلال مرجعيات حوثية طائفية مكانها

- لم تحمل السياسة التعليمية في ورقة التعليم الحوثية أي مضامين تعليمية وتربوية، بقدر ما حملت مضامين عقائدية وسياسية صرفة، ترمي إلى تكريس هوية جماعة الحوثي ومشروعهم السلالي كنظام بديل يسعى لانتزاع مشروعية شعبية عبر غسل العقول وتحشيد الجماهير باسم الولاية للإمام علي، وذريته، وصولًا إلى الحوثي، واتخاذ الجهاد ذريعة لذلك، والذي يعني في حقيقة الأمر قتال منازعي الحوثي على السلطة

-أن المشروع الحوثـي يسـعى -وبشكل تدريجـي- لترسيـخ وجوده ومشروعيتـه من خلال فرض تشريعاتـه الخاصـة التـي يُقصـي من خلالهـا المرجعيـات والتشريعـات الجمهوريـة، فـي الوقت الذي يـعمل وبصورة ممنهجـة علـى تجريف مؤسسـات الدولـة وهويتهـا الوطنيـة، وصنـع كيانـات موازيـة تحلُ مكانهـا، وتـقوم بدورهـا فـي مخطط مدروس لـهدم دولة الشـعب وبنـاء دولـة الطائفـة والسلالـة مكانهـا، وأن هذا المخطط يسير بوتيرة عاليـة فـي ظل غفلـة وتنـازع الصف الجمـهوري، وتواطؤ أطراف خارجيـة إقليميـة ودوليـة

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER